وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة لونيسي علي – البليدة 02 –
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
– الشهيد طالب عبد الرحمان –

قسم علوم: الإقتصادية

عنوان المطبوعة: نظرية المؤشرات الإقتصادية الكلية

–طلبة سنة ثانية ماستر مهني

تخصص تحليل اقتصادي واستشراف–

من إعداد :

الأستاذة قاسي فاطمة الزهراء

السنة الجامعية 2023-2024

1. مقدمة:

نقدم هذه المطبوعة في مادة نظرية المؤشرات الاقتصادية الموجهة لطلبة السنة الأولى ماستر شعبة علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف . وقد تم إعدادها وفقا للبرنامج الذي اعتمدته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عبر العرض التكويني للمادة الصادر عن اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

تهدف هذه المطبوعة إلى تزويد الطلبة بالمفاهيم التقليدية والحديثة المتعلقة بمختلف المؤشرات الاقتصادية والمواضيع الأساسية المرتبطة بها، وهذا يسمح لهم بتنمية مهاراتهم في تحليل ومعالجة المشكلات الاقتصادية المعاصرة بأسلوب اقتصادي وعلمي بشكل يجعلهم قادرين على التنبؤ والنمذجة، أيضا القدرة على تحليل النتائج المتوصل إليها على ضوء النظريات والواقع. كما تسعى هذه المطبوعة لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- الوقوف على المؤشرات الاقتصادية بمختلف أنواعها؛
- فهم أساليب قياس المؤشرات الاقتصادية والتأكيد على حسن تطبيق المعارف النظرية المكتسبة على أرض الواقع؛
- الحصول على المعارف القاعدية المتعلقة بوسائل وأدوات التحليل الاقتصادي؛
- قراءة المؤشرات الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية قراءة منهجية وعلمية سليمة؛
- تفسير وتحليل الوضعية الاقتصادية لبلد ما والسياسات المتخذة باستخدام الأدوات المناسبة؛
- تطبيق الأسلوب العلمي في معالجة بعض المشكلات الاقتصادية المعاصرة؛
- إجراء الدراسات المقارنة على أساس مؤشرات الاقتصاد العالمي.

من بين المكتسبات القبلية للطلبة الدراية الكافية بأساسيات الاقتصاد الكلي، المحاسبة الوطنية، السياسات الاقتصادية، واقع الاقتصاد الجزائري والعالمي، نظرية التنمية الاقتصادية وبعض مفاهيم ونماذج النمو الاقتصادي، حيث تعتبر هذه المعارف الأرضية الأساسية التي من خلالها نتعمق أكثر في مادة نظرية المؤشرات الاقتصادية.

ولقد حرصنا على تقديم محتوى واضح وبعيد عن التعقيد لتوصيل المعلومة بكيفية مبسطة مما يساعد الطلبة على فهم مبادئ وأسس المادة، ونأمل أن تتحقق الفائدة المرجوة من هذه المطبوعة.

2. الفهرس

العنوان	الصفحة
مقدمة	**02**
قائمة الجداول	**06**
قائمة الأشكال	**07**
3. مفاهيم أساسية حول المؤشرات الإقتصادية	**08**
1.3. ماهية المؤشرات الإقتصادية	08
1.1.3. تعريف المؤشر لغة واصطلاحا	08
2.1.3. تعريف المؤشر الإقتصادي	09
3.1.3. أنواع المؤشرات الإقتصادية	11
4.1.3. خصائص وأهمية المؤشرات الإقتصادية	13
2.3. ماهية الإستشراف	16
1.2.3. مفهوم الاستشراف	16
2.2.3. مفهوم علم الاستشراف	17
3.2.3. أهمية علم الاستشراف بالنسبة للدول	17
4.2.3. أدوات الاستشراف	17
4. التنمية الإقتصاددية والبشرية	**20**
1.4. ماهية التنمية الإقتصادية	20
1.1.4. مفهوم التنمية	21

2.1.4. مفهوم التنمية البشرية	25
2.4. مؤشرات التنمية وقياسها	33
1.2.4. مؤشرات قياس التنمية الإقتصادية	33
2.2.4. مؤشرات قياس التنمية البشرية	35
5. مؤشرات الإقتصاد الكلي	**43**
1.5. الناتج المحلي الإجمالي	43
1.1.5. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	43
2.1.5. قياس الناتج المحلي الإجمالي	45
2.5. التضخم ومؤشر أسعار الإستهلاك	49
1.2.5. ماهية التضخم	49
2.2.5. قياس التضخم	56
6. مؤشرات سوق العمل	**71**
1.6. مفاهيم حول سوق العمل	71
1.1.6. مفهوم سوق العمل	71
2.1.6. تنظيم سوق العمل	75
2.6. قياس مؤشرات سوق العمل	78
1.2.6. مؤشرات سوق العرض	78
2.2.6. مؤشرات سوق الطلب	80
7. مؤشرات البطالة والفقر	**89**

1.7. ماهية ظاهرة البطالة والفقر	89
1.1.7. مفهوم البطالة	89
2.1.7. مفهوم ظاهرة الفقر	99
7. 2 طرق قياس البطالة والفقر	101
1.2.7. قياس البطالة	101
2.2.7. قياس الفقر	105
8. مؤشرات نوعية الحياة	**114**
1.8. التقديم النظري لنوعية الحياة	114
1.1.8. مفهوم نوعية الحياة	114
2.1.8. ماهية نوعية الحياة	117
2.8. مؤشرات نوعية الحياة:	121
1.2.8. مفهوم مؤشرات نوعية الحياة	121
2.2.8. قياس مؤشرات نوعية الحياة.	122
9. مؤشرات التنمية المستدامة	**126**
1.9. الإطار النظري للتنمية المستدامة:	126
1.1.9. مفهوم التنمية المستدامة	126
2.1.9. أبعاد للتنمية المستدامة	128
2.9. دراسة بعض مؤشرات التنمية المستدامة	130
1.2.9. مؤشرات الطاقة والبيئة	131
2.2.9. مؤشرات اللامساواة	133
10. مؤشر الحوكمة والأداء الحكومي	**137**
1.10. مفهوم الحوكمة في الإطار الحكومي	137

1.1.10. تعريف الحوكمة الرشيدة	138
2.1.10. مبادئ الحوكمة الرشيدة	140
2.10. قياس الأداء الحكومي	143
1.2.10. قياس الحوكمة الرشيدة	143
2.2.10. الفساد والحوكمة السيئة	145
11. مؤشرات الإقتصاد العالمي	**148**
1.11. مؤشر التنافسية العالمية	148
1.1.11. الإطار المفاهيمي للتنافسية	148
2.11. مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية	152
1.2.11. ماهية مناخ الأعمال	152
2.2.11. مؤشرات مناخ الأعمال	154
12. خاتمة	157
13. قائمة المراجع	158

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الفرق بين البيانات الإحصائية، المعلومات والمؤشرات	11
2	دليل المؤشرات الإقتصادية	16
3	يلخص التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية	29
4	مفهوم التنمية البشرية	31
5	القيم الدنيا والقصوى لكل مؤشر فرعي	38
6	تصنيف الدول حسب مؤشر التنمية البشرية	39
7	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر	40
8	توزيع اليد العاملة حسب قطاع النشاط الإقتصادي	87
9	أبعاد ومؤشرات الحرمان فيما يتعلق بالفقر الأسري	108

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	طريقة تحويل النمؤشر إلى دليل	39
2	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر	40
3	تطور كل من عدد سكان الجزائر، ومعدل الزواج والمواليد	84
4	نسبة مشاركة النسوية	85
5	تحديد المفهوم الرسمي للبطالة	90
6	المعايير المعتمدة لتحديد العاطل عن العمل	92
7	البطالة المقنعة	97
08	منحنى Kuznets البيئي	133

3. مفاهيم أساسية حول المؤشرات الإقتصادية

تمهيد :

تعتبر المؤشرات الإقتصادية أحد أهم الأدوات المستعملة من طرف صناع السياسات الإقتصادية والنقدية كالحكومات والبنوك المركزية في اتخاذ قراراتهم. كما يستعين بها المستثمرون كمر جع أساسي في اتخاذ قراراتهم الإستثمارية. وتتنوع وتتعدد المؤشرات الإقتصادية لتغطي مختلف القطاعات والمجالات الإقتصادية. ويمكن لهذه المؤشرات أن يكون لها تأثير كبير على مختلف الأسواق المالية، ولذلك فمن المهم فهم أساليب قياسها وكيفية قراءتها وتفسيرها بطريقة منهجية وعلمية سليمة. وبالتالي، نسعى ضمن هذا الفصل إلى التطرق إلى ماهية المؤشرات الإقتصادية والتعرف على مختلف أنواعها وكذلك توضيح خصائصها ومدى أهميتها.

1.3. ماهية المؤشرات الإقتصادية:

لدراسة أي وضع إقتصادي أو اجتماعي نحتاج لأداة تساعدنا على تحليل الوضع، فهمه والتنبؤ بما سيؤول إليه، لذا سنتطرق في إلى ماهية المؤشرات والمؤشرات الإقتصادية.

1.1.3. مفهوم المؤشر لغة واصطلاحا:

هناك تعاريف متعددة لمفهوم المؤشر، تتقارب جميعها حول فكرة أن المؤشر حالة الإبلاغ عن سير ظاهرة ما في وقت معين.[1] تم تعريف المؤشر في قاموس المورد بأنه الدليل الذي يستخدم لإظهار حالة أو تمييز شيء ما[2]، فالمؤشر عنصر ملموس، قابل للملاحظة والقياس وعلامة دالة على درجة تحقيق الهدف المنشود..فهو يرتبط بالمتغير المدروس والذي لا يمكن قياسه بشكل مباشر[3]. ويرى Boutaud أن المؤشر هو الترجمة الكمية أو النوعية لظاهرة أو مفهوم ما. تهدف هذه الترجمة إلى:

– تبسيط المعلومات لجعلها مفهومة وقابلة للاستخدام من قبل الجمهور المستهدف (المديرون، صناع القرار، المستثمرون، الباحثون وكذا عامة الناس)؛

[1] – مجدي علي حسين الحبشي، " مؤشرات الجودة كأداة لتحديد التعليم الجامعي – دراسة حالة لكلية التربية بالإسماعيلية جامعة قناة السويس"، مجلة كلية التربية، المجلد 24 ، العدد 60 ، جامعة الزقازيق،2008 ، ص 174.

[2] – قاموس المورد، الطبعة الثامنة والثلاثون، بيروت:لبنان، دار العلم للملايين، 2004.

[3]- Tromben V, Introduction aux indicateurs et indicateurs démographiques, Commission économique pour l'Amérique Latine (CEPAL), Nations Unies, 2018, p. 3.

– وصف موقف في وقت ومكان معينين، ثم عن طريق التكرار، للسماح بإجراء مقارنات عبر الزمن و/ أو المكان.[1]

2.1.3. تعريف المؤشرات الإقتصادية:

عرفت Tromben المؤشرات الإقتصادية على أنها تلك القياسات المنتظمة للمتغيرات الأساسية التي تهدف إلى الإبلاغ عن الوضع الإقتصادي لبلد ما[2].

ويرى Kaplan وNorton أن المؤشرات الإقتصادية عبارة عن أدوات تسمح بتحديد الوضع الإقتصادي السائد، ومقارنته بمرور الزمان وتغير المكان، تبعا للهدف المطلوب تحقيقه.[3]

كما عرفها مركز الإحصاء SCAD على أنها "وصف الخصائص الإقتصادية والإجتماعية وغيرها لظاهرة ما في وقت ومكان محددين ويمكن أن يكون المؤشر رقم مطلق أو نسبة أو معدل أو غيرها من المقاييس الإحصائية "[4]. وحسب Lorino فإن المؤشرات الإقتصادية تشكل أحد المواد الخام للتحليلات الإقتصادية والمالية حيث أن لها تأثير كبير، لاسيما على الأسواق المالية.[5]

وفي السياق نفسه، يمكننا القول أن المؤشرات الإقتصادية عبارة عن مجموعة من البيانات والتقارير تنشرها هيئات متنوعة كالوكالات الحكومية أو الخاصة، المنظمات غير الحكومية بالإضافة للمنظمات الإقتصادية العالمية كالأمم المتحدة، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وهي تهدف إلى توفير صورة موضوعية وغير متحيزة للوضع الإقتصادي والإجتماعي والبيئي.

تتضمن هذه المؤشرات إحصائيات ذات الطابع الرسمي تستعمل في قياس أداء مختلف القطاعات لتقييم الوضع الإقتصادي لبلد ما ومعرفة مدى قوته أو ضعفه ويكون استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات

[1]- Boutaud A., Qu'est-ce qu'un indicateur ?, Dossier politique publique, Direction de la Prospective et du Dialogue Public,Lyon, 2015, pp. 1-2.
[2] Tromben V, Op. cit, p. 12.
[3]- Kaplan R.S., Norton D.P, The Balanced Scorecard: Measures That Drive Performance, Harvard Business Review, January-February 1992, pp. 71-79.
[4] –مركز الإحصاءSCAD، دليل المؤشرات الإحصائية، أدلة المنهجية والجودة، دليل رقم 1، أبوظبي، 2016، ص 3–6.
[5] - Lorino P, Méthodes et pratiques de la performance, Éditions d'Organisations, 3eme édition, paris, 2005, p. 13.

التجارية والأكاديمية والباحثين بالإضافة إلى المستخدم الرئيسي ألا وهو الهيئات الحكومية. يتم إصدار المؤشرات الإقتصادية بشكل منتظم وبصفة دورية، قد تكون سنوية، ربع سنوية، شهرية، الخ.[1]

* الفرق بين المؤشرات و الإحصاءات :

تعد التفرقة بين مفهومي المؤشرات والإحصاءات أمر بالغ الأهمية حيث يعبر المؤشر عن مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة، أما الإحصاء فهو يعبر عن عرض لواقع ظاهرة ما في وقت محدد وفي شكل رقمي دقيق.

وعلى هذا يختلف المؤشر عن الإحصاء في أنه لا يكتفي بعرض الواقع فقط بل يمتد لتفسيره وتحليله. ومن هذا المنطلق يمكن القول أن:

- الإحصاء يعد الأساس الذي يقوم عليه إعداد المؤشر؛
- المؤشر أغنى في المضمون وأقوى في الدلالة عن الإحصاء ؛
- المؤشر يرتبط بهدف يسعى نحو تحقيقه بينما الإحصاء لا يرتبط بهدف إلا من خلال دمجه بمؤشر[2].

مثال: تعد نسبة الأمية مؤشرا يعكس حجم الأمية في دولة ما ومدى تفاقمها وهي تحسب كما يلي :

نسبة الأمية = (السكان الذين لا يعرفون القراءة والكتابة لدى البالغين 12 سنوات فأكثر/ العدد الكلي للسكان البالغين 10 سنوات فأكثر) × 100. أما البيانات الإحصائية فهي تشمل عدد السكان الذين لا يعرفون القراءة والكتابة لدى البالغين 12 سنوات فأكثر، وكذا العدد الكلي للسكان في نفس الفئة العمرية .

وفي هذا السياق يمكننا توضيح الفرق بين البيانات الإحصائية، المعلومات، والمؤشرات من خلال الجدول التالي:

[1]- حافظ محمد، مفهوم مؤشرات النوع الإجتماعي وأنواعها، جامعة عين شمس، مصر، 2006، ص 4.

الجدول 1 : الفرق بين البيانات الإحصائية، المعلومات والمؤشرات

البيانات الإحصائية	المعلومات	المؤشرات
مجموعة القياسات والمشاهدات التي تكون على هيئة أرقام، حروف، رموز و نسب في الجداول أو الأشكال البيانية، تختص بفكرة وموضوع معينين	هي نتاج معالجة البيانات، فالمعلومات عبارة عن البيانات التي تم معالجتها بتصنيفها وتنظيمها وتحليلها، وأصبح لها معنى لتحقق هدف محدد و تستعمل لغرض معين حتى توفر ما يسمى المعرفة. تكون المعلومات على شكل صور، توضيحية أو نصوص وعبارات مفهومة المعنى	هي تحويل البيانات الإحصائية المستخدمة من السجلات والمستندات الإدارية من مادة خام إلى مؤشرات لها جوانبها وأبعادها المختلفة التي تساعد على تشخيص وتحديد المشكلات وتسمح بالتالي على التخطيط والقيام بأعمال المتابعة والتقييم للأداء

المصدر: حافظ محمد، 2006، ص 3.

3.1.3. أنواع المؤشرات الإقتصادية:

يمكننا تصنيف المؤشرات الإقتصادية وفقا لعدة معايير (طريقة القياس، نوع الظاهرة المراد تفسيرها أو حسب الهدف المتبع)، فنذكر منها الأنواع التالية:

– **المؤشرات الذاتية والمؤشرات الموضوعية:** تعتمد المؤشرات الموضوعية على البيانات المحايدة التي لا تتضمن حكما قيميا حول ظاهرة ما، **مثال :**نسبة الأمية.

بينما تعتمد المؤشرات الذاتية على استقصاءات الرأي، على المشاعر (الثقة، الأمن، إلخ) وعلى آراء شخصية. التقييم الذاتي من قبل المشاركين قد يحدد على أساس الطموحات أومن خلال تجربة العيش السابقة. الإختلافات الثقافية بين البلدان لها تأثير على نتائج هذا النوع من الاستقصاءات. **مثال :**مؤشر إدراك الفساد في الدول المتخلفة.

– **المؤشرات النسبية والمؤشرات المطلقة:** تقاس المؤشرات المطلقة بشكل مباشر ومستقل عن أي علاقة مع متغير آخر. **مثال:** عدد الطالبات على مستوى الجامعة. بينما تعبر لمؤشرات النسبية على العلاقة بين متغيرين

أو أكثر لغرض إبراز فئات، مجموعات أو طبقات. **مثال:** نسبة الطالبات من بين طلبة الجامعة وتكون نسبة مئوية.

المؤشرات الكمية وللمؤشرات النوعية: تتعلق المؤشرات الكمية بالعناصر أو الظواهر التي يمكن تقديرها بالأرقام أي حسابها. تشير في الغالب إلى الوحدات أو النسب أو المعدلات. **مثال:** نسبة الأطباء لكل 1000 نسمة. أما المؤشرات النوعية عادة ما تأخذ شكل بيان، ويتم الإبلاغ عنها ببيانات غير رقمية. **مثال:**

– وجود سياسة ضد عدم المساواة (نعم / لا)

– مدى انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر (من 1 إلى 10).

– المؤشرات المركبة والمؤشرات البسيطة: يعتبر المؤشر البسيط مقياس لوضع سائد أو حالة معينة تتطلب حساب وتقييم وحيد. تتمتع المؤشرات البسيطة بالوضوح والفعالية، ذلك أنها لا تهتم سوى بجانب (ظاهرة) واحد (ة) من الجوانب (الظواهر). الإقتصادية والإجتماعية. **مثال:** نسبة الفقراء والتي تمثل عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر بالنسبة إلى العدد الكلي للمواطنين.

أما المؤشر المركب فهو تقييم لظاهرة اقتصادية أو اجتماعية متعددة الأبعاد و يوجد لها قياسات جزئية متعددة تعكس الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة. يتم تكوين المؤشر المركب من خلال دمج بعض المؤشرات الفردية في مؤشر واحد بالإستناد إلى نموذج معين، وذلك للحصول على مفاهيم جديدة ومتعددة الأبعاد لا يمكن التوصل إليها من خلال مؤشر فردي وحيد. ولقد قامت العديد من المنظمات الدولية – مثل الأمم المتحدة وغيرها – باستخدام المؤشرات المركبة كوسيلة سهلة للمقارنة بين أداء الدول وفقا لبعض المعايير التي يتم تمثيلها بالمؤشرات الفرعية الأساسية. **مثال:** مؤشر التنمية البشرية (IDH) يقيس مستوى التنمية البشرية للبلدان في جميع أنحاء العالم. بما أنه لا يوجد مؤشر بسيط يعكس هذا الأداء فهو يعتمد على ثلاثة معايير: الناتج المحلي الإجمالي للفرد، متوسط العمر المتوقع ومستوى تعليم الأطفال.

– المؤشرات القيادية، المؤشرات المتأخرة والمؤشرات المتزامنة: يتم تصنيف المؤشرات الإقتصادية إلى ثلاثة أصناف رئيسية حسب توقيتها بالمقارنة مع الدورات الإقتصادية، وهي المؤشرات القيادية، المؤشرات المتأخرة والمؤشرات المتزامنة. المؤشر القيادي (أو السابق) هو مؤشر يعطي عادة – ولكن ليس دائما– إشارة مبكرة قبل

ظهور تقلبات أو تغيرات اقتصادية جديدة. تعتبر المؤشرات الإقتصادية القيادية ذات أهمية كبيرة لأنها تستخدم كأدوات للتحليل والتنبؤ بما سيحدث في المدى القصير أو المتوسط، وذلك على أساس البيانات السابقة أو الحالية. فهي تهدف إلى تقديم أدلة إضافية لتقييم نبض النشاط الإقتصادي، ومن الأفضل أن تقترن بالبيانات الإقتصادية الأخرى لتوفير نظرة شاملة للإقتصاد. هذه المجموعة من المؤشرات الإقتصادية لها أهمية خاصة للمتداولين، لأنها تقدم أفضل فكرة عن المسار المحتمل لنشاطاتهم الإقتصادية في المستقبل. المؤشرات الأكثر استخداما هي مؤشر أسعار الإستهلاك (IPC) وهو مقياس التضخم .المؤشر المتأخر (أو اللاحق) هو مؤشر يعكس حالة الإقتصاد بعد بداية التغير في الدورة الإقتصادية، وعادة ما تكون مدة التأخر عدة أشهر. يستعمل هذا النوع من المؤشرات في تحليل وتأكيد بعض نتائج التغيرات التي شهدها الإقتصاد. وأحد الأمثلة لهذه المؤشرات هو معدل البطالة والذي يعتبر مؤشر اقتصادي متأخر يميل إلى الزيادة أو النقصان مع تقلبات الدورة الإقتصادية (انكماش، انتعاش، توسع، ركود). فينخفض معدل البطالة بعد بضعة أشهر من تحسن الأداء الإجمالي للإقتصاد ويرتفع بعد تراجع الأداء الإجمالي للإقتصاد .أما المؤشرات المتزامنة فهي تتحرك في نفس الوقت مع تغير الوضع الإقتصادي الإجمالي، وتعد ضمن المؤشرات الأكثر متابعة لأنها تقيم النشاط الإقتصادي الفعلي في وقت النشر. وتعطي هكذا صورة عن الإقتصاد أو قطاع معين في الوقت الحالي. ويتم استعمال المؤشرات الإقتصادية المتزامنة لتحديد المستويات العليا والمستويات الدنيا للدورات الإقتصادية. نذكر على سبيل المثال مؤشر الإنتاج الصناعي الذي يتتبع مخرجات القطاع الثانوي. إذن، تقدم لنا المؤشرات الإقتصادية ثالث إشارات وهي التحذير أو التوقع أو التأكيد، وتجدر الإشارة أن كل مؤشر اقتصادي يمثل نوع من أنواع الفئات الخمسة المذكورة أعلاه.[1]

4.1.3. خصائص وأهمية المؤشرات الإقتصادية:

* **خصائص وجودة المؤشرات الإقتصادية:** الجودة الإحصائية هي مجموعة المعايير الواجب توافرها في المؤشرات الإقتصادية لكي تكون ملائمة الإستخدام من قبل المعنيين. وينبغي للمؤشر الإقتصادي أن يتمتع بمجموعة من الخصائص حصرها Perret فيما يلي: أحادية المعنى، التمثيلية، الوضوح المعياري، الموثوقية

[1]- Perret B, Indicateurs sociaux, Etat des lieux et perspectives, Les papiers du CERC, n°1, Conseil de l'Emploi, des Revenus et de la Cohésion sociale, Paris, 2002, pp. 13-22.

والإنتظام.[1] وحسب Reix البساطة وإمكانية الوصول إلى البيانات تعد من بين معايير جودة المؤشر الإقتصادي.[2] وفي السياق نفسه، يرى مركز الإحصاء SCAD أن جودة كل مؤشر اقتصادي تعتمد أساسا على الخصائص التالية:

– **الملائمة**: يقيس هذا المحور مدى تحقيق المؤشرات الإقتصادية لمتطلبات المستخدمين.

– **الوضوح والقابلية للتفسير**: يقيس هذا المعيار مدى كفاية المعلومات الوصفية للمؤشرات المنشورة ووضوحها بحيث تمكن المستخدم من فهمها.

– **سلامة المنهجية**: يقيس هذا المحور مدى توافق المنهجية المتبعة لقياس المؤشر مع المعايير والمنهجيات الدولية والوطنية والمحلية المعتمدة ومع الممارسات الفضلى.

– **دقة البيانات**: يقيس هذا المحور مدى كفاءة المؤشرات وقدرتها على وصف الظاهرة قيد البحث والدراسة. وتعرف الدقة أيضا بمقدار التقارب بين القيم المقدرة من المسح والقيم الحقيقية.

– **الإتساق والترابط**: يقيس هذا المحور مدى الإنسجام في البيانات التي يتم جمعها، و الإتساق والتكامل بين المؤشرات المنشورة بحيث يمكن المقارنة بينها أو دمجها معا، بالإضافة إلى مدى إمكانية المقارنة بين المؤشرات الصادرة في فترات زمنية مختلفة.

– **إمكانية الوصول إلى المؤشرات (الإتاحة)**: يقيس هذا المحور مدى سهولة الحصول على المؤشرات الإقتصادية بطرق ووسائل مختلفة ملائمة لكافة المستخدمين.

– **الوقتية وحداثة البيانات**: يقيس هذا المحور طول المدة الزمنية بين تاريخ الإسناد الزمني للمسح وتاريخ إتاحة المؤشرات، بالإضافة إلى مدى الإنضباط بنشر المؤشرات وفقا للجدول الزمني المعتمد. بالإضافة إلى وضوح المسمى والقدرة على قياس التغير في الظاهرة قيد الدراسة، إمكانية المقارنة الإقليمية والدولية.[3]

[1]- Perret B, op. cit., p. 23
[2]- Reix R. , Systèmes d'information et management des organisations, Editions Vuibert, Paris, 1998, p. 59.
[3]– مركز الإحصاءSCAD ،مرجع سبق ذكره،ص5.

* **أهمية المؤشرات الإقتصادية :** تلعب المؤشرات الإقتصادية بكل أنواعها دورا مهما في العديد من الدراسات الإقتصادية سواء تم استخدامها في التحليل الفني أو الإقتصاد الكلي. فهي تسهل تفسير أنواع مختلفة من البيانات وغالبا ما تجمع بين مفاهيم متعددة في أداة واحدة. فتستخدم المؤشرات الإقتصادية لغرضين أساسيين، أولا تحديد حجم المشكلة وقياسها قياسا دقيقا للوقوف على الوضع الراهن لها. ثانيا متابعة الخطة الموضوعة وتقييم الأداء والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة الأجل، متوسطة الأجل أو طويلة الأجل.[1]

وكما أيضا تساعد المؤشرات الإقتصادية على تشخيص وتحديد المشكلات وتسمح بالتالي على التخطيط والقيام بأعمال المتابعة والتقييم للأداء.[2] كما يمكن للمؤشرات الإقتصادية أن تكون أداة مفيدة للغاية، فالبعض منها تؤكد ما فعله الإقتصاد في السابق، بينما تبلغ الأخرى عن الوضع الحالي للإقتصاد، وقد تتنبأ الأخيرة بما لم يأت بعد. وبذلك تؤدي المؤشرات الإقتصادية دورا رئيسيا في مساعدة الدول في اتخاذ القرارات وتوجيه سياساتها الإقتصادية مثل سياسات دعم التشغيل ومكافحة البطالة أو سياسات تشجيع التنمية الإقتصادية المحلية للحد من الفقر.

بناءا على ما سبق، يمكن القول أن المؤشرات الإقتصادية تمثل بمختلف أنواعها المرآة العاكسة لواقع البيئة الإقتصادية السائدة على كل من الصعيد الوطني والدولي. وهذا ما يجعلها تحتل مكانة مهمة لدى متخذي القرار وواضعي السياسات الإقتصادية والإجتماعية.

عادة ما تقوم الدول والهيئات المتكلفة بنشر المؤشرات الإقتصادية بإعداد دليل يهدف إلى تقديم شرح مفصل ووصف حول أهم المؤشرات التي تصدرها ويتضمن هذا الوصف العناصر التالية: اسم المؤشر، تعريف المؤشر، آلية حسابه، وحدة ودورية القياس وكذلك مصدر البيانات. كما يحتوي دليل المؤشرات الإقتصادية على أهم الرموز والإختصارات المستخدمة في تعريف المؤشرات وشرح مبسط عنها. و سيتم إتباع هذه المنهجية عند تطرقنا لمختلف المؤشرات الإقتصادية في الفصول الآتية.

[1] – مجدي علي حسين الحبشي، مرجع سبق ذكره، ص176 .
[2] – حافظ محمد، مرجع سبق ذكره، ص12.

الجدول 2: دليل المؤشرات الإقتصادية

اسم المؤشر	الإسم الرسمي المعتمد في المركز للمؤشر
التعريف	وهو عبارة عن وصف لمفهوم المؤشر ودالالته لجعله أكثر وضوح من قبل المستخدمين
آلية الحساب	وهي وصف للمعادلة المعتمدة لحساب المؤشر
وحدة القياس	وهي الوحدة المستخدمة في قياس المؤشر لقياس القيم المالية والسنة لقياس العمر
مستوى التفصيل	وهو عبارة عن مجموعة من المتغيرات أو العناصر التي تستخدم لتقسيم أو تصنيف المؤشر عند الحاجة لتفاصيل أكثر عند نشر بياناته
دورية القياس	وهي المدة الزمنية الالزمةلتحديث بيانات المؤشر مصدر
مصدر البيانات	يحدد هذا العنصر نوع المصدر أوالمنهجية الرئيسية للحصول على البيانات الخاصة بالمؤشر، وهناك أنواع مختلفة من المصادر للحصول على هذه البيانات مثل المسوح الميدانية والتعدادات والسجلات الإدارية. وبالنسبة لبعض المؤشرات تكون مشتقة ويتم إعدادها من خلال عمليات حسابية خاصة.

المصدر: مركز الإحصاءSCAD ، 2016، ص 4.

تجدر الإشارة أن هناك العديد من المؤشرات الإقتصادية المستعملة من طرف مختلف الوكالات الوطنية والدولية والتي لا يمكن حصرها كليا، لذلك سنتطرق في هذه المطبوعة إلى المؤشرات الإقتصادية الرئيسية والتي تتناسب مع التخصص.

2.3. ماهية الاستشراف:

يعتبر مصطلح الاستشراف من العلوم الحديثة التي أدرجت بجامعاتنا في الدراسات الاقتصادية، إلا أن الاهتمام بالمستقبل ومعرفة عاديات الزمان كانت من اهتمامات الشعوب والدول باختلاف أعراقها منذ القدم من أجل معرفة مستقبلها وكيف سيكون، ولنقوم بهذا يجب أن تعتمد على المؤشرات وبما أن المقياس يخص طلبة الإستشراف والتحليل الإقتصادي. ارتأينا أن نتطرق للإستشراف.

1.2.3. مفهوم الاستشراف :يمكن تحديد مفهوم الاستشراف من الناحية اللغوية حسب موسوعة رائج فإن استشرف الشيء معناه رفع بصره ينظر إليه[1]، أما في لسان العرب أن كلمة يستشرف معناه يضع يده على

[1] – حيدوسي أحمد، دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقية، مجلة الإدار والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10، لعدد 01، جوان 2021، الجزائر، ص 190.

حاجبيه كالذي يستظل من الشمس حتى يبصر الشيء، لذلك فالاستشراف هو وضع اليد على الحاجب والنظر لتكون لك القدرة على الإدراك.

أما اصطلاحا وهذا هو موضوع دراستنا، فالاستشراف هو تجنب قصر النظر، أي النظر الطويل المدى بتمعن، فالكاتب إدورارد كورنيش يعتقد أن الاستشراف هو مهارة يمكن أن نتعلمها، وبإمكان مثل هذه المهارة أن توفر لنا فوائد عظيمة أكثر من أي مهارة أخرى يمكننا اكتسابها، فالاستشراف يمكننا أن نتوقع العديد من المخاطر والفرص التي ستواجهنا في المستقبل، الشيء الوحيد الأسوء من أن تكون أعمى هو أن تملك البصر وتفقد البصيرة، فالاستشراف حسب قاموس جامعة كيمبرج" هو القدرة على الحكم بطريقة صحيحة على ما سيحدث مستقبلا وتخطيط تحركاتك بناءا على تلك المقدرة"

فالاستشراف هو تلك القدرة على الفهم الأفضل لما يدور حول الإنسان من فرص ومخاطر بالإضافة إلى القدرة على الوصول لأفضل خيار يمكن تنفيذه نحو المسار المرغوب.

2.2.3. مفهوم علم الاستشراف: يمكن تحديد مفهوم علم الاستشراف من خلال ثلاث أبعاد هي تحليل الماضي لاستخلاص الدروس والعبر، استكشاف الحاضر من خلال فهمه وتفسيره، وفي الأخير صناعة المستقبل بطريقة منهجية علمية.

3.2.3. أهمية علم الاستشراف بالنسبة للدول : اهتمت الشعوب منذ القدم بمعرفة مستقبلها، وتعد الحضارات الغابرة خير مثال ذلك، فقد اهتم القدماء كالبابليين والإغريق والفراعنة بالمستقبل وجعل مكانة مقربة لكل من يستشرف المستقبل ويتكهن، إذ أن لكل قائد كاهن منجم خاص به يستشار في السلم والحرب، فقد ارتبط الاستشراف بالتكهن والتنجيم، أما اليوم فهو عملية علمية تقوم على دراسة البيانات التاريخية للوصول لاختيارات الصحيحة التي توصل لمستقبل مرغوب ويمكن تلخيص أهمية الاستشراف بالنسبة للدول فيما يلي:

- يوفر قاعدة منهجية لصياغة الإستراتيجية ورسم الخطط المستقبلية للدول؛
- تحدد المدة الزمنية لعملية اتخاذ القرار بمعنى يجيب على السؤال متى يجب اتخاذ القرار؛
- يقوم باستكشاف المستقبل بمساعدة آليات وتقنيات خاصة؛
- يساعد متخذي القرار على اختيار البدائل المتاحة لمستقبل أفضل وفق مخطط زمني.

4.2.3. أدوات الاستشراف: للقيام بالدراسات المستقبلية يكون الباحث أمام خياران أساسيان هما[1]:

– *المنهج الكمي*: ويستخدم الباحث الأساليب الرياضية والإحصاء وكمثال على ذلك نجد السلاسل الزمنية والمحكاة على الحاسوب من خلال برامج مثل (Eviews)

– *المنهج الكيفي:* فالمنهج الكيفي لا يعتمد فيه الباحث على التحليلات الإحصائية وإنما على التفكير الطوباوي من أجل رسم صورة مستقبلية من خلال الخيارات المتاحة ، من أهم التقنيات الكيفية المستعملة في الدراسات الاستشرافية نجد: البحث المسحي، تقنية السيناريوهات، المستقبلات التشاركية، تحليل التدرج السببي، التنبؤ الرجعي... الخ.

– *تقنية العصف الذهني في الاستشراف:* تم ابتكار هذه التقنية من طرف اليكس أوزبون سنة 1953 في كتابه التحليل التطبيقي، ويقصد بتقنية العصف الذهني هي طريقة تهدف إلى توليد الأفكار وزيادة لابتكار لإيجاد الحلول المرغوبة[2]، والعصف الذهني هو تقنية من تحاول من خلاله مجموعة من الخبراء عن طريق إبداء أرائها في موضوع معين قصد بناء صورة عامة عن لذلك الموضوع ومنه الاستشراف له، وتتم خطواته كما يلي:

– تحديد المشكلة من طرف الباحث؛

– اختيار فريق من الخبراء، وطلب منهم تقديم تصوراتهم للمشكلة؛

– جمع أراء الخبراء وتحليلها؛

– الاستشراف للموضوع الدراسة بالاعتماد على آراء الخبراء[3].

[1]- أمين عويسي، **أساسيات مناهج الاستشراف**، مطبوعة منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2018، ص 34.

[2]- أمين عويسي، **مرجع سابق**، ص 35.

[3]- Chaucey Wilson, Brainstorming and beyond: A user centered designmethod, Morgan Kaufmann, 2013, p 03.

خلاصة:

نستنتج مما سبق أنه لا يمكن الإستشراف دون الإلمام والدراية بالمؤشرات التي يجب الإعتماد عليها لوصف، فهم، تحليل وتقديم الحلول للموضوع محل الدراسة، فيمكن حساب المؤشرات محليا أو الحصول عليها من إحدى الهيئات الدولية المذكورة سابقا، وعليه سنتطرق في الفصول الموالية لأهم المؤشرات حول الإقتصاد الكلي.

أسئلة وتطبيقات حول الفصل الأول:

1- استنتج تعريفا للمؤشرات الإقتصادية مما سبق ذكره في الفصل الأول؟

2- من هي الأطراف المهتمة بالمؤشرات ولماذا؟

3- ما علاقة المؤشرات بالإستشراف؟

4- الإستشراف علم اهتمت به الحضارات القديمة وضح ذلك؟

4. التنمية الإقتصادية والبشرية:

تمهيد:

تعتبر التنمية عملية تغيير حضاري يتم من خلالها إعطاء بديل اجتماعي واقتصادي للواقع التاريخي الذي عاشه ويعيشه المجتمع، فهي تغيير لنمط الحياة ولطريقة ممارستها ولأسلوب تصورها ولعلاقات الانسان بالبيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية معا، يتناول هذا التغيير أساليب الإنتاج الاقتصادي وأنماط السلوك الاجتماعي، ويتناول المهارات المادية والقيم الخلقية.

ويعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم التي شاع تداولها في العالم في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث يشير المفهوم بصورة جلية إلى عملية التحول التي صاحبت استقلال العديد من دول الشرق والجنوب في آسيا وافريقيا في الستينات من القرن الماضي، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم، مثل التخطيط والإنتاج والتقدم، كما شهدت التنمية تحولا في مفهومها وشمولها وأهدافها، سواء أكان ذلك فيما يتعلق بحالتها أو مداها الزمني من حيث أنها مرحلية أو متواصلة، بعد أن تجاوز مفهوم التنمية الاقتصادية مفاهيم النمو الاقتصادي ليفسح المجال النظري والتطبيقي الخاص بالتنمية، ثم يصل لمفهومي التنمية الاجتماعية والتنمية الشاملة، كما تحول هدف التنمية من مجرد تعظيم نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى تحقيق الحاجات الأساسية للسكان ورفع مستويات معيشتهم وتقليص الفقر والحد من سوء توزيع الدخل الفردي ونشر الرفاه وحسن توزيع نتائج هذه التنمية على مناطق الدولة المختلفة.

1.4. ماهية التنمية الإقتصادية:

يعتبر موضوع التنمية قضية تشغل الكثير من الباحثين في مجالات عدة، منها العلوم الاجتماعية، الاقتصادية وغيرهما، كما يعتبر محور التنمية من أبرز المحاور التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها، وهذا لما تحتويه من ركائز وأسس هامة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والنهوض بالتنمية الاقتصادية، لذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى التنمية الإقتصادية وأهم مؤشراتها.

1.1.4. مفهوم التنمية:

شغل مفهوم التنمية المفكرين الإقتصاديين في العقدين الأخيرين، وعلى مختلف الأصعدة العالمية، الوطنية والإقليمية، من خلال هذا المطلب سنتطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية.

1.1.1.4. تعريف التنمية عموما:

فالتنمية لها تعريفات عديدة ومختلفة، وهي ليست مختصرة في تعريف واحد فقط، لأن هناك من يرى أن المضمون العام للتنمية هو العمل على زيادة الدخل عن طريق توسيع وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة[1]، ومنهم من يحاول تعريفها بالمراحل التي يمر بها المجتمع كمرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التأهب، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضوج ومرحلة الاستهلاك الواسع.[2]

إن مصطلح التنمية عموما سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية يقول عنها البروفسور "كيم" وهو أستاذ بجامعة كارولينا الأمريكية :" لا يوجد على وجه الأرض مجتمع بلغ التنمية، فالدنيا كلها لازالت متخلفة طالما التنمية هي وضع مثالي، وبالتالي فمصطلح "مجتمع نام" مصطلح خاطئ، فالمجتمعات يمكنها فقط أن تقارن ببعض فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها بالبنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها على مجتمعات أكثر أو أقل تقدما في عملية التنمية".[3]

2.1.1.4. تعريف التنمية الاقتصادية:

هي نوع من أنواع التنمية التي سبق التطرق إليها، وتتعدد تعاريفها وتتباين لاختلاف الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي يعتمدها الباحثون في تحديد معناها، فالبعض يرى أنها عبارة عن "مجموعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تهدف إلى تحقيق تغيير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية، تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي، ورفعا مستمرا لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى تحقيق توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب المختلفة التي تساهم في تحقيقه".[4]

[1] – شوقي أحمد، دنيا الإسلام و التنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1979، ص6.
[2] – محمد العماري، التنمية الاقتصادية و التخطيط، دار الحياة، دمشق، 1969، ص23.
[3] – فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008، ص5.
[4] – محمد السيد الحسيني وآخرون، مفهوم التنمية عند ماركس، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، مصر، بدون سنة، ص156.

ومما نسبق نستنتج أن هناك تطور في مفاهيم التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي المعاصر، ففي معظم خمسينيات وبداية ستينيات القرن العشرين كانت فكرة التنمية مرادفة لإجمالي النمو المحقق، وكانت تعبر عن عملية تراكم رأس المال المادي والبشري بهدف زيادة الدخل القومي ومع منتصف الستينيات أصبحت التنمية أكثر التصاقا بعملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي، وفي السبعينيات قام البعض بوضع إستراتيجيات من أجل النمو مع إعادة التوزيع، وحدثت تطورات بعد ذلك وبرز اتجاه القضاء على الفقر باعتباره الهدف الحقيقي للتنمية، ومنذ تسعينيات القرن العشرين تم الربط بين القضاء على الفقر وبين النمو بحيث لم يعد خصما له.[1] يتضح من خلال ما سبق أن التنمية الاقتصادية لها ارتباط وثيق بالنمو الاقتصادي وتراكم رأس المال المادي والبشري إلا أنها أشمل بكثير من مجرد الزيادة في الدخل القومي المحقق فهي تعبر عن عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي التي تسعى إلى تحقيق النمو مع إعادة توزيع الدخل والقضاء على الفقر، في حين أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن النمو أو الزيادة السنوية المحققة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والذي يقاس أيضا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحقق خلال سنة.

وقد برزت اختلافات فيما بين الاقتصاديين والكُتاب في تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية فالكل ينظر إليها بمفهومه الخاص، و سنعرض فيما يلي بعض الآراء في تعريف التنمية الاقتصادية:

فقد عرفت **التنمية الاقتصادية** على أنها:" العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، وأنها العملية التي بمقتضاها يتم دخول الاقتصاد القومي من مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء".[2]

[1] – حسين عبد المطلب الأسرج، آليات أعمال حقوق الإنسان الاقتصادية في الدول العربية، مجلة الباحث ، العدد 06، جامعة ورقلة، 2008، ص: 146.

[2] – محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، 'دراسات نظرية و تطبيقية'، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص55.

تناول هذا التعريف التنمية الاقتصادية من المنظور الاقتصادي ويبين بأنها عملية تغيير هيكلي للبنيان الاقتصادي من خلال التغيير في هيكل الإنتاج مما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وضرورة إعادة توزيع الدخل ليستفيد الفقراء من هذه الزيادة.

ويعرفها البعض الآخر بالمفهوم الواسع بأنها:" رفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، وأنها تمثل ذلك التطور البنياني أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع".[1]

شمل هذا التعريف كل الأبعاد التي تشملها التنمية الاقتصادية ليتضح أنها عملية واسعة وشاملة لكل المجالات الاقتصادية الاجتماعية والفكرية وغيرها والتي يجب أن يحضى بها أفراد المجتمع ليتمتع بحياة إنسانية أحسن مما كان عليها.

أما روس 'Ros' فيعرفها بأنها " العملية التي يتمكن بها المجتمع بتحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف حسب أهميتها ثم إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات والأهداف ثم القيام بعمل إزائها ومن هذا الطريق تمتد وتنمو روح التعاون والتضامن".[2]

يظهر هذا التعريف بأن التنمية الاقتصادية هي عملية غير تلقائية، يعني لبلوغها لابد أن تكون هناك خطط وسياسات أو برامج يتم إتباعها وذلك بعد تحديد الأهداف المراد الوصول إليها وترتيبها حسب الأولويات والعمل على أساس ذلك.

ومن بين التعريفات الشائعة التي تبنتها هيئة الأمم المتحدة هو ذلك التعريف الذي يبين بأن" التنمية الاقتصادية ما هي إلا مجموعة من الوسائل المستخدمة بتضافر جهود الأفراد والحكومات لتحسين مستوى الحياة لهؤلاء الأفراد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا".[3]

من خلال هذا التعريف يتضح بأن التنمية الاقتصادية هي عملية لا تقتصر فقط على جهود الحكومات بل لابد من إشراك المواطنين وتعاونهم وتضامنهم فهي في الأخير تهدف لتحقيق الحياة الكريمة المحترمة لكل أفراد المجتمع.

[1] – مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر،الأردن،2007، ص 122.

[3] – إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية 'نظريات –نماذج –إستراتيجيات'،ط1، دار أسامة، الأردن، 2012، ص:08.

[3] – علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم لعربي، ط1، دار جليس الزمان،2014، الأردن ، ص:05.

استنادا لكل التعاريف السابقة يمكننا أن نحدد تعريف شامل للتنمية الاقتصادية على أنها عملية تغيير هيكلية غير تلقائية شاملة لكل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والتنظيمية وغيرها، تهدف للنهوض بمختلف ميادين الحياة الإنسانية بتحقيق زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، مما يسمح برفع المستوى المعيشي للأفراد والقضاء على الفقر مع تحقيق عدالة في توزيع هذا الدخل، في ظل تكاتف جهود الحكومات والمواطنين مما يضمن النمو المستدام للمجتمع ككل.

3.1.1.4. أهداف التنمية الإقتصادية:

يعد تعدد المفاهيم بالنسبة إلى التنمية أحد أهم المؤشرات التي تجعل الأهداف المرجوة منها مختلفة، بالنظر إلى البعد الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي والبشري للتنمية، ولهذا فإن الباحثين قد اتفقوا على العموم حول أهداف تشترك فيها الكثير من الدول وتسعى لتحقيقها، وهي كالتالي:

– **زيادة الدخل القومي**: يعتبر هذا العامل من أهم أهداف التنمية في الدول المتخلفة، لأن غرضها الأساسي من القيام بعملية التنمية هو النهوض باقتصاديات تلك الدول والخروج بها من بوتقة التخلف الذي تعيشه، وذلك من خلال القضاء على الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للسكان وارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، فلا يمكن الوصول إلى ما تم ذكره سابقا دون الزيادة في الدخل القومي، هذا الأخير يرتبط بعوامل عديدة أخرى تؤثر فيه، نذكر منها؛ ارتفاع معدل النمو السكاني، فكلما كان هذا المعدل كبيرا كلما لجأت الدولة إلى تحقيق نسبة أعلى في دخلها القومي المرتبط بإمكانياتها المادية والتقنية والثروة البشرية، حيث أنه كلما توفرت رؤوس الأموال والكفاءات البشرية كلما زاد دخل الدولة القومي.[1]

– **رفع المستوى المعيشي**: وهو من أهم الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول السائرة في طريق النمو، حيث يصعب تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل ومسكن وصحة أمام الزيادة المستمرة في النمو السكاني، ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان هذا الدخل مرتفعا، كلما ارتفع معه المستوى المعيشي للأفراد والعكس صحيح.

– **تقليل التفاوت في الدخل والثروة**: تتميزأغلب الدول المتخلفة بوجود فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروة، حيث تسيطر فئة قليلة على الثروة ورؤوس الأموال، في حين تبقى الأغلبية الكبيرة من أفراد المجتمع تعاني

[1]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مقدمة في التنمية و التخطيط، بيروت، دار النهضة العربية، 1982، ص 49.

الحرمان وسوء المعيشة، مما يدفع بالشعور بعدم وجود العدالة الاجتماعية، وبالتالي فإن الهدف من التنمية هو إيجاد أطر مؤسساتية تعمل على تحقيق التنمية، وليس الاكتفاء بمعدل نمو عالي ودخل قومي كبير.

وبصفة عامة يمكن القول بأن الهدف الأساسي من التنمية هو تمكين الانسان من أن يعيش بصحة جيدة لأطول مدة ممكنة، من خلال تنمية بشرية كاملة وشاملة ترتكز على ثلاث عناصر أساسية تتمثل في: طول العمر وما يقابله من أمل في الحياة عند الولادة، الناتج الداخلي الخام لكل ساكن وما يقابله من قدرة شرائية، والمستوى التعليمي المعبر عنه بمعدل تعليم الكبار ومعدل التمدرس بالنسبة لفئة الصغار أو الذين هم في مرحلة التعليم.

2.1.4. مفهوم التنمية البشرية:

ظهرت التنمية البشرية في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث بدأ يستخدم هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية،وتجسد في أوائل التسعينات من نفس القرن خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD .

1.2.1.4. التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية:

لقد نشأ علم التنمية البشرية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن لم يبدأ من فراغن فقد بدأت جذورها في سلوكنا اليومي الواقعي أكثر من وجودها في عالم البحث والنظريات، فبدايتها الأولى بدأت في الترجمة اللغوية وذلك كفن مستقل في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك كان في السبعينات من القرن العشرين، ليتطور هذا العلم فيما بعد ليشمل عدة مجالات أخرى تركز فيها على الطاقة البشرية بالدرجة الأولى. [1]

بعد الخرب العالمية الثانية كانت التنمية تستخدم بالتوازي مع مصطلحات أخرى كالتنمية الاقتصادية و النم الاقتصادي، وبالتالي التركيز كان على الجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى وهذا بهدف تعظيم الناتج القومي الإجمالي الذي يؤدي حتما إلى زيادة الدخل الفردي الحقيقي وتحسين مستويات المعيشة وبالتالي تحقيق استقلال اقتصادي بالإضافة إلى الاستقلال السياسي المحقق آنذاك.[2]

[1] – إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية – نظريات التنمية والنمو – استراتيجيات التنمية، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 1997 ، ص 50.

[2] – إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص 50.

ولعل أهم النظريات التي اعتبرت عملية التنمية بأنها عملية اقتصادية 'النظرية الكلاسيكية' وأهم أقطابها: أدم سميث أ. Smith. A، ريكاردو ب.Ricardo، مالتس ت. Malthus.

فقبل مئتي عام استهل آدم سميث كتابه الشهير " تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم " بأن إجمالي العائد القومي منتج من العمل، وميز تمييزا قاطعا بين التكاثر المالي الذي يعني امتلاك الأصول النقدية والمالية وبين التراكم الرأسمالي للأصول الإنتاجية المادية اللازمة لزيادة إنتاج المجتمع وبالتالي كل إنتاج ليس إلا تشكيلا لما يجده الإنسان في الطبيعة، والإنسان وحده بعمله الذهني والمادي يقوم بإعداد ما يحتاج إليه في حياته للارتقاء بالحياة.

وتعتبر هده النظرية كلا من رأس المال والسكان بأنهما مكونات وعناصر اقتصادية تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، ليبدأ الكتاب الاقتصاديين في الحديث عن العلاقة بين البشر المتكاثرين وبين موارد الطبيعة ليجد أنهم انقسموا إلى مدرستين، **الأولى**: السكانيين الذين يرون في زيادة السكان الخير، **والثانية**: وأشهر أصحابها مالتس الذي رأى بأن النمو الاقتصادي سيكون بمعدلات اقل من معدلات السكان ومن هنا دعا إلى تحديد النسل، وهكذا يرى المؤلف أن الأوائل من الاقتصاديين الذين ركزوا اهتمامهم على الإنتاج أخذ عنصر العمل محلا بارزا في فكرهم. نستطيع القول ونحن نضع الإطار التاريخي لظهور التنمية البشرية بأن عمل البشر مصدر الثروة كلها كما أن هناك النظريات الحديثة التي أشارت إلى أهمية الاستثمارات الخارجية ودورها في تحقيق التنمية.

كما أضافت النظرية الكينزية عنصرا جديدا له أهمية في إحداث التنمية من الجانب الاقتصادي وهو الطلب الفعال ويعني : "انه إذا توفرت لدى أفراد المجتمع قوة شرائية تسمح لهم بشراء السلع الاستهلاكية، فإن ذلك ينعكس على الإنتاج الاستثماري، وكل هذا يؤدي إلى زيادة حجم النشاط الإنتاجي الكلي[1] وينعكس ذلك على "زيادة حجم العمالة في المجتمع" وعليه تم النظر إلى العنصر البشري في هذه الفترة "كوسيلة للتنمية "، فالثروة الحقيقية تتجلى في الأرض ورأس المال، وهو الطريق الأمثل لتكوين رأس المال المادي في حين أن الفرد متوفر، و يدخل كوسيلة فقط لتحقيق الثروة.

[1] – عبد القادر محمد، مفهوم التنمية الاقتصادية، الأهرام، القاهرة، 1999، ص 17.

فمنذ فترة الخمسينات من القرن العشرين كان التركيز على تعظيم الناتج القومي الإجمالي، و هذا بهدف الخروج من النفق المظلم الذي عانت منه الدول بعد الحرب العالمية الثانية، و بالتالي خروج الدول التي شاركت مصدومة من الدّمار الاقتصادي والبشري الهائل.

فقد اعتقدت الدول المستعمرة: " أن سيطرتها على المواد الأولية أو الثروات الطبيعية للدول المتخلفة يعتبر من الطرق المؤدية إلى ثروة الأمم ".

وبالتالي فمفهوم التنمية ارتبط بالدول النامية، فهذه البلدان منذ أواخر الأربعينيات إلى أواخر الستينات من نفس القرن عرفت بالبلدان التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي، وارتبطت التنمية في تلك الفترة بالزيادة المستمرة في مستوى الدخل الفردي. وبالتالي عرفت التنمية في تلك الفترة: " بأنها الحالة التي يصيح فيها الاقتصاد القومي (الذي ظل في وضع يتسم بالركود لفترة طويلة) قادرة على توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي بمعدل يتراوح من 5 ٪ إلى 7 ٪ ، وهو ما يعني تحقيق زيادة متواصلة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي بمعد يتراوح بين 2 ٪ إلى 4٪. (بفرض أن معدل نمو السكان هو 3 % سنويا)

وبهذا فالنظرة الغالبة هي نظرة اقتصادية بالدرجة الأولى، و قد اعتبر أن زيادة الناتج القومي الإجمالي ستؤدي بالضرورة إلى ارتفاع دخول الأفراد وبالتالي إحداث نمو سريع، إلا أنهم أهملوا في ذلك جانب مهم وهو العدالة في توزيع الدخول.

وقد تعزز هذا الموقف بظهور قراءات التاريخ الاقتصادي، تفيد بأن توزيع الدخل لابد أن يتدهور في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي قبل أن يأخذ في التحسن والاعتدال في مراحل متأخرة، فإهمال جانب العدالة جعلت أغلب السكان في هذه الفترة يعانون من الفقر والعوز والحرمان، وعليه استمر النظر إلى العنصر البشري كوسيلة للتنمية في هذه الفترة أيضا.[1]

ففي فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين غلب على مفهوم التنمية الطابع الاقتصادي وهذا بالتركيز على النمو الاقتصادي وتحقيق نمو سريع على اعتبار أن القضاء على الأمية وانتشار الأمراض وسوء توزيع الدخل في طريقها إلى الحل. وفي نهاية فترة الستينات تبين أن العبرة ليست بسياسات زيادة الدخل

[1] – عبد القادر محمد، مرجع سابق، 1999، ص 17.

وحدها، بل مرتبطة كذلك بسياسات توزيع الدخل و السياسات الرامية إلى تخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

ليظهر في هذه الفترة الاهتمام المتزايد بالتعليم حيث لفت الاقتصادي شولتز الانتباه إلى أن التعليم لا يجوز أن يعامل كمجرد خدمة استهلاكية فقط، بل هو استثمار بشري كما توصل الاقتصادي المعروف كوزنتس إلى أن 90 ٪ من التنمية التي حدثت في الماضي في الدول الرأسمالية لم تكن راجعة إلى الإضافات المحققة في رأس المال، بل إلى تحسينات في طاقات ومهارات الفرد فطاقة البشر لا رأس المال هي العنصر المضاعف رقم واحد في التنمية.

هذا ما أدى إلى صقل مفهوم التنمية المرتبط ارتباطا مباشرا بالنمو الاقتصادي إلى مفهوم التنمية المرتبط بإبراز مختلف الجوانب الهيكلية الاجتماعية والثقافية وكذا السياسية. وبالتالي وجب التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية؛ فالتنمية تعتبر ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد أهم عناصرها.[1]

[1] – الشيمي محمد نبيل، التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها، الحوار المتمدن، العدد 25، 2009، ص ص 8–12.

الجدول 3: يلخص التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية

المرحلة	الفترة	تطور التنمية
الأولى	منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينات من القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي
الثانية	من منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي+التوزيع العادل للثروة
الثالثة	بين منتصف السبعينات وحتى أواخر عقد الثمانينات	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
الرابعة	منذ العام 1990 وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين	التنمية = النمو الاقتصادي+التوزيع العادل+ الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المصدر: الشيمي محمد نبيل، 2009، ص 79.

1.2.1.4. مفهوم التنمية البشرية:

إن الفرد هو ركيزة التنمية وهو المحرك الأول للإنتاج، وسوف يبقى العنصر المؤثر والفعال في تحقيق أهداف المجتمع نحو التنمية الشاملة، ومن هنا نقطة البداية السليمة وهي تنظيم أوجه حياة الفرد بمراعاة ظروف العصر. فيجب أن نتعهد له بالرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية ونوفر له سبل التعليم، ونعمل على تحسين ظروف العمل مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج فالإنسان مدين للمجتمع ومطالب برد هذا الدين في صورة عمل جاد، قوامه زيادة الإنتاج للوفاء بمتطلبات المجتمع بل أيضا استحذات أساليب عمل جديدة.حيث يؤكد بارنس " أن أي بلد يضع خطة للتنمية الاقتصادية لا يستطيع أن يهمل إعداد الأفراد اللذين سيكونون أداة الإنتاج والتنمية، فللتربية والتعليم أهداف تتفق مع أهداف الاقتصاد من اجل إعداد القوى العاملة واللازمة لتنمية هذا الاقتصاد وبالتالي رأس المال البشري هو العنصر الثالث لكل إنتاج اقتصادي."

فقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما غير مسبوق بالمورد البشري، فقد أصبح أغلى ما تملكه الدول هي ثروتها البشرية، فالعلاقة بين العنصر البشري والتنمية علاقة وثيقة، وبالتالي انتقل مفهوم التنمية من المفهوم الاقتصادي الذي يركز على زيادة الدخل الفردي الحقيقي إلى المفهوم الاجتماعي الإنساني الذي يركز على الفرد . وهناك العديد من التعاريف التي ارتبطت بمفهوم التنمية البشرية نذكر منها :

إن مفهوم التنمية البشرية ارتبط في بادئ الأمر بمفهوم السعادة، فهي تمثل " توفير السعادة لأكبر عدد ممكن من الناس " إلا أن هذا المفهوم ظل في غاية التجريد، و بالتالي لم يعد صالحا للاستعمال في لغة الاجتماع، فالتنمية البشرية كما يرى بول ستريتن تتضمن تحسين الظروف البشرية وتوسيع خيارات الناس والنظر إلى الكائنات البشرية كغايات في حد ذاتها".[1]

في هذا التعريف انتقل المورد البشري من وسيلة التنمية إلى هدف وغاية، وبالتالي أصبح الفرد هو صانع التنمية فالتنمية البشرية لا تشمل تنمية المهارات والقدرات والاتجاهات البشرية اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي وإنتاجية العمل والكفاءة فقط، بل تشكل أيضا نطاقا أوسع يضم العناصر الاجتماعية النفسية والثقافية، كالخصائص الفكرية الضرورية للأفراد والتي تمكنهم من العيش حياة أغنى[2].

كما يمكن تعريف التنمية البشرية بأنها: إنماء لطاقات البشر وكفاءاتهم من ناحية وإتاحة الخيارات والفرص أمامهم، بكل عدل وموضوعية وعلى قاعدة الحرية والمساواة والشفافية والمسائلة واتخاذ القرارات بالمشاركة الفعالة والمسؤولية.

إلاّ أن التعريف الشائع ورد عن تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 1990، والذي اعتبر التنمية البشرية بأنها "عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس وهي بلا حدود وتتغير بمرور الوقت و من أهم هذه الخيارات :

- العيش حياة طويلة و صحية؛
- الحصول على المعارف؛
- الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب.

إلا أنه هناك خيارات إضافية نوجزها فيما يلي :

- الحرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛
- الإحساس بالحماية؛
- فرص الإبداع والإنتاج .

[1]- Collège de France, Quels sont les sources et les défis de la croissance économique ?, Manuel de cours, Collège de France, 2020, pp. 7-9.
[2] - Collège de France, op-cit, p9.

– احترام الذات وحقوق الإنسان .

إلاّ أن التنمية البشرية لا تقاس بمعيار الدخل والذي يمثل الوسيلة الوحيدة لزيادة الخيارات المتاحة للأفراد، فالحصول على دخل هو نفسه خيار من الخيارات التي يود الناس أن ينعموا بها. وتجدر الإشارة إلى أن تقرير التنمية البشرية لعام 1993 يعرف التنمية البشرية بأنها:"تنمية الناس، من اجل الناس وبواسطة الناس[1] وتنمية الناس تعني الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو تحسين المهارات،حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق والتنمية من اجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي المحقق توزيع واسع النطاق وعادلا،أما التنمية بواسطة الناس معناها إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها".ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم 4: مفهوم التنمية البشرية

التنمية البشرية	محتوياتها	متطلباتها
التنمية بالناس	وضع استراتيجيات ملائمة	المشاركة في إدارتها
تنمية الناس	تنمية الموارد البشرية	الاستثمار في البشر
التنمية من أجل الناس	التنمية الاقتصادية	العدالة في التوزيع

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لما سبق.

وبالمختصر فان مفهوم التنمية البشرية يركز على توسيع الخيارات المتاحة للأفراد، والدخل لا يمثل الوسيلة الوحيدة في توسيع هذه الخيارات، وبالتالي فالتنمية البشرية تركز على جانبين

الجانب الأول: يهتم ببناء القدرات البشرية، وهذا بتحسين مستويات التعليم والاهتمام بالصحة التي يحتاجها الأفراد.

الجانب الثاني: انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة، وهذا بهدف زيادة الإنتاج وتحقيق تطورات في جميع المجالات. وبناءا على ما سبق يمكننا صياغة مفهوم التنمية البشرية بالقول:"التنمية البشرية عبارة عن عملية تنموية مستدامة تهدف إلى الاستثمار في قدرات البشر من خلال تحسين مستواهم التعليمي والصحي والغذائي، بهدف تحسين قدراتهم ومهاراتهم لزيادة الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي وتوزيع عوائده على أفراد المجتمع بشكل

[1] - Rodrik D, One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions and Economic Growth, Princeton University press, 2007, p 159.

عادل، يضمن رفع مستوى رفاهيتهم وتمكينهم من المشاركة في هذه العملية في إطار الموارد الاقتصادية المتاحة".[1]

2.2.1.4. أهداف التنمية البشرية:

يمكن تلخيص أهم أهداف التنمية البشرية للألفية حسب ما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2003 في الآتي:

– **استئصال الفقر والجوع الشديدين:** الغاية هي من 1995 حتى 2015 إنقاص نسبة من يقل دخلهم من 1 $ إلى 2/1$ و كذا إنقاص نسبة الذين يعانون من الجوع إلى 2/1 .

– **تحقيق التعليم الابتدائي الشامل:** الغاية هي ضمان للأطفال في كل مكان الصبيان والبنات على نحو مماثل، قادرين بحلول عام 2015 إلى إكمال المقرر التعليمي للمدرسة الابتدائية.

– الحفاظ على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: الغاية هي إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي وذلك خلال فترة لا تتجاوز 2015.

– تخفيض نسبة وفيات الأطفال: الغاية هي من عام 1990 إلى 2015 تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن 15 سنة بمقدارالثلثين.

– **تحسين صحة الأم:** الغاية من عام 1990 الى 2015 تخفيض معدل وفيات النساء أثناء الحمل و الر ضع بنسبة ثلاثة أرباع .

– **مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية مثل نقص المناعة (الايدز أو السيدا) الملاريا و حدوث أمراض أخرى:** الغاية دخول عام 2015 بوقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة ومتابعة ما بدئ من العمل على عكس اتجاههما.

– **ضمان الاستدامة البيئية:** الغاية دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد و برامجه و عكس الاتجاه في خسارة المواد البيئية، وبحلول عام 2015 إنقاص نسبة فرصة الحصول على مياه الشرب الغير مأمونة إلى النصف.

[1]- Rodrik D, op-cit, p 159.

– تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية: الغاية هي مزيد من التطوير لنظام تجاري و مالي منفتح متوقع السلوك غير تمييزي، يشمل الالتزام بالحكم الراشد والتنمية وتخفيض الفقر.[1]

وتعكس هذه الأهداف تطلعات الناس لحياة أفضل، من خلال سلسلة مختارة من الأرقام و الأطر الزمنية الواضحة، إذ اتفقت جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة على العمل لتحقيقها.

2.4. مؤشرات التنمية وقياسها:

في المبحث السابق قدمنا أهم المفاهيم المتعلقة بكل من التنمية والتنمية البشرية وأهم أهدافها، ولمعرفة مدى تحقيق هذه الأهداف أو حتى لتحديد وضعية الدولة من ناحية التنمية يجب أن تكون هناك مؤشرات واضحة يمكن الإعتماد عليها، وهذا ما سنطرحه في هذا المبحث.

1.2.4. مؤشرات قياس التنمية الإقتصادية:

تعتبر مؤشرات التنمية الاقتصادية على درجة بالغة من الأهمية، للحكم على مدى نجاح السياسات الاقتصادية في بلوغ الأهداف التنموية المنشودة لاقتصاد بلد معين، كما تستخدم في الحكم على مدى تقدم أو تأخر اقتصاديات الدول عن بعضها البعض، ونظرا للتطورات الواسعة في مفاهيم التنمية الاقتصادية عرفت معايير قياسها تطورات هامة في محاور مختلفة، بدءا بمقاييس تتعلق بالدخل ثم انتقل الأمر إلى مؤشرات ذات صلة بالتنمية البشرية، فإجمالا توجد ثلاث معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية تتمثل في:

1.1.2.4. معايير الدخل: تعتمد هذه المعايير في مجملها على الدخل سواء في شكله الاسمي أو الحقيقي والذي يستخدم لقياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي من بلد لآخر ومن معاييره نجد:

* **معيار الدخل القومي الكلي:** حيث يعتمد هذا المعيار على مقارنة مدى تقدم الدول بين بعضها البعض قياسا بالدخل القومي الفعلي المحقق في كل دورة اقتصادية، ولكن لقي هذا المعيار معارضة لكون أن زيادة حجم الدخل القومي يجب أن يرافقها معرفة عدد سكان الدول محل المقارنة، إضافة إلى الهجرات التي تتم منها وإليها.[2]

[1] - Blanchard O., Cohen D. et Johnson D.. Macroéconomie, 6e édition, Pearson, Paris,2013, p. 22.
[2] اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص:246.

* **معيار الدخل القومي الكلي المتوقع:** يمكن تعديل المعيار السابق بمعيار الدخل القومي الكلي المتوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار الموارد الكامنة للدولة وإمكانياتها المختلفة ولذلك يوصي بعض الاقتصاديين بالأخذ بهذا المعيار.

* **معيار متوسط الدخل:** يعتبر هذا المقياس أفضل من المقياسين السابقين لكونه يأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل وعدد السكان معا ويمثل متوسط الدخل الفردي حجم الدخل القومي إلى إجمالي عدد السكان (عدد السكان / الدخل القومي= متوسط دخل الفرد)، ولكن نظرا لضعف الأنظمة الإحصائية في الدول النامية فإن هناك تشكيك في إحصاءاتها الرسمية التي تعطي قيما غير دقيقة لعدد السكان وحجم الدخل، مما يعني الخطأ في تعيين متوسط الدخل.

2.1.2.4. المعايير الهيكلية

يرى بعض الاقتصاديين ومنهم colin clark أن التنمية تقاس بنسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الدخل القومي، وكلما زادت الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الناتج وتناقصت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي كلما دل ذلك على أن الدولة تقطع أشواطا متقدمة في التنمية، وهذه النظرة تستند إلى تجربة الدول الصناعية في مراحل تطورها الاقتصادي، ويمكن الإشارة على بعض هذه المؤشرات الهيكلية كما يلي:

* **مؤشرات التصنيع:** تتمثل أهمها في:

– الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛

– الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية؛

– نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى إجمالي القوة العاملة؛

– نسبة صادرات المنتجات ذات التقنية العالية من إجمالي الصادرات السلعية.

* **المؤشرات الإنتاجية:** نجد منها:

– مؤشر الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج: والذي يقيس نسبة المخرجات إلى المدخلات؛

– مؤشر تكلفة وحدة العمل: ويعبر عنه بمؤشر الكثافة النسبية لعنصر العمل.

ويعتبر ارتفاع هذه المؤشرات دليل على تنوع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد وعلى نجاح التنمية الاقتصادية.[1]

2.2.4. مؤشرات قياس التنمية البشرية:

[1] – عبد اللطيف مصطفى وآخرون، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن لعصرية، بيروت، 2014، ص:46.

محور التنمية البشرية ليس مجرد تلبية الاحتياجات الأساسية، وإنما تمكين كل إنسان من تحديد مساره الخاص نحو حياة تستمد جذورها من رحابة الحريات، والجد عليه لتحقيق طاقاته فيعتبر، نهج التنمية البشرية النمو الاقتصادي كوسيلة أكثر منه غاية .الإكثار من الموارد المادية مهم، ولكن دون إغفال توزيعها العادل، وضمن حدود لا تف رط بالكوكب.

1.2.2.4. مؤشر التنمية البشرية (IDH):

يمكن تعريف مؤشر التنمية البشرية على أنه " مؤشر التنمية البشرية هو أداة مركبة تهدف إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية، باستخدام سلم يتراوح بين القيمة 0 و القيمة 1 وذلك من خلال تحديد الإمكانيات التي وفرتها الدول في ثلاث جوانب مهمة:

– **الجانب الأول:** مدة الحياة ومستوى الصحة، وذلك اعتمادا على تحديد الأمل في الحياة عند الولادة.
– **الجانب الثاني:** فيمثل التمد رس وتلقي المعارف اعتمادا على معدل القراءة والكتابة بين البالغين.
– **الجانب الثالث:** فهو إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيع، اعتمادا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام.

كما يمكن تعريف دليل التنمية البشرية ب" يعد دليل التنمية البشرية ملخصاً لمقياس التنمية البشرية، إذ يقوم بقياس متوسط الإنجازات لبلد ما بحسب ثلاث أبعاد رئيسية للتنمية وهي :

– حياة مديدة وصحية وهي تقاس بالعمر المتوقع.

– المعرفة وهي تقاس بمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين بوزن الثلثين ونسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاً بوزن الثلث .

– مستوى معيشة لائق ويقاس بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

كما يضم مؤشر التنمية البشرية ثلاث مجموعات :

[1] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019 ، نيويورك، 2020 ،ص. 06.

– **الدخل**: (**دالة الرفاهية**) ويعبر عنه عادة بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار حسب القوة الشرائية.

– **الصحة** :وتقاس بطول الأجل (العمر المرتقب لدى الولادة).

التعليم: ويقاس بمتغيرين وهما معدل محو الأمية، ونسب التسجيل في المراحل التعليمية (أي المراحل الأساسية و الثانوية والعليا).

وعلى أساس هذه المؤشرات الثلاثة يبنى مؤشر التنمية البشرية (IDH) حيث تقع قيمته بين الصفر والواحد، وبالتالي ترتفع التنمية البشرية كلما اقترب من قيمته العظمى.

2.2.2.4. أنواع مؤشرات التنمية البشرية:

من خلال تعريف الأمم المتحدة للتنمية البشرية، ندرك أن هذا المفهوم واسع وبالتالي يصعب قياسه بمؤشر وحيد أو مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية، والتي تعتبر غير قابلة للقياس بل وقد قامت الأمم المتحدة بوضع مجموعة من المؤشرات المكملة تجاوز عددها 80 مؤشر في مختلف التقارير منها :

– دليل التنمية البشرية ويضم أربعة مؤشرات مثل العمر المتوقع عند الولادة، معدل القراءة والكتابة بين الكبار (15 سنة فما فوق) نسبة القيد الإجمالية في التعليم الأولي والثانوي والعالي .

– مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس ويضم ثمانية مؤشرات، منها معدل القراءة والكتابة لدى الكبار العمر المتوقع عند الولادة، تقدير نصيب الفرد من الناتج لإجمالي الحقيقي بالدولار بحسب تعادل القوة الشرائية.

– مؤشر الفقر البشري ويضم أحد عشر مؤشر نذكر منها مؤشر الفقر البشري للبلدان النامية ومؤشر الفقر البشري للبلدان المصنعة.

– مؤشر التقدم في العمر ويضم خمسة مؤشرات مثل العمر المتوقع عند الولادة، معدل وفيات الرضع النسبة المئوية للأشخاص اللذين لا يتوقع لهم أن يعيشوا حتى الخامسة والستين.[1]

– الملامح الأساسية للصحة ويضم عشرة مؤشرات منها نسبة السكان اللذين يستعملون صرف صحي مناسب، نسبة السكان اللذين يعانون من سوء التغذية، نسبة الأطفال المحصنين ضد السل والحصبة.

– اختلال التوازن في التعليم ويضم عشرة مؤشرات منها: صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي، نسبة القيد في كليات العلوم والرياضيات كنسبة مئوية من طلاب التعليم العاليي.

–الأداء الاقتصادي ويضم ستة مؤشرات.

– الاتجاهات الديموغرافية ويضم سبعة مؤشرات.

– استخدام الطاقة ويضم أربعة مؤشرات.

– الأمن الغذائي والتغذية ويضم سبعة مؤشرات.

– الأمن الوظيفي ويضم سبعة مؤشرات.

فهذه المجموعة المتكاملة من المؤشرات توسع من إمكانية التحديد الدقيق والشامل لمستوى التنمية البشرية في بلد معين، والتطور المحقق وكذا الآفاق المستقبلية لتحسين التنمية البشر ية المستدامة ويعطى صورة واضحة حول مستوى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق الفردية والحريات العامة.

3.2.2.4. منهجية قياس مؤشر التنمية البشرية:

يتم قياس مؤشر التنمية البشرية بإتباع خطوتين أساسيتين وهما:

• **وضع دليل لكل بعد من الأبعاد الثلاث :**يتم في الخطوة الأولى تعيين قيم دنيا وقصوى لكل مؤشر فرعي من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذلك لتحويل المؤشر المعبر عنه بالوحدات إلى دليل تتراوح قيمته ما بين **0** و**1** يوضح الجدول الموالي القيم الدنيا والقصوى لكل مؤشر فرعي والتي يتم تحديثها بناءا على القيم

[1] - Steffen, W.., and others. Planetary Boundaries: Guiding Human Development on a Changing Planet, Science,2015, 347(6223).

التاريخية للعديد من البلدان على مدار الثلاثين عاما الماضية .كان آخر تحديث سنة 2020 تماشيا مع التحولات التي طرأت على الساحة الدولية.

الجدول 5 : القيم الدنيا والقصوى لكل مؤشر فرعي

البعد	المؤشر	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
الصحة	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	20	85
التعليم	سنوات الدراسة المتوقعة للأطفال في سن الدراسة	0	18
	متوسط سنوات الدراسة للبالغين أكثر من 25 سنة	0	15
المستوى المعيشي	إجمالي الدخل القومي للفرد بالدولار	100	75000

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019 ، نيويورك، 2020 ، ص. 02

التعبير عن أداء كل بُعد بتطبيق المعادلة العامة التالية:

وبالتالي فإن أدلة الأبعاد الثلاث المتحصل عليها هي:

– **دليل الصحة :** يقوم بقياس الإنجاز النسبي الذي تحققه دولة ما في متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

– **دليل التعليم :** يقوم بقياس الإنجاز النسبي الذي تحققه دولة ما في متوسط سنوات الدراسة أي نأخذ متوسط ما نتحصل عليه[1]

-**دليل الدخل القومي الإجمالي :** يقوم بقياس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لدولة ما، باستخدام لوغاريتم الدخل (الدالة العكسية للدوال الأسية).

[1]: United Nations Development Program (2020). Technical notes, New York, p. 4.

الشكل 1: طريقة تحويل النمؤشر إلى دليل

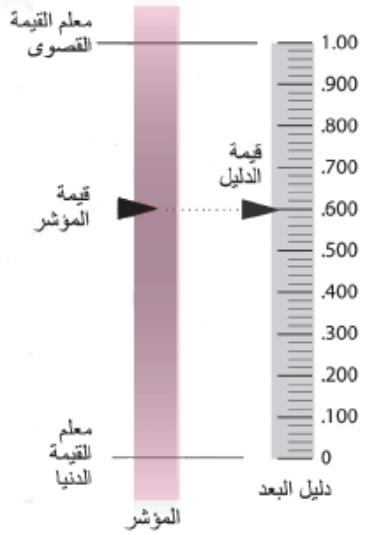

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حساب أدلة التنمية البشرية، نيويورك،، 2007، ص344.

- **تجميع المؤشرات الفرعية للحصول على دليل التنمية البشرية:**

في الخطوة الثانية، يتم حساب مؤشر التنمية البشرية (IDH) كمتوسط هندس ي لأدلة الأبعاد الثلاثة وفقا للقانون التالي:

- **تصنيف البلدان حسب مؤشر التنمية البشرية :** وفقا لتقرير التنمية لسنة 2020، يتم تصنيف البلدان حسب إحصائيات التنمية البشرية إلى أربعة مستوياتكما هو موضح في الجدول رقم 6:

الجدول 6: تصنيف الدول حسب مؤشر التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية	القيمة
تنمية بشرية مرتفعة جذا	0.800 فأكثر
تنمية بشرية مرتفعة	0.799–0.700
تنمية بشرية متوسطة	0.699–0.550
تنمية بشرية منخفضة	أقل من 0.550

Source: United Nations Development Program, 2020, p. 4.

4.2.2.4. تطور دليل التنمية البشرية في الجزائر:

الجدول رقم 07 يظهر تطور دليل التنمية البشرية للجزائر منذ سنة 2010 إلى غاية 2019. ذ

الجدول 7: تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
IDH	0.695	0.698	0.713	0.717	0.736	07.45	07.52	0.754	0.759	0.748	0.736	0.745

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية201 9–2022 ، نيويورك.

احتلت الجزائر المرتبة **91** من أصل 191 دولة بمؤشر قدره **0.745** حيث صنفت ضمن الدول ذات تنمية بشرية مرتفعة حسب تقرير التنمية البشرية الصادر في عام 2022، بعد تطور متزايد منذ سنة1990 ، يشهد مؤشر التنمية البشرية انخفاضا مقارنة بالعام 2018 حيث كانت الجزائر في المرتبة**82** بمؤشرقدره **0,759**. هذا يعني أن الأزمة الاقتصادية والسياسية انعكست سلبا على المستوى المعيشي ونوعية حياة المواطنين، مع الأزمة الصحية، من المتوقع أن ينخفض هذا المؤشر أكثر خلال السنوات القادمة.

التمثيل البياني أدناه يمثل تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر بشكل أكثر:

الشكل 2: تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر

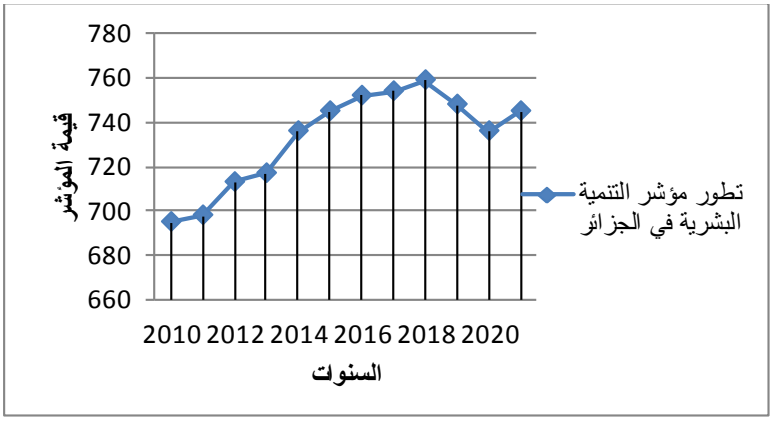

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم 7.

هذا الشكل يوضح بطريقة أحسن التذبذب الذي يظهره الجدول رقم 7، لكن نتوقع انخفاض كبير في هذا المؤشر نتيجة للجائحة التي عصفت بالعالم والتي سببت تضخم ووفيات عدة وتراجع في معدلات النمو لمعظم الدول، كما أنها تسببت في ارتفاع معدل البطالة وانتشار الفقر.

خلاصة:

شغل موضوع التنمية الاقتصادية حيزا كبيرا من الاهتمام في العقدين الماضيين، أين أصبح من أهم رهانات العديد من الدول خاصة النامية منها، وذلك للتخلص من مظاهر الفقر والتخلف وتقليص الفجوة بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة، إذ تعمل في هذا الإطار مختلف الدول لى استغلال كل القطاعات الاقتصادية لتنويع مداخيلها وضمان تمويل برامجها التنموية، ذكرنا في هذا الفصل المؤشرات التي تستخدم لتقييم مستوى التنمية للدول والتي سنفصل فيها غي الفصول القادمة.

أسئلة وتطبيقات حول الفصل الثاني:

1– قدم تعريف مختصر للتنمية؟

2– بقي مفهوم التنمية جامد على مر الزمن، صح أم خطا مع التعليل

3– العنصر البشري يحتاج لأكثر من دخل جيد لنقول أنه يعيش في مجتمع نامي بشريا

4– كيف أثرت جائحة كورونا على التطور في معدلات مؤشر التنمية والتنمية البشرية حول العالم؟

5– مثال تطبيقي عن قياس مؤشر التنمية البشرية:

لتكن البيانات التالية لدولة ما:

البعد	المؤشر	القيمة الفعلية
الصحة	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	65.3
التعليم	سنوات الدراسة المتوقعة للأطفال في سن الدراسة	7.9
	متوسط سنوات الدراسة للبالغين أكثر من 25 سنة	3.8
المستوى المعيشي	إجمالي الدخل القومي للفرد بالدولار	3829

المطلوب: أحسب قيمة دليل التنمية البشرية لهذه الدولة.

الحل:

*** حساب أدلة الأبعاد الثلاثة:**

دليل البعد	العملية الحسابية	القيمة
دليل الصحة	20-85/ 20-65.3	0.696
دليل التعليم	0-18/ 0-7.9	0.438
	0-15/ 0-3.8	0.251
	المجموع/2 (المتوسط)	0.345

دليل المستوى المعيشي	Log(3829)-Log(100) /Log (75000)-Log (100)	0.551

*** حساب دليل التنمية البشري:**

دليل التنمية البشرية = (دليل الصحة X دليل التعليم X دليل الدخل)$^{1/3}$

دليل التنمية البشرية= (0,5506 X 0,3447 X 0,6971)$^{1/3}$

$$IDH = 0,510$$

بما أن قيمة المؤشر أقل من 0.551 فتصنف هذه الدولة من بين البلدان ذات تنمية بشرية منخفضة وفقا للشكل رقم 1.

6– تمرين عن قياس مؤشر التنمية البشرية:

لتكن البيانات التالية لدولة ما:

البعد	المؤشر	القيمة الفعلية
الصحة	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	71.5
التعليم	سنوات الدراسة المتوقعة للأطفال في سن الدراسة	10
	متوسط سنوات الدراسة للبالغين أكثر من 25 سنة	13
المستوى المعيشي	إجمالي الدخل القومي للفرد بالدولار	12680

المطلوب: أحسب قيمة دليل التنمية البشرية لهذه الدولة، مع التعليق.

5. مؤشرات الإقتصاد الكلي:

تمهيد:

تعكس مؤشرات الاقتصاد الكلي الوضعية الاقتصادية على مستوى الأمة من خلال دراسة العلاقات القائمة بين مختلف المتغيرات التجميعية :الدخل، الاستثمار، الاستهلاك، مستويات الأسعار، معدل النمو، التضخم، الخ . فهي تعتبر أدوات فعالة في يد السلطات الإدارية بحيث توفر نظرة معمقة على الأداء الاقتصادي لبلد ما أو منطقة معينة، تمكنها من بناء ووضع السياسات الاقتصادية المناسبة لحل الأزمات (الاختلالات)الاقتصادية الكلية وكذا اتخاذ القرارات. تهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي جميع الفاعلين الاقتصاديين بحيث تأخذ في عين الاعتبار قبل اتخاذ أي قرار(استثمار، استهلاك، ادخار وغيره)، وفي هذا الإطار، سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لأهم هذه المؤشرات ألا وهي الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي الذين أشرنا إليهما سابقا عند التحدث عن التنمية في الفصل السابق، مؤشر أسعار الاستهلاك ومعدل التضخم.

1.5. الناتج المحلي الإجمالي:

سبق وأشرنا بطريقة مختصرة عن هذا المصطلح عند نطرقنا للتنمية الإقتصادية في الفصل السابق، لكن في هذا المبحث سنفصل فيه بشكل أكبر.

1.1.5. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (PIB):

سنحدد تعريف وخصائص وطريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي، وهذا من خلال مايلي:

1.1.1.5. تعريفه:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه"يمثل القيمة الإسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد،ما والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة بغض النظر ما إذا تم هذا الناتج في الداخل أو في الخارج ". ومنه نستنتج خصائص مفهوم الناتج المحلي الإجمالي كالآتي:

– احتساب كافة السلع الملموسة (كالأغذية والملابس والأثاث والورق والأدوية) والخدمات غير الملموسة وغير المادية (كالتعليم والصحة والأمن والنقل)؛

– حصر السلع والخدمات المحتسبة بالمنتجات النهائية ، فتهمل الموارد الوسيطة المستخدمة في عملية الإنتاج سواء كانت مواد خام أو شبه مصنوعة أو تامة الصنع، وذلك تفاديا للازدواجية في الحسابات القومية؛

– اعتماد القيمة السوقية أو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب الهدف من إعداد الحقائق؛

– يهتم الناتج المحلي الإجمالي بالسلع والخدمات الخاضعة للتبادل فتهمل عند احتسابه المنتجات المخزونة؛

2.1.1.5. محددات الناتج المحلي الإجمالي:

تحتل العوامل المحددة للناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في تحديده ،ونلاحظ أن هذه العوامل ترتكز على العوامل الأساسية في الإنتاج وهي (الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم) ويمكن تلخيص هذه العوامل في النقاط التالية :

– **حجم عوامل الإنتاج**: ونستطيع أن نؤكد أن قدرة مجتمع اقتصادي معين على الإنتاج تزيد كلما زاد حجم ما يملكه من عوامل الإنتاج .

– **مستوى كفاءة عوامل الإنتاج**: مستوى الإنتاج يزيد عندما يزيد عدد العمال من (5 –20 (أو زيادة رقعة الأرض ، وكلما كانت هذه العوامل ذات كفاءة اعلي زادت المردودية، كما لو كانت الأرض اعلي خصوبة وأبار البترول أكثر غنى وأفراد القوة العاملة أكثر مهارة وأحسن صحة واكبر قدرة واشد رغبة في العمل ، وأيضا إذا كان بهذا المجتمع طبقة كبيرة من المنظمين الأكفاء القادرين على القيام بعمليات الاستثمار الطويل اللازم لتحقيق معدلات كبيرة وسريعة للتنمية الاقتصادية.[1]

– **شكل التناسب بين عوامل الإنتاج**: ومن زاوية أخرى تصبح فرص زيادة الإنتاج أكبر كلما كانت عوامل الإنتاج الجيدة ليست موجودة بكميات كبيرة فحسب، بل بكميات متناسبة بدرجة تتيح مزجها في العمليات الإنتاجية مزجا أمثل.

[1] – بن حبيب لامية، محاضرات في مادة: نظرية المؤشرات الإقتصادية، مطبوعة منشورة، جامعة مستغانم، 2022، ص ص 13–14.

– مستوى توظيف عوامل الإنتاج: من السهل أن ندرك أن الناتج القومي لدولة ما لا يصل إلى حجمه الأقصى إذا كان مستوى توظف عوامل إنتاجه أقل من مستوى التوظف الكامل ، وعدم تحقيق التوظف الكامل معناه تعرض جانب من الطاقة الإنتاجية للبطالة، وقد يكون السبب عجز الأسواق عن استيعاب الناتج القومي الذي يتولد عن توظيف الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي توظفا كاملا.

– طريقة تخصيص أو استخدام عوامل الإنتاج: جب أن لا نغفل طريقة استخدام عوامل الإنتاج وعلاقتها بمستوى الناتج القومي ، فتطبيق المبدأ الاقتصادي يتطلب وضع كل عامل من عوامل الإنتاج في المكان الذي يحقق فيه أكبر كفاية إنتاجية ممكنة.

– الإطار الذي تعمل في داخله عوامل الإنتاج: وبالنسبة إلى هذا العامل السادس والذي أطلقنا عليه تعبير الإطار العام الذي تعمل في ظله عوامل الإنتاج، فإننا نقصد به مجموعة الظروف والقيم التي تؤثر بطريق غير مباشر في الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج و تتمثل في القيم الإنتاجية والثقافية والاقتصادية والسياسية، فعلى سبيل المثال نذكر أن مميزات معينة مثل حب العمل و قوة الاحتمال والنظام والأمانة، كلها لها صلة وثيقة بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والتي تشكل الإطار العام.

2.1.5. قياس الناتج المحلي الإجمالي:

يقيس الناتج المحلي الإجمالي القيمة النقدية للمنتجات والخدمات النهائية أي تلك التي يشتريها المستخدم الأخير التي تنتج في بلد ما في فترة زمنية معينة، فهو يحسب كل الناتج المتولد في داخل حدود بلد ما ويمكن النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي من ثلاث زوايا رئيسية :

* **نهج الإنتاج:** ويجمع القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل الإنتاج، حيث يتم تعريف القيمة المضافة على أنها إجمالي المبيعات منقوصا منه المدخلات الوسيطة في عملية الإنتاج .[1]

* **نهج الإنفاق:** يجمع قيمة المشتريات التي قام بها المستخدمون الأخيرون على سبيل المثال استهلاك الطعام والخدمات الطبية في جانب الأسر المعيشية، والاستثمارات في الآلات بواسطة الشركات.

* **نهج الدخل:** يجمع فيها الدخول المتولدة عن الإنتاج على سبيل المثال المكافآت التي يتلقاها الموظفون.

[1]- بن حبيب لامية، مرجع سابق، ص 14.

وحتى لا نخلط في حساب الناتج المحلي الإجمالي لا بد من التفرقة بين المنتجات النهائية والوسيطة فالمنتجات الوسيطة تعبر عن مجموعة السلع والخدمات التي دخلت في إنتاج غيرها من السلع، وتكون عادة هذه السلع هي نتاج عمل المنشآت الأخرى ، وتكون هذه المشاة وهي منتجة السلعة النهائية مشترية هذه المستلزمات من المنشآت الأخرى، ومثال هذه المستلزمات المواد الأولية والنصف مصنعة وطاقة محركة، أما المنتجات النهائية فهي تمثل السلع والخدمات التي لم تدخل في إنتاج سلع وخدمات أخرى .

ويمكن توضيح الطريقة الرياضية لحساب الناتج المحلي الإجمالي فيما يلي :

1.2.1.5. طريقة القيمة المضافة : يتطلب الأمر عند تقدير القيمة المضافة لنشاط إنتاجي في منشأة ما خلال فترة إنتاجية معينة ، أن نحدد أولا القيمة الإجمالية لإنتاج هذه المنشأة خلال الفترة الإنتاجية المحددة ثم نقوم باستقطاع قيمة مستلزمات الإنتاج التي اقتضاها ظهور هذا الإنتاج خلال الفترة الإنتاجية المعينة، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

القيمة المضافة للوحدة الإنتاجية= القيمة الإجمالية للإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج

علما أن : **القيمة الإجمالية للإنتاج= عدد الوحدات المنتجة في سعر الوحدة**

2.2.1.5. طريقة الدخول المكتسبة: كنا قد تكلمنا سابقا أن إنتاج أي سلعة أو خدمة لا بد من توفر عناصر أساسية وهي العمل الأرض رأس المال والمنظم ، فهذه العناصر التي ساهمت في هذه العملية الإنتاجية لها أصحاب فلا بد إذن أن يحصل كل عنصر من هذه العناصر على عائد مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية ، وذلك على أشكال مختلفة أجور، ريع، فوائد وأرباح، وعندما نقوم بجمع هذه العوائد نحصل على الناتج المحلي الإجمالي وذلك وفقا للمعادلة التالية:

3.2.1.5. طريقة الإنفاق: تعتبر هذه الطريقة احد الطرق الأساسية لتقدير الناتج المحلي الإجمالي ووفقا لهذا المنهج يتم حساب النفقات على أساس مستخدمها النهائي، حيث ينقسم الإنفاق المحلي في المجتمع إلى أربعة عناصر أساسية:

أ- نفقات الاستهلاك الخاص من قبل القطاع المنزلي: ويمثل ذلك إنفاق القطاع العائلي على السلع المعمرة مثل الغسالات التلفزيونات ويشمل أيضا السلع الاستهلاكية غير معمرة.

ب- الإنفاق الاستثماري المحلي الخاص: حيث يمثل إنفاق القطاع الإنتاجي على السلع الإنتاجية وهي السلع التي من صنع الإنسان ويعاد استخدامها في إنتاج السلع أخرى.

ت- الإنفاق الحكومي: يجب التمييز بين نوعين من الإنفاق الحكومي، الإنفاق الحكومي الذي تتلقى الحكومة مقابله سلعا أو خدمات ويناظر هذا الإنفاق نشاط إنتاجي والإنفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة في مقابله أي سلعة أو خدمة ولا يناظر هذا الإنفاق نشاط إنتاجي .

ث- صافي المعاملات الخارجية أو صافي الصادرات: وهو يمثل صافي المعاملات الخارجية التي تقوم بها الدولة مع الدول الأخرى من حيث التصدير أو الاستيراد، بالتالي فإن صافي الصادرات عبارة عن صادرات السلع والخدمات مطروحا منها واردات السلع والخدمات، كما أن صافي الصادرات قد يكون موجبا أو سالبا، وعليه نجد أن الإنفاق المحلي الإجمالي يمثل المجموع الكلي للقطاعات الأربعة كما في الصيغة التالية :

حيث يمثل :

C :الإنفاق الاستهلاكي. I:الإنفاق الاستثماري. G:الإنفاق الحكومي . X:الصادرات. M :الواردات [1].

ويهدف أي مجتمع للوصول بنتاجه المحلي إلى أعلى المستويات الممكنة، فهذا هو السبيل إلى الوصول بنصيب الفرد منه (الناتج المتوسط، الدخل المتوسط) إلى أعلى مستوى ممكن، وهما المؤشران الدالان على مستوى المعيشة ولذا كان من الطبيعي أن يعد الناتج الإجمالي للمجتمع محور الاهتمام ويعمل الاقتصاديون على قياسه، وتتبع معدلات نموه وبذلك أصبح إدراك حجم الناتج القومي من أهم المعلومات التي يجب أن يلم بها الباحث الاقتصادي. ولعل من أكثر الرموز استخداما هوGNP الذي هو اختصار للناتج المحلي الإجمالي. فمفهوم الناتج المحلي الإجمالي مشابه لمفهوم الناتج القومي (الوطني) الإجمالي سوى أن الناتج المحلي

[1]- بن حبيب لامية، مرجع سابق، ص 14.

الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا، بينما الناتج القومي الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد المملوكة محليا.

4.2.1.5. النمو وقياسه:

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي وسنوجز فيما يلي بعضا منها:

يرى Barre أن النمو الاقتصادي " عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان". أما بالنسبة لـ Perrouxفإن "النمو عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر كمي بالنسبة لبلد ما والمتمثل في الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية" من جانب آخر يعرف Kuznets النمو الاقتصادي على أنه " ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات بلد ما في عرض سلع اقتصادية متنوعة للسكان بشكل متزايد، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والأيديولوجية التي تتطلبها "، وفي السياق نفسه، يرى صخري أن النمو الاقتصادي" يتحقق عن طريق زيادة قدرة الوطن على البضائع والخدمات " وأن " كلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل، لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد" بناء على التعاريف السابقة، يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو الزيادة **المستمرة** في كمية السلع والخدمات التي ينتجها كل قطاع من قطاعات الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، وذلك عن طريق استغلال الدولة لكافة عوامل الإنتاج من موارد طبيعية وبشرية ورأس مال .فالنمو هو أساسا ظاهرة **كمية** تقوم على الزيادة في إجمالي الناتج المحلي.

– قياس النمو الاقتصادي:

باعتبار أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي لبلد ما، فقياس ذلك التغير يقوم على أساس دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأكثر استخداما في قياس النمو ، وسنوضح ذلك بشكل أحسن في التطبيقات الموالية.[1]

2.5. التضخم ومؤشر أسعار الإستهلاك:

يعد التضخم من المشاكل الإقتصادية المعقدة يتوجب دراسته وأخذه بعين الإعتبار عند تحليل وضعية أي بلد، أو عند رسم أي سياسة اقتصادية (مالية كانت أو نقدية).

[1] – صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 12.

1.2.5. ماهية التضخم:

يعد التضخم من الظواهر الإقتصادية التي اتفق الإقتصاديون، على عدم وجود معنى واحد أو مفهوم محدد لها، حيث اختلفت تعاريفه باختلاف البيئات الإقتصادية، والأوقات التي يظهر فيها، فالتعريف الذي تبناه مفكرو القرن التاسع عشر يختلف عن التعريف الذي ساد في القرن العشرين، كما أن التعريف الذي ساد أثناء الحرب العالمية الأولى، يختلف عن التعريف الذي ساد بعدها، وبالتالي تعددت مفاهيم التضخم، وتعددت أنواعه كذلك.

1.1.2.5. تعريف التضخم:

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية عانت منها كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، واكتست أهمية بالغة قي الفكر الإقتصادي على مر العصور، فتعددت النظريات الإقتصادية المفسرة لها بتعدد المدارس الإقتصادية، وعلى اختلاف نوع التضخم ومصدره.

لم يتفق المفكرون الإقتصاديون على تعريف واحد لظاهرة التضخم، ففضلا عن اختلاف مفهوم التضخم من فترة إلى أخرى فإن هناك من الإقتصاديين من عرفوه بناء على خصائصه ومنهم من عرف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له.

– تعريف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له: اعتمدت بعض الكتابات الإقتصادية في تعريفها لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة لها، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر، ومن أمثلة هذه التعاريف ما يلي:

* عرف أنصار النظرية الكمية للنقود التضخم على أساس أن: "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار "بمعنى أنه كلما زادت كمية النقود المتداولة في الإقتصاد بمعدل أكبر من نمو الناتج الوطين الحقيقي كلما ازدادت الأسعار وبالتالي حدوث التضخم، وهذا ما توضحه معادلة التبادل لفيشر:

وذلك على افرتاض ثبات كل من سرعة دوران النقود V وحجم التبادل T

ووفقا لهذه النظرية يعتبر التضخم ظاهرة نقدية بحتة، حيث يرى مؤيدو هذا المعيار بزعامة ميلتون فريدمان، أن النقود هي المتغير المحدد للمستوى العام للأسعار، سواء كانت الزيادة من خلال ارتفاع عرض النقد نتيجة الإصدار النقدي والتوسع في الإئتمان، أو من خلال انخفاض الطلب عليها والتوسع في الإنفاق النقدي.[1]

* كما عرفه أنصار نظرية الدخل والإنفاق بأنه: "الإرتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عنه فجوة بين السلع الحاضرة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق"[2].

وعرفه أنصار نظرية السوق بأنه: "هو زيادة الطلب التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج".[3]

* أما بالنسبة لكينز فالتضخم هو: "زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج." أو هو "زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل".[4]

من خلال هذه التعريفات يمكن حصر أهم الأسباب المنشئة للتضخم في: زيادة الكتلة النقدية زيادة تفوق الزيادة في الإنتاج وزيادة الطلب الحقيقي وغير ذلك من الأسباب التي تحدث التضخم.

– تعريف التضخم على أساس خصائصه: يعتمد مناصرو هذا المعيار في تعريفهم للتضخم على خصائصه، والتي من أبرزها ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ومن الأمثلة على ذلك، تعريف التضخم بأنه: "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما."

كما يمكن تعريف التضخم بأنه: "عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد."

وبدوره ج .أولي G.Olive ، عرف التضخم على أنه: "الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وليس ارتفاع أسعار بعض السلع (ارتفاعا يولد ارتفاعات أخرى)"

[1]- زينب حسين عوض الله وآخرون ، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 246.

[2]- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والتوزيع،.القاهرة، 2003، ص 33.

[3]- Bali Hamid, inflation et mal-développement en Algérie, OPU, Alger, 1993, p. 70.

[4]– خالد الوزني، أحمد الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، عمان، دار وائل للنشر، ط 6، عمان،2003، ص249 .

كما يعرف التضخم أيضا من خلال الربط بين مظاهره وبعض أسبابه وذلك كما يلي: "التضخم هو زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار."[1]

وبشكل عام، فإنه وبالرغم من تعدد تعاريف ظاهرة التضخم إلا أنها تشير إلى أن التضخم يمثل ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار، وانخفاضا في القوة الشرائية لوحدة النقد، وعليه فإن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:

– إن قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى المستوى العام للأسعار، والذي يعرف على أنه متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما

– إن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا.

مما سبق، يتضح أن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، وتدني القدرة الشرائية، ويحدث التضخم بسبب عدم التوازن بين الطلب على السلع والخدمات والمعروض منها، أو زيادة كمية النقود المتداولة دون أن تقابها زيادة حقيقية في الإنتاج مما يؤدي إلى اختلال التوازن الكلي[2].

2.1.2.5. أنواع التضخم:

من التعريفات السابقة لظاهرة التضخم، نجد أن هناك اختلافات عديدة في وجهات النظر حول هذه الظاهرة، وتفسر هذه الاختلافات بوجود عدة أنواع من التضخم تصنف حسب عدة معايير، وتشترك هذه الأنواع في خاصية واحدة وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملا، وسيتم فيما يلي استعراض أهم أنواع التضخم بالاعتماد على عدة معايير:

– على أساس حدة الضغط التضخمي:

* التضخم الزاحف :يعرف التضخم الزاحف بأنه" :ارتفاع في مستوى الأسعار لا يؤدي إلى انحراف الأسعار أو المداخيل بحدة"، ويوصف التضخم بالزاحف عندما يحصل الارتفاع في الأسعار على امتداد فترة طويلة من الزمن، وبمعدلات معتدلة ومستقرة نسبيا .وهذا الشكل من التضخم كان قد ترافق مع النمو السريع الذي

[1]- أنس البكري وآخرون، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، عمان، دار المستقبل،2002 ، ص 197.

[2]– محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة(1999-2011)، **مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك**، العدد14 ، الدنمارك، ص2 .

شهدته البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية، حيث تميز فيها ارتفاع الأسعار بالديمومة والاستقرار النسبي، ويعتبر هذا النوع على أنه أخف أنواع التضخم حسب الاقتصاديين، إذ يرون أنه غير ضار ويبعد الاقتصاد عن حالة الجمود، إلا أنه قد يكون خطيرا إذا استمر الارتفاع في الأسعار لفترة طويلة، ويرى Kent أن ارتفاع الأسعار بمعدل لا يزيد عن 3%، سنويا إنما يعتبر تضخما زاحفا، ولا يؤدي إلى حدوث اختلالات كبيرة في التوازن الاقتصادي.[1]

* التضخم الجامح: يعرف التضخم الجامح اصطلاحا على أنه التضخم الذي يتجاوز معدله 50% شهريا، ويطلق عليه بالتضخم المفرط، ويعد من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد الوطني[2]، وذلك نظرا لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومتوالية دون توقف، بحيث ينجم عنه آثار اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير، ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية ووظيفتها كمخزن للقيمة، مما يترتب عليه قيام الأفراد بالتخلص من كمية النقود من خلال استخدامها في اقتناء أصول عينية أو استثمارها في قطاعات غير إنتاجية مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي قيمة المدخرات الوطنية[3]، ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الإفراط في عرض النقود والنقص غير الطبيعي في عرض السلع الناجم عن الحالات الاستثنائية كالحروب والكوارث الطبيعية، وخير مثال على ذلك ما حدث في ألمانيا في عشرينيات القرن الماضي.

* التضخم الماشي: يحدث عندما ترتفع الأسعار بمعدلات تتراوح ما بين 5% و 10% سنويا، مما يتطلب الحد منها، لأنها قد تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة تؤدي إلى ارتفاعها إلى معدلات كبيرة.

* التضخم الراكض: يحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع الأسعار بنسبة أكثر من التضخم الماشي حيث تصل إلى حوالي 20% أو أكثر، وهو ما حصل في الهند خلال سنوات 1973، 1974 و1979 أين ارتفعت الأسعار بنسبة 26%، 19% و 25% على التوالي.[4]

– على أساس مصدر التضخم:

* التضخم من جانب الطلب: يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع

[1] – علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة من 1970–2009، **مجلة الباحث**، عدد 11، الجزائر، 2012 ، ص6 .

[2]- Alexis Direr, « la monnaie et l'inflation », cours de macroéconomie, université Pierre Mendés, France, 2008, p 15, http:// www.jourdan.ens.fr/~adirer/, vu le 18/01/2015 à 19:30.

[3] – وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل، لبنان، 2000 ، ص446 .

[4]- Alexis Direr, op-cit, p 16.

والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن اختلال التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع والكميات المعروضة منها، والتي تتعذر زيادتها نظرا لوصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

وتتفق جميع الآراء حول العوامل المؤدية إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها، حيث يرجع البعض الزيادة في الطلب إلى التغير في أذواق الأفراد، وهناك من يرجعه إلى الزيادة في الدخل، بينما يرجعه آخرون إلى الزيادة في كمية النقود، رغم أن الزيادة في كمية النقود لا يترتب عليها بالضرورة زيادة في المستوى العام للأسعار، خاصة إذا لم توجه الزيادة في النقود نحو الإنفاق، حيث قد توجه الزيادة في كمية النقود إلى الاستثمار عن طريق الاكتتاب في الأوراق المالية.

* تضخم التكاليف: ينشأ نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، بحيث يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار، والتي ترجع إلى اختلال التوازن بين العوائد الناتجة عن استخدام تلك العوامل ممثلة بالمنتجات والخدمات وبين ما تستخدمه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف، كأجور العمال التي تعد أكثر عناصر الإنتاج تأثيرا على تكاليف الإنتاج. وعلى الرغم [1] من تأثير عنصر العمل وزيادة الأرباح وأهميتهما في تحديد تكاليف الإنتاج، إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع التكاليف ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن أهمها:

– ارتفاع تكاليف المواد الأولية، والذي يعتبر سببا في ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع مستويات الأسعار، خاصة في ظل عدم تدخل الدولة للحد من ارتفاع الأسعار؛

–ارتفاع أسعار الواردات، وخاصة في حالة ارتفاع نسبة الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة الداخلة في العملية الإنتاجية.

* التضخم المستورد: يعرف هذا النوع من التضخم على أنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار المحلية الناشئ عن ارتفاع المستوى العام للأسعار العالمية للسلع والخدمات المستوردة في الأسواق الدولية. وأكثر الدول تأثرا بهذا النوع من التضخم هي الدول النامية، وذلك بسبب ضعف جهازها الإنتاجي وعجزه عن تلبية حاجياتها مما يعني لجوءها أكثر للاستيراد وبالتالي تأثر أكبر بتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية. [2]

[1]- معايير تحديد أنواع التضخم، منتدى التمويل الإسلامي، تم التحميل على الموقع www.islaminfo.yoo7.com>t8topic :، يوم 2019 / 01 / 17 :على 12:0

[2]- معايير تحديد أنواع التضخم، منتدى التمويل الإسلامي، مرجع سابق.

– على أساس تدخل الحكومة في جهاز الأسعار: تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها.

* التضخم الحر أو المفتوح: يتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأية إجراءات للحد من هذه الارتفاعات .ووفقا لها النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وبالإضافة إلى عدم تدخل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساهم في زيادة الضغوط التضخمية ومن أهمها الظروف الاقتصادية السائدة والتي من أهمها، عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وأيضا العوامل النفسية للأفراد.

* التضخم المكبوت: يسمى أيضا بالتضخم المستتر، وهو ذلك التضخم الذي يحدث في ظل تدخل الدولة ووضعها للقوانين والإجراءات التي تحد من حرية عمل العوامل الاقتصادية وبالتالي تمنع ارتفاع الأسعار وذلك نظرا للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها الدولة والتي تحدد المستويات العليا للأسعار والتحكم فيها. ويتم اتخاذ هذه الإجراءات في حالة قصور عرض السلع والخدمات أمام حجم الطلب الكبير والمتزايد، حيث سوف تتجه حركة الأسعار نحو الا رتفاع لولا هذا التدخل من قبل السلطات، فلا يعني ثبات الأسعار القضاء على التضخم وإنما فقط تغيير الفائض أو التقليل منه عن طريق الأشكال التالية :الندرة، طوابير الانتظار ورفع آجال الاستلام.

إن هذه الظاهرة لن تستمر طويلا، حيث سوف تميل الأسعار في نهاية الأمر نحو الارتفاع وذلك نظرا لعجز القيود الحكومية عن كبح فائض الطلب .وللتغلب على هذه الظاهرة يجب أولا العمل على زيادة حجم الإنتاج في جميع المجالات، ثم بعد ذلك محاولة التحكم في فائض الطلب وذلك حتى يتم القضاء على الاختلال الناجم عن عدم توازن كل من العرض والطلب الكليين.

* التضخم الكامن: ويقصد به زيادة المدخول النقدي بشكل غير عادي دون إنفاقه على سلع الاستهلاك، وهذا نتيجة تدخل الدولة بإجراءات مختلفة، مثلا تحديد كمية معينة من سلعة ما لا يجوز لأي فرد اقتناء أكثر منها. ويسود هذا النوع خاصة في أوقات الحروب، أي أن الدخل الوطني النقدي يظل في ارتفاع، بينما يظل جانب المعروض من السلع والخدمات في نقص.

– على أساس القطاع الاقتصادي: تختلف أنواع التضخم باختلاف القطاعات الاقتصادية، ويمكن التمييز بين الأنواع التالية:

* التضخم في أسواق السلع: ويندرج ضمنه نوعين من التضخم، يحدث الأول منهما في أسواق السلع الاستهلاكية، أما الثاني ففي أسواق السلع الاستثمارية.

أ– التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحدث في قطاع صناعات الاستهلاك، ويعبر عن زيادة نفقة انتاج سلع الاستثمار على الادخار، ما يؤدي إلى شيوع أرباح قدرية في صناعات السلع الاستهلاكية؛

ب– التضخم الرأسمالي: يحدث هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، وهو يعبر عن زيادة قيمة السلع الاستثمارية على نفقة انتاجها، ونتيجة لتفشي هذه الضغوط التضخمية فإن أرباحا كبيرة جدا تتحقق في قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

* التضخم في أسواق عوامل الإنتاج: ونميز هنا بين التضخم الناتج عن السعي وراء تحقيق الأرباح والتضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف الإنتاجية خاصة عنصر العمل[1].

أ– التضخم الربحي: يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة حيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعات السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية، وهو ما يحدث عندما تحدد أسعار المنتجات من طرف الم ؤسسات. خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو في الأجور.

ب– التضخم الداخلي: يحصل نتيجة تزايد وارتفاع نفقات الإنتاج كأجور العمال.

لقد قسم كينز الأسواق إلى أسواق سلع الاستهلاك وأسواق سلع الاستثمار، حيث أنه عندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فإن حالة من التوازن قد تحصل وهي تتصف باستقرار في الأسعار، وهنا ينشأ التضخم الأول (التضخم الربحي)، أما عند تعادل نفقة انتاج السلع الاستثمارية مع قيمة هذه السلع فإنه يحدث النوع الثاني(التضخم الداخلي).[2]

2.2.5. قياس التضخم:

[1]- وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد :الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الأردن، دار النفائس، 2011 ، ص39 – 38 ..
[2]- وضاح نجيب رجب،مرجع سابق ، ص 39.

التضخم كغيره من الظواهر الاقتصادية، لتحديد مستواه تستعمل الحكومات عدة مؤشرات ومقاييس لقياس معدلاته، كما أنه يخلف آثارا اقتصادية واجتماعية عديدة تسعى الدولة جاهدة للحد منها من خلال وضع مجموعة من السياسات والإجراءات.

1.2.2.5. الأرقام القياسية:

تعتبر تحركات الأسعار من أهم الدلائل والمؤشرات التي تعتمدها الدولة لمعرفة حدة وسرعة التضخم، وعلى هذا الأساس تم اعتماد العديد من الأرقام القياسية، التي أصبحت مرجعا هاما لقياس التضخم. توجد العديد من المؤشرات والمعايير المستخدمة لقياس التضخم، نذكر أهمها فيما يلي:

– **تعريف الأرقام القياسية**: الرقم القياسي هو أداة إحصائية لقياس التغير النسبي في قيم ظاهرة أو مجموعة من الظواهر من زمان إلى آخر أو من مكان إلى آخر .وأبسط أشكال الأرقام القياسية هو ما يعرف بالرقم القياسي للأسعار، وهو عبارة عن مقياس نسبي يقيس التغيرات الحاصلة في الأسعار خلال الزمن. ونحصل عليه بقسمة قيمة الظاهرة في فترة معينة أو مكان معين (فترة أو مكان المقارنة)، على قيمتها في فترة أخرى أو مكان آخر(فترة أو مكان الأساس)، وعليه، فإن الأرقام القياسية للأسعار هي المؤشر العام لقياس الأسعار اعتمادا على سنة الأساس، ويجب أن تكون هذه السنة خالية من التقلبات العرضية والأزمات الاقتصادية.

وتساعد الأرقام القياسية صانعي السياسات ومتخذي القرارات والباحثين والدارسين ورجال الأعمال وغيرهم، من الأفراد والمؤسسات على مقارنة التغيرات في الأسعار أو الإنتاج أو التجارة الدولية والمحلية وغيرها من الظواهر، مع بيانات مماثلة عن فترات زمنية مختلفة أو أمكنة مختلفة.

– **طرق تركيب الأرقام القياسية:** توجد طريقتان أساسيتان لتركيب الأرقام القياسية، وهما:

أ .الأرقام القياسية التجميعية: تتضمن هذه الطريقة عددا من الطرق التي تتبع في تركيب الأرقام القياسية للأسعار، والتي يمكن تصنيفها ضمن فئتين من حيث التركيب وهما:

* **الرقم القياسي التجميعي البسيط**: تعد هذه الطريقة من أبسط الطرق المستخدمة في تركيب الرقم القياسي لأسعار مجموعة من السلع، وتحسب عن طريق حاصل قسمة مجموع أسعار السلع في سنة المقارنة على مجموع أسعار نفس السلع في سنة الأساس، والرقم الذي يتم تركيبه وفق هذه الطريقة يطلق عليه الرقم القياسي التجميعي البسيط للأسعار، ويعطى بالمعادلة التالية:

ويعتبر الرقم القياسي التجميعي البسيط من أسهل الأرقام القياسية التي يمكن استخدامها، ولكنه لا يلبي أهداف الأرقام القياسية من حيث وجود خلل في تعبيره عن الوصف الدقيق للتغير في الظواهر من حيث:

– أنه لا يأخذ بعين الاعتبار اختلاف وحدات القياس للسلع؛

– لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية لكل سلعة، ويتم التعامل مع جميع السلع على أساس نفس الأهمية النسبية من حيث التأثير على الرقم القياسي، وهنا قد يرتفع أو ينخفض الرقم القياسي بشكل كبير نتيجة تغير سعر سلعة ليست ضرورية وذات وزن نسبي قليل جدا.

من هنا كان لابد من تعديل هذه الطريقة بحيث يتم إعطاء السلع والخدمات الداخلة في حساب الرقم القياسي أوزانا نسبية مختلفة تبعا لأهميتها، وذلك بناء على قيمها أو كمياتها.

* **الرقم القياسي التجميعي المرجح:** يستخدم هذا الرقم للتغلب على عيوب الرقم التجميعي البسيط، وفي هذه الطريقة يمكننا أن نرجح بكميات فترة الأساس أو فترة المقارنة أو معدل أكثر من فترة. ولهذا نجد أنفسنا أمام عدة طرق لحساب الرقم القياسي التجميعي المرجح، أهمها وأكثرها شيوعا:

• **رقم لاسبير:** في هذا الرقم يتم الترجيح بكميات فترة الأساس ولذا يعرف الرقم أيضا باسم أسلوب سنة الأساس، وهو الرقم القياسي المرجح بكميات سنة الأساس، ويحسب باستخدام الصيغة التالية:

حيث أن:

$\sum_{i=1}^{n} P_i^t \times Q_i^0$: تمثل قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة؛

$\sum_{i=1}^{n} P_i^0 \times Q_i^0$: تمثل قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس.

ويتم الحصول على الرقم بقسمة مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة على مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس.

-رقم باش :في هذا الرقم يتم ترجيح الأسعار في فترة المقارنة وفترة الأساس بكميات المقارنة، ولهذا تعرف هذه الطريقة بطريقة فترة المقارنة، والرقم القياسي التجميعي بكميات فترة المقارنة هو رقم باش، ويحسب بالصيغة التالية:

حيث أن:

$\sum_{i=1}^{n} P_i^t \times Q_i^t$: تمثل قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة، أو مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة؛

$\sum_{i=1}^{n} P_i^0 \times Q_i^t$: تمثل قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس.

الفرق بين الرقم القياسي للاسبير والرقم القياسي لباش:

– نلاحظ بأن لاسبير يرجح بكميات الأساس في حين باش يرجح بكميات المقارنة؛

– لاسبير يف ترض بأن نمط الاستهلاك ثابت وبالتالي فكميات الأساس المستهلكة من المواد تقريبا تتميز بالثبات؛

– باش يفترض أن نمط الاستهلاك عند الناس يتغير مع الزمن ولا يمكن أن يبقى ثابتا، فسلع مهمة تصبح غير مهمة، وسلع تظهر وأخرى تختفي، خاصة عندما تصبح سنة الأساس بعيدة نوعا ما عن سنة المقارنة؛

– رقم باش يحتاج إلى توفير الأوزان الترجيحية بشكل دوري وهذا يتطلب إجراء مسوح مستمرة لتوفير الكميات وهو أمر ليس باليسير من حيث التكلفة والجهد والوقت؛

لكن بالرغم من هذه الحقيقة فإن رقم لاسبير يبقى الأكثر استخداما وشيوعا لأنه يعتمد على بيانات سنة الأساس ولا يحتاج إلى بيانات جديدة كل عام لأغراض الترجيحات.

لكل من الرقمين السابقين مزايا وعيوب، مما يجعل من الصعب تفضيل أحدهما على الآخر، ولسد هذه الفجوة بين رقم لاسبير القياسي ورقم باش القياسي اقترح فيشر أخذ الوسط الهندسي للمؤشرين كبديل، وعليه سمي المؤشر الناتج برقم فيشر القياسي.

- **الرقم القياسي الأمثل (رقم فيشر القياسي)**: إذا توفرت المسوح الحديثة يصبح من السهل حساب الرقمين لاسبير وباش، والرقم القياسي لفيشر أو الرقم القياسي الأمثل .ويمكن حسابه بالمعادلة التالية:

ب .الأرقام القياسية النسبية: لحساب هذا النوع من الأرقام، أولا يجب إيجاد منسوب السعر لكل سلعة ثم يتم حساب الرقم القياسي من خلال هذه المناسيب:

– منسوب السعر: يعرف بمنسوب السعر أو الرقم القياسي البسيط أو الأسعار النسبية، ويحسب على مستوى السلعة الواحدة، وهو من أبسط أنواع الأرقام القياسية، ويمثل منسوب السعر لأي سلعة نسبة سعرها في فترة المقارنة إلى سعرها في فترة الأساس، ويعطى بالعلاقة التالية:

– طريقة حساب الأرقام القياسية باستخدام المناسيب: تقسم الأرقام القياسية النسبية إلى مجموعتين هما : الأرقام القياسية النسبية البسيطة والأرقام القياسية النسبية المرجحة.

* **الأرقام القياسية النسبية البسيطة :**يمكن إيجاد الأرقام القياسية باستخدام أحد مقاييس النزعة المركزية للتعبير عن قيمة متوسطات الأسعار النسبية كالوسط الحسابي أو الوسط الهندسي لمناسيب الأسعار.

– الوسط الحسابي للمناسيب: ويعبر عليه بالعلاقة التالية:

وتمثل عبارة المجموع في هذه الصيغة مجموع مناسيب الأسعار لجميع السلع الداخلة في حساب الرقم القياسي.

ويؤخذ على هذا الرقم أنه في بعض الأحيان تكون بعض السلع كبيرة الإنتاج بالمقارنة مع غيرها من السلع المعطاة، وحينئذ لابد من أخذ الكميات المنتجة بعين الاعتبار في حساب الرقم القياسي المتوسط للمناسيب البسيطة للأسعار بدلا من عدد السلع .كما أن استخدامه في هذه الحالة لا يعطي نتائج دقيقة . وبهذا يرى المختصون أنه عندما يراد حساب متوسط مناسيب، فإنه يفضل استخدام الوسط الهندسي بدلا من الوسط الحسابي.

– الوسط الهندسي للمناسيب: يعتمد هذا الرقم على حساب نسبة السعر في السنة الحالية إلى سنة الأساس، ثم استخدام صيغة الوسط الهندسي في حساب الرقم القياسي المتوسط للمناسيب البسيطة للأسعار، حيث

نعلم أن الوسط الهندسي لمجموعة من القيم هو حاصل ضرب هذه القيم بعضها ببعض مجذورة إلى قوة تساوي عددها .وتعطى عبارة الوسط الهندسي بالعلاقة التالية:

وتستخدم هذه العلاقة إذا كان عدد السلع قليلا، أما إذا كان العدد كبيرا فتجب الاستعانة باللوغاريتمات، وتصبح العلاقة كما يلي:

ومن عيوب هذا الرقم هو اعتماده على الجداول اللوغاريتمية، ولكن مع انتشار الحاسبات الالكترونية قلت أهمية هذا العيب، ويمكن أن نشير إلى أن الوسط الحسابي للمناسيب يكون دائما أكبر من الوسط الهندسي للمناسيب.

– الوسط التوافقي للمناسيب: ويعطى بالعلاقة التالية:

حيث R هو منسوب السعر لكل سلعة.

ولكن تبقى أهم العيوب تتمثل في أن الأرقام القياسية بطريقة المناسيب البسيطة تساوي في الأهمية النسبية بين السلع المختلفة الداخلة في حساب الرقم القياسي، لذلك فهذه الأرقام غير دقيقة في التعبير عن التغير في الأسعار، ويمكن تعديل هذه الأرقام باستخدام أوزان ترجيحية تتناسب مع أهمية كل سلعة.

* **الأرقام القياسية النسبية المرجحة:**

في الأرقام القياسية التجميعية تم استخدام الكميات كأوزان للترجيح، ولكن في الأرقام النسبية نعتمد القيمة كأساس للترجيح، والتي يمكن الحصول عليها بضرب سعر السلعة بكميتها، ويكون أمامنا اختيار أحد الأوزان التالية:

– الترجيح بقيمة السلع في سنة الأساس بأسعار سنة الأساس، أي $Q_0 \times P_0$ ؛
– الترجيح بقيمة السلع في سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس، أي $Q_n \times P_0$ ؛
– الترجيح بقيمة السلع في سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة، أي $Q_0 \times \mathrm{P_n}$ ؛

– الترجيح بقيمة السلع في سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة، أي $Q_n \times P_n$ ؛

– الترجيح بقيمة السلع في سنة مختارة، أي $Q_t \times P_t$ ؛

2.2.2.5. أنواع الأرقام القياسية:

توجد العديد من الأرقام القياسية والمؤشرات الاقتصادية التي تعتمدها الدول لقياس تحركات المستوى العام للأسعار وتحديد ما إذا كان الوضع الاقتصادي مستقرا أم أنه يعاني خللا ما، ومن أهم هذه الأرقام القياسية ما يلي:

– الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

أ .تعريفه :تشغل دراسة تغيرات الأسعار مكانة هامة في التحليل الاقتصادي الكلي، وتعتبر الأرقام القياسية لأسعار المستهلك أحد أهم المؤشرات المستخدمة في ذلك، ويقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك التغير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي يقتنيها المجتمع بغ رض الاستهلاك خلال الزمن.

وبذلك يعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلك على أنه :مؤشر اقتصادي يقيس خلال الزمن أسعار سلة من السلع والخدمات، التي تشتريها العائلات بهدف الاستهلاك، هذا المؤشر لا يقيس مستوى أسعار هذه السلة في فترة محددة، ولكن يقيس التغير في مستوى الأسعار بين فترتين، تعتبر الأولى كمرجع .ويقاس هذا التغير بقيمة نسبية وليس بقيمة مطلقة، ويمكن تعريفه على أنه :النسبة المئوية بين أسعار سلة من السلع والخدمات في وقت معطى وفي مكان محدد، وأسعار نفس هذه السلع والخدمات في ظل نفس الشروط وخلال الفترة المرجعية، المختا ةر كأساس للمقارنة، ويستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عدة أغراض منها:

– بناء دليل أو مؤشر اقتصادي كلي للضغوط التضخمية؛

– قياس القوة الشرائية للدخول؛

– القيام بمقارنات دولية حول مستوى التضخم؛

– تحديد السياسات الضريبية على الاستهلاك والأجور وسياسات الأسعار؛

تحديد أجور العمال والموظفين وحساب الأجر الحقيقي.

ب .طريقة حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

– الرقم القياسي لأسعار المستهلك: هو عبارة عن مؤشر لاسبير، حيث يسمح الرقم القياسي للاسبير بتلخيص عدة مؤشرات في مؤشر واحد، ويقيس حركة أسعار سلة من السلع والخدمات خلال الزمن، وتعتبر

صيغة لاسبير أبسط الصيغ الرياضية المعروفة لسهولة تطبيقها في الواقع، وهي مطبقة في معظم المكاتب الإحصائية في دول العالم، ويعبر عن هذه الصيغة ب:

وقد تظهر بعض المشاكل أثناء عمليات جمع الأسعار أو احتساب الرقم القياسي، لابد من معالجتها حتى لا تؤثر على الرقم القياسي ومن هذه الأمور:

– تغير وصف السلعة أو اختفاء صنف من السلع أو ظهور أصناف جديدة، ففي حالة إحلال سلعة محل سلعة أو ظهور سلعة ذات أهمية نسبية أعلى لدى المستهلك، يجب تغيير أو تثبيت أسعار أساس جديدة لهذه السلعة؛

– ومن الأمور الطارئة أيضا، تغيير وحدة القياس، الموسمية أو موسم التخفيضات أو التنزيلات.

– الرقم القياسي لأسعار الإنتاج: يعبر هذا الرقم عن التغيرات التي تحدث في كميات الإنتاج الكلي بالنسبة للاقتصاد الوطني، أو بالنسبة لقطاع أو صناعة منفردة من القطاعات أو الصناعات التي يتكون منها الاقتصاد الوطني، وذلك خلال فترة معينة قد تتحدد بسنة أو عدة سنوات .وعليه، فإنه يوجد رقم قياسي للإنتاج الصناعي وآخر للإنتاج الزراعي، والخدمات، وغيرها من القطاعات الاقتصادية .وهناك أرقام قياسية تفصيلية لكل من المكونات الرئيسية داخل كل قطاع اقتصادي كإنتاج النفط، وتعد هذه الأرقام القياسية حسب الحاجة، إليها فمنها ما هو شهري ومنها ما هو سنوي ونظرا لإمكانية اختلاف وحدات قياس الإنتاج فيما بينها، فإن الأمر يتطلب إيجاد عامل مشترك بين هذه الوحدات المختلفة عند حساب هذا الرقم، وهذا العامل في الواقع هو أوزان الترجيح التي تعطى لكل نوع من أنواع الإنتاج المختلفة.

هناك أربع أنواع يمكن أن نرجح بها وهي:

– الإشباع أو الفائدة التي تعطيها كل وحدة إنتاج؛

– أسعار الوحدة المنتجة؛

– ساعات العمل الإنساني اللازمة لإنتاج وحدة واحدة؛

– قيم الإنتاج.

وما يهمنا عند دراستنا للتضخم هو الترجيح بأسعار الوحدة المنتجة، ويحدد هذا الرقم القياسي رفقة الرقم القياسي لأسعار المستهلك أو الاستهلاك، معدل التضخم، حيث يعبران معا عن معدل التغير في أسعار

المستهلك والإنتاج، كما يستخدمان أيضا كمخفض للتضخم في تقديرات الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة، والذي يمكن الاقتصاديين من تقييم الاقتصاد في سلسلة زمنية .ويستخدم لحساب الرقم القياسي لأسعار الإنتاج صيغة لاسبير للأسعار:

– الرقم القياسي لأسعار الجملة: الرقم القياسي لأسعار الجملة، هو أداة إحصائية لقياس متوسط التغير في أسعار مجموعة معينة من مواد الجملة التي يتم تبادلها خلال فترة معينة من الزمن. ويمكن للرقم القياسي لأسعار الجملة أن يمثل جميع المواد التي تدخل في مبادلات الجملة، أو أن يقتصر على فئة معينة، كأن يكون رقما قياسيا لأسعار المواد الغذائية مثلا، أو للمواد الأولية، وغيره.

ويشمل هذا الرقم مجموعة هامة من السلع مثل المحاصيل الزراعية والدواجن والأسماك، والمنتجات الحيوانية والمواد الغذائية، والبترول ومواد الوقود والأدوية، ويعطي دلالة واضحة على حقيقة التطورات التي يمكن أن تحدث للأرقام القياسية لأسعار التجزئة. ويمر تركيب الرقم القياسي لأسعار الجملة بالمراحل التالية:

– إعداد قائمة المواد التي يتركب منها الرقم؛
– تحديد فترة الأساس؛
– تحديد أوزان الترجيح؛
– جمع الأسعار اللازمة؛
– تحديد صيغة الكتابة والحساب؛
– حساب الرقم ونشره.

ويمكننا حساب هذا الرقم بأي صيغة من صيغ الأرقام القياسية سابقة الذكر، ولعل أهم الطرق المستخدمة في حسابه، هي طريقة الوسط الحسابي المرجح لمناسيب الأسعار، باستخدام قيم سنة المقارنة كأوزان ترجيحية وذلك كالتالي:

ومن أهم استعمالات هذا الرقم، قياس المستوى العام للأسعار وقياس القوة الشرائية للنقود .كما يساعد على رسم السياسات المتعلقة بتحديد مستوى الأسعار والأرباح والضرائب، والاستيراد والتصدير.

- الرقم القياسي الضمني:

الرقم القياسي الضمني، أو" المكمش، من أكثر الأرقام القياسية استخداما، وذلك نظرا لاحتواء هذا المؤشر على
أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني، سواء كانت وسيطة، إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية، كما يتضمن أسعار الجملة والتجزئة على السواء 1 .وتعتمد العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، وخاصة صندوق
النقد الدولي على هذه المؤشرات كدليل على وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد .ويتم الحصول على هذا الرقم

من خلال قسمة الدخل الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة، على الدخل الوطني الإجمالي لنفس السنة بالأسعار الثابتة مضروبا في مئة .فإذا كان هذا الرقم يساوي 100% دل ذلك على وجود استقرار تام بالمستوى العام للأسعار، أما إذا زاد على 100% فإن ذلك يدل على تحرك المستوى العام للأسعار بالمقدار الزائد نفسه.

ويعد الرقم القياسي الضمني أدق المعايير المستخدمة في قياس حركة الأسعار، ذلك لأنه يتضمن جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني، ويمكن أن نشتق من المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي، مخفضات أخرى خاصة بالسلع الاستثمارية والاستهلاك الشخصي، وهي تستخدم في بعض الأحيان لإكمال مؤشر أسعار الاستهلاك.

خلاصة:

بعتبر كل من الناتج المحلي الخام والتضخم مؤشران هامان للإقتصاد الكلي لأي دولة، فالأول بقيس الدخل المحلي ونصيب الفرد فيه ومدى تحقيق.

بالنظر إلى أن التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوبة، فإنها ستنتج آثارا سلبية عديدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، تمس هذه الآثار جانب النمو الاقتصادي، الكفاءة الاقتصادية، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، وإحداث اختلالات في كل من الاستهلاك والاستثمار والادخار، نتيجة لفقد العملة الوطنية لقيمتها وتدهور قوتها الشرائية، إضافة إلى ذلك الآثار الاجتماعية السلبية التي تتمثل في زيادة التمايز الطبقي وتفشي الفساد وارتفاع مستويات الفقر والبطالة.

هذه الآثار السلبية نبهت السلطات المعنية في أي دولة إلى ضرورة وضع السياسات المالية والنقدية الضرورية، والبحث عن الأدوات والآليات اللازمة للتخفيف من حدة آثار التضخم، والسعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهذا من خلال محتصين في التحليل الإقتصادي والإستشراف.

أسئلة وتطبيقات حول الفصل الثالث:

1– بعد تعرفك على كل من مفهوم التنمية والنمو قارن بينهما؟

2– ماهي آثار التضخم؟

3– لماذا تسعى الدول والحكومات إلى محاربة التضخم؟

4– مثال تطبيقي عن حساب القيم المضافة: مصنع لإنتاج ألعاب أطفال ، للحصول على المنتج النهائي يتم استخدام السلع الوسيطيةوفقا للبيانات التالية:

مراحل الإنتاج	قيمة الإنتاج النهائي (وحدة نقدية)	قيمة السلع الوسيطية وحدة نقدية)
قطن خام	15	0
قماش	50	15
العاب جاهزة	80	50

المطلوب:– أحسب القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج . – أحسب القيمة المضافة الكلية.

الحل: فلنحسب القيمة المضافة في كل مرحلة كما هو موضح في الجدول التالي:

مراحل الإنتاج	قيمة الإنتاج النهائي P (وحدة نقدية)	قيمة السلع الوسيطيةCI (وحدة نقدية)	القيمة المضافةVA VA=p-ci
قطن خام	15	0	15
قماش	50	15	35
العاب جاهزة	80	50	30
القيمة المضافة الكلية مجموع VA			80 وحدة نقدية

5–مثال تطبيقي عن حساب الناتج المحلي الخام: لنفترض أنه لدينا المعلومات التالية:

البيان	القيمة النقدية	البيان	القيمة النقدية
تحويلات مؤسسات حكومية للأشخاص	42	إنفاق حكومي	1000
استهلاك عائلي	4302	صادرات	164
أرباح غير موزعة	44	خدمات تعليمية	300
ضرائب على أرباح الشركات	36	خدمات صحية	220

أرباح موزعة	180	واردات	150
أجور ورواتب	3660	ضرائب مباشرة	62
ريوع	1420	خدمات سياحية	180
دخول أصحاب الأعمال الصغيرة	160	اهتلاك رأس المال	130
سلع زراعية	2600	ضرائب غير مباشرة	50
صافي الإستثمار	156	خدمات النقل	140
سلع صناعية	2162	أقساط معاشات التقاعد	64
صافي التحويلات الرأسمالية	298	إعانات إنتاجية	78
مخفض الناتج المحلي	115	مخزون آخر المدة	104

المطلوب: أحسب الناتج المحلي الخام بالطرق الثلاث (الدخل، الإنتاج والإنفاق)

الحل:

1–بطريقة الدخل: إعانت إنتاجية – الإهتلاك + ضرائب غير مباشرة + الناتج الداخلي الصافي=PIB

$$PIB = PIN + T\ ind + Am - Sub$$

حساب الناتج الداخلي الصافي PIN= دخول أصحاب الأعمال الصغرية + ريوع + أجور ورواتب + أرباح موزعة + ضرائب على أرباح الشركات + أرباح محتجزة=160 + 1420 + 3660 + 180 + 36 + 44 =5500 وحدة نقدية.

إذن وحدة نقدية $PIB = 5500 + 50 + 130 - 78 = 5602$

2– بطريقة الإنتاج:

خدمات نقل+خدمات سياحية+خدمات صحية+خدمات تعليمية+السلع الصناعية+السلع الزراعية= PIB

$PIB = 2600 + 2162 + 300 + 220 + 180 + 140 = 5602$ و.ن

3– بطريقة الإنفاق:

$$PIB = C + IG + G - X - M \Rightarrow PIB = 4302 + (156 + 130) + 1000 + 164 - 150$$

PIB= 5602 و.ن

6–مثال تطبيقي عن حساب المؤشرات القياسية للأسعار: يبين الجدول التالي الأسعار والكميات المستهلكة من أربعة سلع استهلاكية للعامين2021 و2022: **المطلوب:** حساب ما يلي :

السلع	2021		2022	
	P0	Q0	P1	Q1
A	5	150	10	100
B	8	200	8	220
C	6	80	15	100
D	7	60	21	90

1- الرقم القياسي التجميعي البسيط للأسعار:

2- الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة الأساس رقم لاسبير.

3- الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة المقارنة رقم باش .

4- الرقم القياسي الأمثل للأسعار رقم فيشر.

الحل: لحساب الأرقام المطلوبة يتم تكوين الجدول التالي باعتبار 2021 سنة الأساس:

السلع	P0Q0	P0Q1	P1Q0	P1Q1
A	750	500	1500	1000
B	1600	1760	1600	1760
C	480	600	1200	1500
D	420	630	1260	1890
المجموع∑	3250	3490	5560	6150

1- الرقم القياسي التجميعي البسيط للأسعار: P_1/P_0

$$I_s = \frac{\sum P_1}{\sum P_1} x100 = \frac{54}{26} x100 = 207.69\%$$

وهذا يدل أن المستوى العام لأسعار السلع الأربعة قد ارتفع في سنة 2022 بنسبة 107.69% وذلك مقارنة بأسعار سنة 2022.

2 – الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة الأساس (رقم لاسبير):

$$Ir = \frac{\sum P1Q0}{\sum P0Q0} x\ 100 = \frac{5560}{3250} x\ 100 = 171.1\%$$

و هذا يدل أن المستوى العام لأسعار السلع الأربعة قد ارتفع في سنة 2022 بنسبة 71.1% وذلك مقارنة بأسعار سنة 2021 .

3 – الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة المقارنة (رقم باش):

$$Ip = \frac{\sum P1Q1}{\sum P0Q1} x100 = \frac{6150}{3490} x100 = 176.2\%$$

وهذا يدل أن المستوى العام لأسعار السلع الأربعة قد ارتفع في سنة 2021 بنسبة 76.2% وذلك مقارنة بأسعار سنة 2022.

4– الرقم القياسي الأمثل للأسعار (رقم فيشر):

$$I_f = \sqrt{171.1\,x176.2} = 173.6\%$$

وهذا يدل أن المستوى العام لأسعار السلع الأربعة قد ارتفع في سنة 2022 بنسبة 73.6% وذلك مقارنة بأسعار سنة 2022.

7– تمرين عن الناتج المحلي الخام: أحسب الناتج المحلي الخام إذا علمت أن اقتصاد دولة ما يتكون من:

البيان	القيمة النقدية	البيان	القيمة النقدية
الإنفاق الإستهلاكي	200	الإعانات	45
الإستثمار الإجمالي الخاص	60	الإهتلاك	20
إنفاق القطاع الحكومي	60		
الصادرات	65		
الواردات	60		
الضرائب غير المباشرة	40		

8–تمرين عن الأرقام القياسية للأسعار: يبين الجدول أدناه الأسعار والكميات المستهلكة من خمسة سلع استهلاكية للعامين2021 و2022:

المطلوب: حساب ما يلي :

1- الرقم القياسي التجميعي البسيط للأسعار:

2- الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة الأساس رقم لاسبير.

3- الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة المقارنة رقم باش .

4- الرقم القياسي الأمثل للأسعار رقم فيشر.

السلع	2021		2022	
	P0	Q0	P1	Q1
A	4	155	8	95
B	7	195	10	225
C	7	85	13	95
D	6	65	19	85

6. مؤشرات سوق العمل:

تمهيد:

يميز سوق العمل بمواصفات معينة تميزه عن غيره من أسواق السلع والخدمات الأخرى، وهذا ينعكس على الطبيعة الخاصة به، فخدمة العمل، وهي السلعة المتبادلة هنا، لا يمكن فصلها عن من يقوم بتأديتها.

وهذا الترابط غير القابل للانفصال بين خدمة العمل التي تباع وتشترى في السوق والإنسان، يعطي أهمية لعوامل كثيرة غير نقدية لا وجود لها أصلا في الأسواق العادية الأخرى، كظروف العمل مثلا ومكانه وطبيعة العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة وغيرها.

منذلك يتبين أن للعمل خصائص معينة تميزه عن غيره من عوامل الانتاج، وإن ممارسة العامل لنشاطه الخدمي يؤدي إلى قيام علاقات إنسانية واجتماعية خاصة داخل المؤسسة، لذا مؤشرات قياسه يجب أن تعكس ذلك، وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل.

1.6.مفاهيم حول سوق العمل:

قبل أن نتطرق لمؤشرات سوق العمل سنقدم في هذا المبحث جملة من المفاهيم الأساسية حول سوق العمل وهيكل تنظيمه، حتى نستطيع أن نفهم عمل هذا السوق ونحدد مؤشراته.

1.1.6. مفهوم سوق العمل:

في هذا المطلب سنحدد تعريف سوق العمل وأهم مميزاته لتكون لدينا ركيزة نظرية نعمل عليها.

1.1.1.6. تعريف سوق العمل:

يعرف سوق العمل بأنه المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل، والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، في حين أن المشتري هو صاحب المؤسسة الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل. وبعد التطور الحاصل في وسائل الاتصال المختلفة، أصبح سوق العمل يعبر

عن الإطار الذي تتم فيه عملية التبادل الاقتصادي، سواءا كان هذا الإطار مكان أو أجهزة إلكترونية كالأنترنت أو الهاتف أو الفاكس.[1]

وهناك من يعرفه بأنه السوق المسؤول عن توزيع العمل على الوظائف والمهن والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة، ومن خلال السوق يمكن التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على الأيدي العاملة من قبل أصحاب الأعمال والمنشآت وكذلك يمكن تقدير العرض المتاح من العمالة حسب المهن والاختصاصات المختلفة. إذن السوق هو المكان الذي تتخذ فيه قرارات العمل المطلوبة والمرغوبة من قبل الأفراد.[2]

ونذكر من أطراف السوق ومحركيها:

– العمال والراغبين في الحصول على عمل مهما كانت مهاراتهم وخصائصهم.
– ذوي الحاجة إلى خدمات العمل لإنتاج ما يرغبون من سلع وخدمات في مشروعاتهم.
– التنظيمات العمالية التي تعمل على تحديد الأجور وإيجاد فرص العمل وتحسين شروطه لأعضائها.
– التنظيمات المهنية ومنها تنظيمات أرباب العمل.
– الجهات الحكومية باعتبارها رب عمل وكذلك باعتبارها الحكم بين فئات العرض والطلب وبما تسنه من تشريعات وما تجريه من دراسات أو ما تتخذه من سياسات اقتصادية، اجتماعية أو مالية...الخ، لتنظيم سوق العمل وحركته[3].

ويمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا بأنه الآلية (أي تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل) التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظف.

2.1.1.6. مميزات سوق العمل:

ومن أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي:

[1] – مدحت القريشي، إقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص21.
[2] – محمد طاقة،حسين عجلان حسن، إقتصاديات لعمل، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص31.
[3] – محمد عدنان وديع، سوق العمل وتخطيط القوى العاملة"، المعهد العربي للتخطيط - الكويت.

–غياب المنافسة الكاملة عن سوق العمل وهذا يعني عدم وجود أجر واحد يسود أنحاء السوق مقابل الأعمال المتشابهة. ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة عن سوق العمل، نقص المعلومات لدى العمال عن فرص التوظف المتاحة ذات الأجور العالية، هذا بالإضافة لعدم وجود الرغبة القوية لدى العمال للحركة أو الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية، وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:[1]

– شعور العامل بأن فرص العمل تقل أمامه كلما تقدمت به السن.

– عدم شعوره بالرضا بكثرة تغيير المؤسسات التي يلتحق بها.

– تزايد المسئوليات العائلية للعامل يدعوه للاستقرار وهذا لا يحفزه على كثرة التنقل.

– عوامل اجتماعية كالارتباط العائلي أو بالمكان مما لا يحفزه على تغيير موقعه الجغرافي.

– مستوى مهاراته وخبراته تؤثر في قدرته على الحركة، خاصة الانتقال المهني، فكلما زادت خبرة العامل في مهنة معينة أو كلما زادت المتطلبات التخصصية لمهنة معينة، كلما ضاقت أمام العامل فرصة تغيير مهنته.

–سهولة التمييز أو التفرقة بين خدمات العمل ولو تشابهت هذه الخدمات سواءا لأسباب عنصرية بسبب الجنس واللون والدين أو لأسباب اختلاف السن أو الثقافة .....إلخ.

– إرتباط عرض العمل بسلوك العمال وتفضيلاتهم لكميات مختلفة من وقت الفراغ ولمستويات مختلفة من الدخل، أو لتأثرهم بظروف العمل نفسها ونوعيات العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة. وكذلك تأثر عرض العمل بعوامل مثل نظم التأمينات الاجتماعية والتأمينات ضد البطالة والمعاشات والإجازات ....إلخ، وهذا يختلف بطبيعة الحال عن حالة عرض السلع والخدمات الأخرى والذي يخضع فقط لظروف البيئة الاقتصادية للانتاج.

– تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم والتغير التقني، وتنعكس آثار هذا التقدم على البطالة في سوق العمل في أحد مظهرين: يتمثل الأول في انتشار البطالة عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، وهذا يعني إلغاء بعض الوظائف في صورة الأداء البشري. ويتمثل المظهر الثاني في تغيير متطلبات بعض الوظائف بظهور خبرات لم تكن موجودة ومستوى تعليمي أعلى بما يكفل سلامة التعامل مع الآلة. والبطالة الناتجة في الحالة الأخيرة يمكن

[1] – نعمة الله نجيب ابراهيم، نظرية اقتصاد العمل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997،ص12.

التقليل منها بإعادة تدريب وإعداد العمال لإكسابهم الخبرات الجديدة المطلوبة حتى يمكن إعادة وضعهم في وظائفهم في ظل متطلباتها الجديدة.

– سوق العمل كأي سوق آخر، يتطلب توافر عنصري الطلب والعرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي ولكن توجد الفروق التالية على جانبي الطلب والعرض فيما بين سوق العمل وأسواق السلع الأخرى:[1]

أ– بالنسبة لجانب الطلب، بينما يعكس الطلب على المنتج النهائي المنفعة المباشرة التي يحصل عليها المستهلك من السلعة، نجد أن طلب المنتج على خدمات العمل لا يعكس منفعة مباشرة تعود عليه من تأجير خدمات عامل معين (يلاحظ أن هذا غير صحيح في حالات الخدمات المباشرة كالأطباء والمدرسين ...إلخ) ولكن طلبه هذا يعتمد على الطلب السوقي على السلعة التي يساهم العامل في إنتاجها. لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بأنه "طلب مشتق" بمعنى أنه مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العمل في إنتاجها. كذلك، وكما سنرى، فإن الطلب على العمل يعكس مباشرة إنتاجية العامل.

ب– وبالنسبة لجانب العرض فإننا نواجه حقيقة استحالة الفصل بين خدمات العمل (وهي كما ذكرنا، السلعة محل التبادل في سوق العمل) وبين العامل ذاته الذي يقدمها. هذه الحقيقة وما تسببه من مشاكل في سوق العمل تعطي أهمية كبرى لعوامل أخرى غير نقدية. فالتكاليف والأجور لم تعد العامل الأساسي المحدد لظروف عرض العمل. فظروف العمل وطبيعته وعدد الساعات الأسبوعية وطلب العامل نفسه على وقت الفراغ، كل هذه العوامل تحدد بجانب الأجور ظروف عرض العمل.

من ذلك يتبين أن للعمل خصائص معينة تميزه على غيره من عوامل الانتاج. وإن ممارسة العامل لنشاطه الخدمي يؤدي إلى قيام علاقات إنسانية واجتماعية خاصة داخل العمل. كذلك فإن كفاءة القوى العاملة تعتمد على عاملي الوراثة والتنشئة بجانب مستوى التعليم والصحة. فكمية الخدمات التي يستطيع العامل تقديمها تتحدد بنوعية دوافعه وبالجو الأسري الذي يعيش فيه وبمستوى أداء الجماعة التي يعمل معها وبنوعية الأهداف التي غرستها في نفسه البيئة التي نشأ فيها. ويترتب على ذلك أن العمل يتأثر تأثرا بالغا بعلاقات الانتاج القائمة بينه وبين صاحب العمل وبنوع الإدارة وباستعداد العامل النفسي ومدى احتياجه ومدى تقبله إلى توجيه خارجي عنه لينجز عمله. كما أن نوعية علاقات الانتاج لها تأثير كبير على مستويات الأجور والتي

[1] – عاصم بن طاهر عرب، إقتصاديات العمل، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى، 1994، ص15.

لا تخضع لقانون العرض والطلب فحسب، وإنما تؤثر فيها عوامل أخرى مثل العرف، وبمفهوم العدالة كما يمليه المجتمع، وبما تتمتع به الجماعات المختلفة من سيطرة وقوة ونفوذ. ولذلك فإن الاقتصادي عندما يبحث في اقتصاديات العمل لا يتوقف عند حد التعامل مع العمل كأحد خدمات عوامل الانتاج فحسب، ولا مع الأجور باعتبارها ثمنا فحسب، وإنما عليه أن يأخذ ذلك في داخل إطار الواقع الاجتماعي. فارتفاع مستويات الأجور الحقيقية يمكّن العامل من السماح لأولاده بالبقاء لفترة أطول في دور التعليم والتدريب والتأهيل المهني وهذا يؤجل من ميعاد نزولهم إلى ميدان الحياة العملية. وكما تتأثر مستويات الأجور بحجم الفائض في عرض العمل فإنها تؤثر في نفس الوقت في البناء الاجتماعي ومن ثم في الدور المتزايد للاتحادات العمالية.

لسوق العمل مواصفات معينة تميزه عن غيره من أسواق السلع والخدمات الأخرى، وتعكس في نفس الوقت الطبيعة الخاصة به. فخدمة العمل، وهي السلعة محل التبادل في هذا السوق، لا يمكن فصلها عن من يقوم بتأديتها. وهذا الترابط غير القابل للانفصال بين خدمة العمل التي تباع وتشترى في السوق والإنسان، يعطي أهمية لعوامل كثيرة غير نقدية لا وجود لها أصلا في الأسواق العادية الأخرى، كظروف العمل مثلا ومكانة وطبيعة العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة.[1]

2.1.6. تنظيم سوق العمل:

ينظر الإقتصاديون لسوق العمل من جوانب مختلفة، وبالتالي سنجد أنهم صنفوا سوق العمل وحددوا وظائفه وفقا لمعايير متعددة، وسنتطرق لهذا في هذا المبحث

1.2.1.6. تصنيفات سوق العمل:

يمكن التمييز بين أنواع مختلفة لأسواق العمل، لكون خدمة العمل غير متجانسة، ولأن الأعمال لها تصنيفات مختلفة، فهناك:

– العمالة الماهرة وغير الماهرة والتي تختلف من تخصص لآخر، فعمل الميكانيكي يختلف عن عمل الطبيب، وبالتالي فهناك سوق لكل خدمة من خدمات العمل كسوق العمل في القطاع السياحي وسوق العمل في القطاع الفلاحي وسوق العمل في قطاع الأشغال العمومية ونحوها.[2]

[1] – نعمة الله نجيب ابراهيم، مرجع سابق، ص11.
[2] – مدحت القريشي، مرجع سابق، ص21.

– تصنيف الأسواق على أساس المهنة، كسوق المهندسين المعماريين، وسوق الصيادلة وسوق الأطباء ....إلخ،

– تصنيف الأسواق حسب المكان كسوق القاهرة أو سوق عمان..

عادة ما يختلف الباحثون في الحقل الاقتصادي بصورة عامة، وفي الجانب المتعلق باقتصاديات العمل بشكل خاص حول الموقف من تنظيم سوق العمل والتدخل فيه. فهناك من يرى أن أسواق العمل تمثل تشويها في العمل الكفء في هذه الأسواق، ويستند هؤلاء على فكرة أن التدخل في العمل يقود إلى توزيع غير كفء وغير مناسب للعمل والذي يؤدي إلى ظهور ما يعرف بالريع، ووفقا لهذا الفريق، فإن التدخل في سوق العمل يمنع عملية التكيف وخاصة في أوقات حدوث صدمات السوق، الأمر الذي يخلق جمودا على مستوى المؤسسة ويجعلها غير قادرة على الاستجابة لظروف السوق وبالتالي يقلص من إمكانات التشغيل ولا يشجع على الاستئجار مما يقلل من إمكانات النمو الاقتصادي، ولتجاوز هذا الجمود، فإن الاقتصاديين يدعون إلى مرونة أسواق العمل أي مرونة الأجور ومرونة التشغيل ومرونة العمل.

وعلى النقيض من ذلك، يتجه مفكرون آخرون اتجاهاً عتقد فيه أن الواقع الاجتماعي في الاقتصادات النامية يخلق ظروفا معينة تجعل معظم الأسواق، بما فيها أسواق العمل، تنحرف عن عالم المنافسة، ويؤكد هؤلاء في ذات الوقت أن الأسواق المنظمة تكون أكثر استعدادا من الأسواق غير المنظمة للتكيف مع صدمات السوق. وخلال ظروف السوق المضطربة فإن عملية تنظيم السوق من شأنها حماية الاقتصاد من احتمال فقدان فرص العمل وتوفير نوعا من الضمانات للعمال في ظل غياب الضمان الاجتماعي. وعندما تصبح نتائج السوق متوافقة ومنسجمة مع شروط العدالة، فإن التدخل وتنظيم السوق يساهم في تصحيح نتائج السوق بهدف تحقيق عدالة اقتصادية أكبر.

2.2.1.6. وظائف سوق العمل:

وعلى العموم، نجد أن وظائف أسواق العمل في مختلف الاقتصادات متضمنة في نظام من المؤسسات والتي تؤثر كثيرا على عمله. وعلى سبيل الحصر على تنظيم الأسواق والتدخل فيها نذكر:[1]

- التشريعات الضامنة لفرص العمل والتي تضيق من حرية حركة المؤسسات للتكيف في حجم قوة العمل طبقا للتغييرات في الطلب على منتجاتهم وأرباحهم؛
- تشريعات الحد الأدنى للأجر والتي تحدد أرضية لأجور العمل وتسبب جمودا في الأجور؛
- اتفاقات المساومة الجماعية التي تتفاوض بموجبها النقابات العمالية على منافع أكبر للعاملين و التي تزيد من سعر عرض العمل.

تؤثر التشريعات السابقة الذكر على المرونة في عملية اتخاذ القرار على مستوى المؤسسة، وهي مؤشر على جمود الأسواق، الذي يؤدي إلى ظهور وزيادة الريع للأفراد العاملين، كما أن الريع يعكس ظاهرة انحراف الأجور عن المستوى التوازني. ومن هنا يؤكد الباحثون في هذا المجال أن التشريعات الخاصة بسوق العمل تقلل من إمكانات وفرص التشغيل، وفي غياب التدخلات في سوق العمل فإن السوق يعمل على تحديد الأجر الذي يمثل تكلفة الفرصة الاجتماعية. إلا أنه في مقابل ذلك، وفي السوق الحر وغير المنظم فإن مرونة الأجر تساعد على عملية التكيف والموازنة بين العرض والطلب، في حين أن التدخلات في سوق العمل تخلق وتنتج التشوهات في السوق والتي يتولد عنها مستقبلا بطالة إجبارية.

وفضلا عن ما تقدم ذكره، فإن هذه التدخلات في سوق العمل والتي تؤثر في سعر العمل، فإنها تغير من الأسعار النسبية لعوامل الانتاج، مما ينتج عنها اختيار غير ملائم للتكنولوجيا وكذلك مزيج غير ملائم من الصناعات والمنتجات، وهذا ما يقلل من امكانيات التشغيل لأنها تعرقل اختيار المشروعات كثيفة العمل، كما أن تشوهات الأسعار النسبية تعرقل بل تكبح الاستثمار، لكون جزء من العوائد على رأس المال يمرر إلى العمال بصيغة ريع[2].

[1] – عاصم بن طاهر عرب، مرجع سابق، ص ص: 03 – 04.
[2] – مدحت القريشي، مرجع سابق، ص23.

2.6. قياس مؤشرات سوق العمل:

سوق العمل كباقي الأسواق توجد فيه قوى العرض والطلب وبالتالي علينا تقسيم المؤشرات حسب ذلك، وسنحصل على مؤشرات الطلب ومؤشرات العرض.

1.2.6. مؤشرات سوق العرض:

تعد بيانات السكان والقوى العاملة حجر أساس في رسم السياسات وتخطيط الموارد البشرية وتنفيذ عمليات التنمية، مما جعل الحاجة إلى توفير بيانات دقيقة وتفصيلية عن السكان وقوة العمل هامة، كما أن هذه البيانات توفر المؤشرات الضرورية لتوجيه السياسة العامة للدولة القصيرة، المتوسطة والطويل، والسياسات القطاعية كالتعليم والاستخدام، والتعرف كذلك إلى الاتجاهات السكانية السائدة واللاحقة .إضافة إلى دراسة وتحليل العلاقات المتبادلة بين المتغيرات السكانية وبين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن الحصول على بيانات السكان والقوى العاملة من تعدادات السكان، والإحصاءات الحيوية، ومسوح العينات وكذلك من السجلات الإدارية السكان، مكاتب العمل وغير ذلك من المصادر المختلفة.

1.1.2.6. هيكل القوى العاملة:

يعتبر هيكل القوى العاملة من أهم خصائص التركيب السكاني في المجتمع .والقوة العاملة أوالسكان ذوي النشاط الاقتصادي هم جزء من هيكل السكان وتضم قوة العمل جميع الأفراد الذين يساهمون فعلا بجهودهم الجسمانية أو الذهنية لأداء أي عمل يتصل بانتاج السلع أو الخدمات أو الذين يقدرون على أداء مثل هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه. وتنقسم قوة العمل تبعا لذلك إلى قسمين:

* **المشتغلون :**هم الأفراد الذين يباشرون عم ً لا مثمرًا لصالح أصحاب العمل، والأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص، والمستخدمين بأجر، وأولئك الذين يعملون بدون أجر.

* **المتعطلون** :ينقسمون إلى قسمين؛ متعطل سبق له العمل ومتعطل لم يسبق له العمل. ويتم وصف هيكل القوى العاملة من خلال حساب معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي.

ويمكن حساب نوعين من المعدلات هما؛ معدل المشاركة ومعدل النشاط بالنسبة للعمر والنوع .

– **معدل المشاركة:** ويعرف معدل المشاركة بأنه النسبة المئوية لعدد الأشخاص النشيطين اقتصاديا إلى جملة السكان في جميع الأعمار، المعادلة أدناه تعطي فكرة عن حجم السكان الذين يقومون بالعمل الذي تعتمد عليه الحياة الاقتصادية في المجتمع.

$$\text{نسبة المشاركة} = \frac{\text{حجم قوة العمل}}{\text{حجم السكان}} \times 100$$

تعبر قوة العمل في أي اقتصاد عن الفئة النشطة التي تتراوح أعمارها بين 15 و65 عاما، وذلك بعد استبعاد ربات البيوت والعاجزين عن العمل والطلاب في مختلف الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين وكذا الفئات المرضى. لكن ما يشار إليه أن قوة العمل تشمل مجموع العاملين الفعليين وكذا العاطلين عن العمل، وكلما ارتفعت نسبة قوة العمل إلى حجم السكان كلما كان ذلك من العوامل الإيجابية، فارتفاع هذه النسبة سيعمل على زيادة مستويات الإنتاج والدخل وبالتالي زيادة معدلات النمو الإقتصادي والعكس صحيح.[1]

– **معدل النشاط بالنسبة للعمر والنوع**: النشاط الاقتصادي غير موزع عشوائيًا بين السكان الذكور أو الإناث في سن العمل وتختلف نسبة الأفراد ذوي النشاط الاقتصادي في فئات السكان المختلفة حيث تتراوح بين 100% في بعض الفئات والصفر في فئات أخرى .وتقاس هذه الاختلافات بواسطة معدل النشاط الخاص. ويحسب وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة النشاط بالنسبة للعمر والنوع} = \frac{\text{عدد الأشخاص النشيطين اقتصاديا في الفئة}}{\text{حجم السكان في الفئة}} \times 100$$

والفئة قد تكو عمر الفرد أو جنسه.

2.1.2.6. توزيع السكان حسب الحالة التعليمية:

يعتبر التعليم من أهم أدوات تنمية الطاقات البشرية .ومن أهداف برامج التنمية الشاملة تطوير التعليم في مختلف مراحله وإتاحة فرص التعليم المتكافئة للجميع وفي جميع مناطق البلاد وتوسيع برامج محو الأمية . وتشكل بيانات التعدادات السكانية الخاصة بالتعليم جزء هاما من القاعدة الإحصائية اللازمة لتخطيط التعليم وعن طريقها يمكن:

-الوقوف على مستوى التعليم ومدى انتشاره بين السكان في مختلف المناطق ومدى تطور مشكلة الأمية.

-التعرف على توزيع السكان حسب المؤهل التعليمي، مما يفيد في التخطيط للاستخدام الكامل والفعال للخبرات التعليمية في المواقع المختلفة للدولة ولتخطيط برامج التنمية التربوية لمجابهة الطلبات المستقبلية على المشتغلين المتعلمين والمتدربين.

[1] – عادل فليح العلي، هناء هادي محمد علي، إقتصاد لعمل، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1990، ص34.

-لحساب بعض المؤشرات التعليمية الهامة مثل نسب الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين ونسب الالتحاق بالمدارس ونسب الاستيعاب ونسب التسرب وكثافة الفصل وعدد ما تحتاجه الدولة من فصول إضافية ومدرسين...الخ.

-تحديد الأموال اللازم استثمارها في قطاع التعليم ولربط الاستثمارات الجارية بالأهداف المستقبلية لرفع مستوى تعليم السكان البالغين وفي بناء المدارس في مختلف المناطق. وبالرجوع إلى بيانات إجمالي السكان يمكن حساب بعض المقاييس الهامة مثل:

$$\text{نسبة الأمية} = \frac{\text{عدد الأميين}}{\text{عدد السكان}} \times 100$$

$$\text{نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة} = \frac{\text{عدد الملمين بالقراءة والكتابة}}{\text{عدد السكان}} \times 100$$

$$\text{نسبة المسجلين} = \frac{\text{عدد المسجلين في المراحل التعليمية أو إحداها}}{\text{عدد السكان من الفئات العمرية المقابلة لتلك المرحلة}} \times 100$$

2.2.6. مؤشرات سوق الطلب:

يتأثر جانب الطلب على العمل دائمًا بظروف الاقتصاد والمجتمع السائدة وبالمحيط الخارجي للبلد، كما يتأثر بأطراف السوق ومحركيها الذين ورد ذكرهم سابقا[1].

1.2.2.6. التشغيل:

يشكل تحليل الطلب التجميعي على العمل ومحدداته أحد الجوانب المهمة في سوق العمل حيث يتم تقدير المؤشرات اللازمة لتقييم اتجاهات الاستخدام وأساليب الإنتاج ومستوى الإنتاجية .ويرتبط الطلب على العمل، على المستوى التجميعي، بمعدل النمو الاقتصادي واتجاهاته .ويأخذ التحليل عادة من دالة الإنتاج إطارًا نظريًا وللتبسيط تغفل المعالجة عامل رأس المال والتغيرات فيه، في الأمد القصير، ويقتصر على مدخلات العمل وتؤخذ كدالة في الناتج المحلي الإجمالي، ويتم بذلك قياس ما يعرف بمرونة الاستخدام بالنسبة للتغير في الناتج

وهي تعبر عن التغير النسبي في الاحتياجات من العمالة الناجم عن تغير نسبي معين تحقق أو مستهدف تحقيقه في قيمة الناتج.

[1]– عمروش شريف، مطبوعة بعنوان تحليل سوق العمل، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر مهني تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة البليدة 2، الجزائر 2022–2023.

ينطلق التحليل هنا بإسناد الإنتاج من السلع والخدمات إلى الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وتعتمد الطاقة الإنتاجية على كمية الموارد وعلى كفاءة استخدامها الأمثل وعلى الفن الإنتاجي السائد ويمكن التعبير عنها كالتالي:

$$(1)\ Q = F(N', R, k, T)$$

حيث:

الطاقة الإنتاجية: Q حجم القوة العاملة: N' رأس المال: k المستوى الفني للإنتاج: T

الطبيعة: R

وبإضافة معادلة خاصة بالإنتاجية المتوسطة للعمل P

$$P = f(R, k, T)$$

يمكن التعبير عن الطاقة الإنتاجية بالمعادلة الآتية:

$$(2)\ Q = N' P$$

أي أن الطاقة الإنتاجية Q لاقتصاد ما تساوي قيمة الإنتاجية المتوسطة للعمل P مضروبة في حجم القوى العاملة N' .[1]

بقى بعد ذلك مقارنة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بالمستوى الفعلي للإنتاج وهنا يلاحظ أنه بينما تتوقف حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد على ما يتوفر لديه من عناصر الإنتاج كما ونوعا، في معادلة (1) فإن المستوى الفعلي لناتجه القومي يتوقف على مدى استخدامه لتلك الموارد، وهذه العلاقة الأخيرة هي ما يطلق عليه دالة الإنتاج معادلة (3) والتي يمكن التعبير عنها على النحو التالي:

$$(3)\ F = (N, R, K, T)$$

ويلاحظ الفرق في المعادلة الأخيرة التي تتشابه إلى حد كبير مع معادلة الطاقة الإنتاجية معادلة (1)، إنه في حين أن العنصر البشري في معادلة الطاقة الإنتاجية هو حجم القوى العاملة كلها مع N ' فهو في دالة الإنتاج يتمثل بالمستوى الفعلي للتشغيل N، وتتساوى 'N مع N عند التشغيل الكامل.

2.2.2.6. الهيكل المهني لقوة العمل والإطار المؤسسي:

هنا يمكن تقسيم المشتغلين حسب المهن والصناعات والقطاعات وفقا لمجموعات المهن التالية:

- العاملون في المهن العلمية والفنية.

[1]- عمروش شريف، مطبوعة بعنوان تحليل سوق العمل، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر مهني تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة البليدة 2، الجزائر 2022-2023.

-المديرون والإداريون.
- القائمون بالأعمال الكتابية.
-العاملون بالخدمات.
-المزارعون والصيادون.
- عمال الإنتاج وعمال تشغيل وسائل النقل.
- الأفراد الذين لا يمكن تصنيفهم حسب المهن.

ويتم استخدام العمالة حسب الإطار المؤسسي للإنتاج والذي يمكن تقسيمه بصورة أساسية إلى قطاعات وهي القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع غير المنظم .ونتيجة لتوسع دور الدولة في التنمية الاقتصادية من خلال تخطيط التنمية وتنفيذ مشاريعها، فقد توسعت الدولة في استخدام الموارد البشرية فأصبحت رب العمل الرئيسي في البلاد خصوصًا في القطاع النظامي الحديث من الاقتصاد. وقد حرصت الدولة على أن توظف خريجي المنظومة التعليمية بشكل اعتبرته التزامًا لا يرتبط بالحاجات الحقيقية لجهاز الدولة أو مؤسساتها الإنتاجية والخدمية، وقد أدت هذه الوضعية إلى بطالة مبطنة وهدر في استعمال الموارد.

أما بالنسبة للمنشآت الصغيرة والقطاع غير المنظم في التشغيل، فعلى الرغم من قلة البيانات القابلة للمقارنة عن هذه المنشآت فإن دورها هام في النشاط الاقتصادي وفي العمالة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء .إن البيانات الإحصائية عن العمالة في القطاع غير المنظم وإلى حد ما في المنشآت الصغيرة في الوطن العربي قليلة ومبعثرة وتشكو من عدم الانتظام في الصدور ومن ضعف في النوعية (الوثوقية).[1]

يؤدي التفاعل بين جانبي طلب وعرض العمل، في إطار من المنافسة الكاملة، إلى تحقيق التوازن بينهما بما يسفر عنه تحديد المستوى التوازني للأجر الحقيقي والكمية التوازنية المشغلة من العمل وذلك حسب ما يراه الكلاسيك .فإذا ظهرت بطالة لأي سبب ما فإنها تؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية في سوق حرة وما يستتبعه ذلك من زيادة الطلب على التشغيل والإنتاج إلى أن يصل الاقتصاد مرة أخرى إلى التشغيل الكامل.

أما كينز فإنه يرى أن التوازن في سوق السلع هو الذي يحدد مستوى التشغيل، وإن الصدفة وحدها هي التي يمكن أن تجعل نقطة التوازن في سوق السلع متفقة مع وضع التشغيل الكامل، وهذه الصدفة لا

[1]- عمروش شريف، مطبوعة بعنوان تحليل سوق العمل، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر مهني تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة البليدة 2، الجزائر 2022-2023.

تتعدى أن تكون احتمالا واحدا بين عدد لا نهائي من الاحتمالات التي يمكن أن يستقر عندها التوازن في سوق السلع .لذلك فإن الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد، أي لا بد من وجود بطالة في سوق العمل .مما أدى إلى اعتراف الاقتصاديون المحدثون بوجود ما يسمى بمعدل البطالة الطبيعي في الاقتصاد.

وعندما تظهر موارد معطلة فإنه يترتب على ذلك انخفاض في الأجور وذلك نسبة لمرونتها مما يزيد الطلب على العمل وهي خطوات تؤدي إلى التشغيل الكامل، والذي يعنيه الكلاسيك بتغير الأجور هو مستوياتها النسبية وليس المطلقة.

وطالما وجدت بطالة يستمر انخفاض الأجور الحقيقية وما يستتبعه ذلك من ارتفاع في مستويات التشغيل والإنتاج إلى أن يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل، حيث يتحقق المستوى الأقصى للإنتاج وحيث تستقر مستويات كل من الأجور والأسعار النقدية.

وهكذا يشرح الكلاسيك وجهة نظرهم بأن كلا من حجم التشغيل ومستوى الناتج القومي يتوقف توقفا مباشرا على العلاقة النسبية بين الأسعار والأجور .ومن المظاهر التي تعكس تشوهات في سوق العمل حاليا انخفاض الأجور نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار وانتشار الفقر نتيجة للبطالة ونقص الاستثمارات، وسوء توزيع الدخل وضعف القوة التفاوضية التي تتمتع بها التنظيمات النقابية للعمال في تحديد أجورهم الحقيقية. مما تقدم يتضح بأن توازن سوق العمل يحتوي على قدر من المفاهيم والمصطلحات والمؤشرات سنستعرض منها البطالة والأجور والإنتاجية[1].

3.2.2.6. مؤشرات سوق العمل في لدجزائر :

يتميز سوق العمل الجزائري بمجموعة من الخصائص المميزة، سواء أكانت ديموغرافية أو تلك المتعلقة بنسب البطالة أو كانت متعلقة بالعمل الغير الرسمي أو ما يطلق عليه بالنشاط الموازي، أضف إلى مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي والتعليم والتكوين المهنيين لمتطلبات الوظيفة ومنه إلى احتياجات سوق العمل، وسنوجز كل ما سبق ذكره بشيء من التفصيل في النقاط الآتية:

[1]- عمروش شريف، مطبوعة بعنوان تحليل سوق العمل، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر مهني تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة البليدة 2، الجزائر 2022-2023.

* **النمو الديموغرافي:** يقدر عدد سكان الجزائر في 1 جانفي من سنة 2014 ب 38,7 مليون نسمة، و حسب الديوان الوطني للإحصائيات أن يرتفع عدد السكان في سنة 2024 إلى 45 مليون نسمة، 72.9% منهم متمركزين في المناطق الحضرية و45% منهم أقل من سن 25 سنة.

إذن الجزائر مجتمع شبابي ولديه طاقة عمالية كبيرة من الجنسين وهذا يعطي فرصة كبيرة لتنمية الإقتصاد والعمل على تحسين المعيشة، والشكل الموالي يبين تطور كل من عدد سكان الجزائر، ومعدل الزواج والمواليد:

الشكل 3: تطور كل من عدد سكان الجزائر، ومعدل الزواج والمواليد

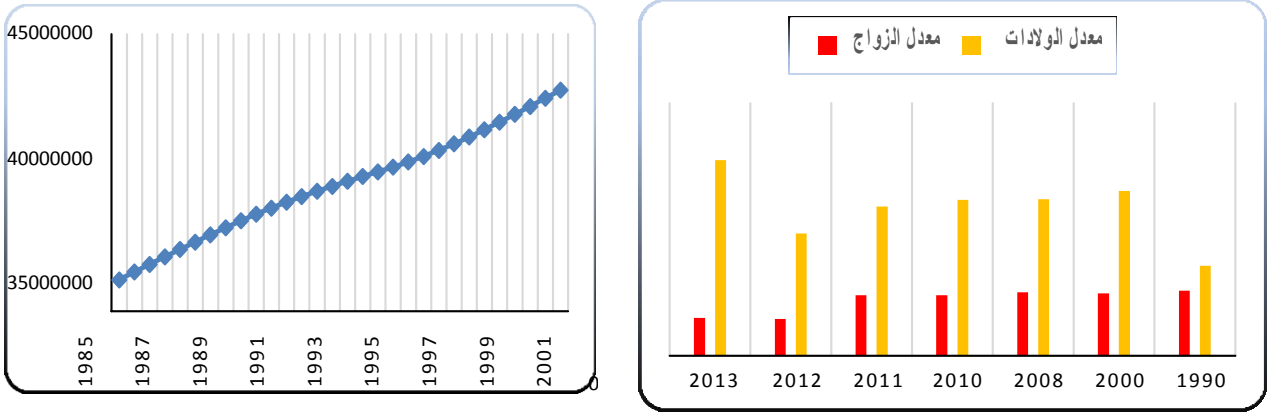

المصدر: جغروري كمال، 2023، ص 4.

إن هاته الزيادة في معدلات النمو الطبيعي للسكان لن تمر مرور الكرام علي مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الحكومة وجميع مسئوليها دون أن تحدث هزات وتمارس ضغطا رهيبا سواء [1]في قطاع التعليم من حيث زيادة عدد المقبلين على التعليم، وما يترتب عنه من ضرورة تحقيق الكفاءة الداخلية والخارجية كاستجابة لعدد المدخلات من جهة وزيادة في عدد مخرجاته التي يجب أن تتلاءم واحتياجات التنمية من جهة ثانية وما لذلك من تأثير على سوق العمل من حيث زيادة الطلب على العمل وارتفاع معدلات البطالة، وكل ما سبق مجتمعا يفرض على الاقتصاد تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة لمجابهة تلك التحديات السالفة الذكر.

[1] - جغروري كمال، سوق العمل في الجزائر –الخصائص والتحديات–، المجلة الجزائرية للمناطق الجافة، مركز البحث العلمي والتقني في المناطق الجافة، بسكرة الجزائر، العدد 15، 2023، ص 3.

* **ضعف المشاركة النسوية:** يتميز سوق العمل الجزائري بهيمنة عنصر الذكور على حصة الأسد في نسبة النشاط الاقتصادي، بمقابل ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل اجتماعية خاصة بالمجتمع العربي الإسلامي عموم ا والجزائري خصوص ا وكذا عوامل اقتصادية بحثه وعوامل ذات علاقة بالمستوي التعليمي والشهادة المتحصل عليها، والشكلين التالين يوضحان لنا الصورة أكثر فيما يخص تطور مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

الشكل 4: نسبة مشاركة النسوية

تطور اليد العاملة النشيطة النسوية

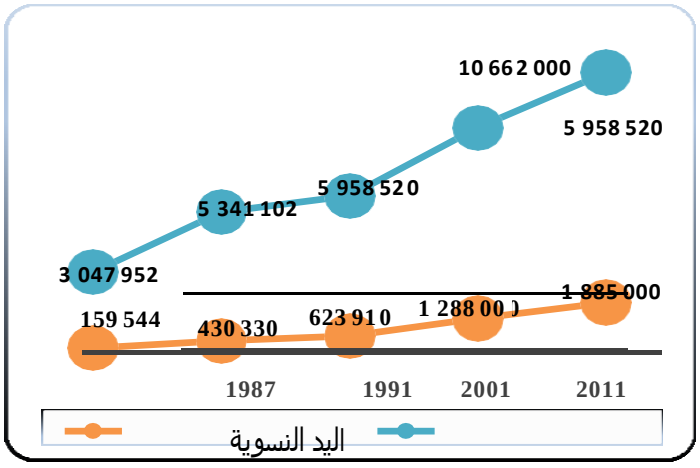

تطور نسبة النشاط الإقتصادي بحسب الجنس %

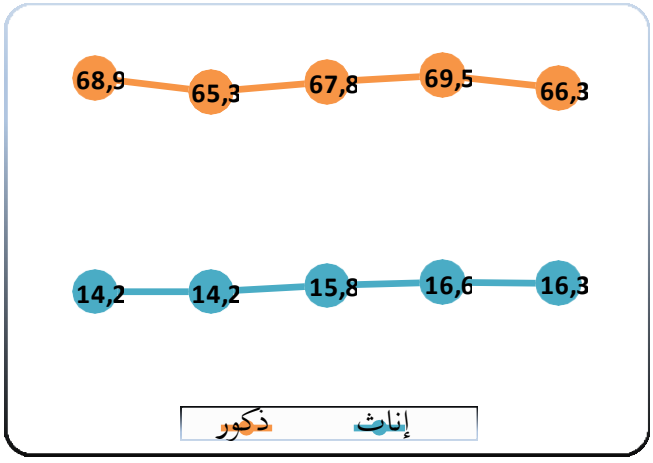

المصدر: جغروري كمال، 2023، ص 4.

لقد تضاعف عدد اليد العاملة النشيطة النسوية ب 10 :مرات خلال الفترة 1977 – 2011 لكن الوثبة الحقيقية تم تحقيقها في الفترة من 1991- 2001 حيث تضاعف العدد بمرتين خلال عشرية وذلك بخلاف الفترات السابقة ويمكن إرجاع ذلك إلي الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها الأسرة [1] الجزائرية مما جعلها تتقبل فكرة عمل المرأة وذلك من أجل زيادة دخل الأسرة والتكيف مع متطلبات الحياة المتغيرة والمتسارعة ومن ثم تقبَّل المجتمع الجزائري لفكرة عمل المرأة، وهذا دون إغفال أو الإنقاص من النجاح الذي حققته المرأة في مجال التحصيل العلمي وتفوقها فيه وزيادة نسبة الإناث في حصة حاملي الشهادات مما أهلها لولج عالم النشاط الاقتصادي بقوة في السنوات الأخيرة، لكن مع كل ذلك تبقي حصتها في النشاط الاقتصادي ضعيفة مقارنة بإجمالي اليد العاملة النشيطة أو بحصة الذكور في النشاط الاقتصادي، وذلك برغم

[1] - جغروري كمال، مرجع سابق، ص 4.

تضاعف إجمالي اليد العاملة النشيطة ب 3مرات خلال الفترة 2011 - 1977 وارتفاع حصة اليد العاملة النشيطة النسوية بالنسبة لإجمالي اليد العاملة النشيطة فبعد أن كانت في سنة 1977 تمثل سوى 2.5 % لتبلغ بعد ذلك 17.7% في 2011.

* **ضعف منظومة الإنتاج:** يتميز الاقتصاد الجزائري بصلابة قطاع الخدمات وهيمنته وفرض سيطرته على الحياة الاقتصادية حيث يعتبر أكبر قطاع مشغل ومستقطب لليد العاملة إذ يبلغ عدد شغيله في سنة 2014 ب : 6486ألف شغيل ويأتي قطاع البناء بعده مباشرة ثم يليه قطاع الصناعة بعدد عمال يقدر ب 1329 :ألف عامل وأخيرا قطاع الفلاحة الذي يعد أضعف القطاعات جذبا واستقطاب لليد العاملة.إذ يقدر عدد عمال هذا القطاع في سنة 2014 ب 1007 :ألف عامل، والجدول أدناه يبين ذلك[1]:

الجدول 8: توزيع اليد العاملة حسب قطاع النشاط الإقتصادي

قطاع النشاط	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الفلاحة	1 617	1 381	1 610	1 171	1 252	1 242	1 136	1 034	912	1141	**1007**
الصناعة	1 061	1 059	1 264	1 028	1 141	1 194	1 337	1 367	1 335	1 407	**1329**
البناء	968	1 212	1 258	1 524	1 575	1 718	1 886	1 595	1 663	1 791	**1743**
الخدمات	4 153	4 393	4 738	4 872	5 178	5 318	5 377	5 603	6 260	6 449	**6486**

المصدر: جغروري كمال، 2023، ص 6.

إن المتمعن في الجدول أعلاه يخلُصُ إلى أن قطاع البناء أصبح أكثر استقطاب ا لليد العاملة سنة تلوى الأخرى حيث قفز من 986 ألف عامل في سنة 2004 ليصل إلى 1743 ألف عامل في سنة 2014، في حين أن قطاع الفلاحة ما فتئ يعرف سنة تلوى الأخرى ظاهرة نزي ف في اليد العاملة وهذا بسبب عزوف

[1] - جغروري كمال، مرجع سابق، ص 5.

الأفراد على العمل في هذا القطاع فبعد أن كان عدد عماله في سنة 2004 يقدر ب1617 : ألف عامل تقهقر هذا العدد ليصبح في سنة 2014 ليقدر ب 1007 :ألف عامل[1] .

[1] - جغروري كمال، مرجع سابق، ص 5.

خلاصة:

إن السمة الغالبة على عالمنا اليوم هو التغير السريع وبفضل المعرفة أصبحت التكنولوجيا الرقمية أحد سمات عا لم اليوم وأداة مثلى لبناء المستقبل والمضي قدما نحو بناء اقتصاد المعرفة المستدام لضمان رفاهية الأفراد، وهذا لن يكون دون تحقيق الإدماج المهني بل والاجتماعي للشباب عن طريق الرفع من قابلية التشغيل ليس هذا فقط، بل التحدي الأكبر هو البعد النوعي للتشغيل وتحدي العمل اللائق وجودة الوظائف من أجل القضاء على الفقر وتحسين الوضعية المعيشية للطبقة العاملة.

يواجه سوق العمل تحديات عدة بسبب قصور نظرنا له لأنه في الغالب تبقي في أذهاننا المحطة الأخيرة من سلسلة محطات التي تمر بها العملية التشغيلية وبالتالي تكون محل انتقاداتنا، لكن في نظرنا أنه يجب النظر إلى سوق العمل أو السياسة التشغيلية من زاوية مختلفة مع استباق الحلول للإشكالات التشغيلية المطروحة كبطالة الشباب بسب نوعية الشهادة و عدم ملاءتها للاحتياجات التشغيلية، وهذا الأمر يقع على عاتق مؤسسات التكوين والتعليم التي يجب عليها مواكبة التغير الحاصل والسير جنبا إلى جنب مع الثورة الصناعية الرابعة القائمة على اقتصاد المعرفة بغية الارتباط بسوق العمل والاقتصاد وتأهيل رأس المال البشري.

أسئلة وتطبيقات حول الفصل الرابع:

1– ما هو الفرق بين سوق العمل وسوق السلع والخدمات؟

2– كيف يرى الكلاسيك وكينز عرض العمل والطلب عليه؟

3– ما هي مميزات سوق العمل؟

4– كيف ستؤثر الثورة الصناعية الرابعة على سوق العمل؟

7. مؤشرات البطالة والفقر:

تمهيد:

غياب فرص العمل يخلق ظاهرة الفقر، إن ظاهرة الفقر هي إحدى مكونات المجتمع منذ ظهور الحضارات البشرية وتطور مفهوم الفقر عبر الزمان في إطار تغير العلاقات الاجتماعية إلى صراع إيديولوجي بين صاحب المصنع والأجير الذي لا يملك إلا قوة العمل حيت انطلق مفهوم البروليتاريا بالمفهوم الماركس ي أو الطبقة الشغيلة بالمفهوم الرأسمالي.

يعتبر الفقر بمختلف أبعاده والبطالة بكل أنواعها من أكبر التحديات التي تواجهها المنطقة والعا لم والقضاء عليهما هو الهدف الأول في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

1.7. ماهية ظاهرة البطالة والفقر:

تنخفض العمالة عبر المسار الانتاجي خلال فترات الركود، وترتفع خلال فترات الانتعاش، مما يخلق فترات فقر وبطالة، لكن السؤال المطروح هو لماذا لا توفر الدول العمل لكل قوى العمل السائدة حتى في أوقات الرواج الاقتصادي والقضاء على الفقر؟.[1] وللإجابة على هذا السؤال سنتطرق للأساسيات النظرية للبطالة والفقر.

1.1.7. مفهوم البطالة:

زيادة معدل البطالة في اقتصاد ما يمثل هدرا في استغلال الموارد الإقتصادية وزيادة في الإنفاق على هذه الفئة (مثل زيادة إعانات البطالة) دون مشاركتها في الإنتاج، عادة ما يتم التفريق بين المفهوم الرسمي والمفهوم العلمي للبطالة، وهذا ما يتم بيانه.

1.1.1.7. تعريف البطالة:

[1] – تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص68.

تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة . ومن ثم، فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور.[1]

الشكل 5: تحديد المفهوم الرسمي للبطالة

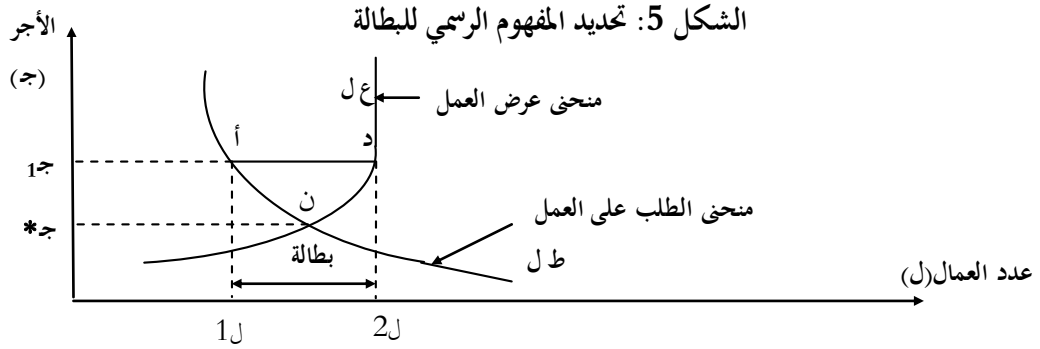

المصدر:علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح عليها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص3.

من خلال الشكل السابق، يتضح أن منحنى عرض العمل يكون أكثر مرونة عند المستويات المنخفضة من الأجور، وتقل هذه المرونة تدريجيا إلى أن يصير عديم المرونة عند مستوى التوظيف الكامل (*). أما منحنى الطلب على العمل، فيكون سالب الميل. وعند مستوى الأجر السائد في سوق العمل وليكن (ج1) يكون مستوى التوظيف الفعلي والمحدد بالطلب على العمل هو (ل1)، بينما مستوى التوظيف الكامل، فيتمثل بالمستوى (ل2)، وبالتالي، تتمثل البطالة في الفرق بين مستوى التوظيف الفعلي ومستوى التوظيف الكامل، وتقاس بالمسافة (ل1 ل2)، ومن ثم، فإن البطالة يمكن تعريفها " بأنها الزيادة في الكمية المعروضة من العمل عن تلك الكمية المطلوبة منه عند مستوى أجر معين ". وبالتأكيد، فإن تضييق الفجوة بين (ل1، ل2) يؤدي إلى: زيادة مستوى الإنتاج، ورفع معدل النمو الإقتصادي، ومن ثم امتصاص البطالة وارتفاع مستوى المعيشة في المجتمع.

وبالرغم من عدم وجود تعريف رسمي للبطالة متفق عليه، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة، أن " البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل، ومؤهلين له – بالنوع والمستوى المطلوبين –

[1]- علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص03.

(*) ينصرف مفهوم التوظيف الكامل إلى ذلك الوضع الذي يتحقق في ظله الإستخدام الكامل لقوة العمل المتاحة في المجتمع، مع توافر معدل أدنى من البطالة. ويختلف هذا المعدل من دولة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى، وعادة ما يتراوح من 03 % إلى 05 % من قوة العمل.

وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة " وهذا هو تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة.[1]

ويلاحظ أن هذا التعريف هو المتفق عليه دوليا، ويقتضي أن تتوافر المعايير الثلاثة الآتية معا كي يعد الفرد عاطلا خلال فترة البحث:

– **أن يكون الفرد بدون عمل** : ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكان النشيطين اقتصاديا (**)، ولا يعملون سواءا أكان ذلك بمقابل أجر أم لحسابهم الخاص.

– **أن يكون الفرد متاحا للعمل**: ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث، وبالتالي، فإنه وفقا لهذا المعيار، يكون الفرد قادرا ومستعدا للعمل إذا أتيحت له الفرصة عند مستوى الأجر أو الدخل السائد خلال فترة البحث، ومن ثم، يتم استبعاد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمباشرته في المستقبل أي بعد فترة المسح، ومثال ذلك إذا كان الباحث عن عمل طالبا، ويبحث عن عمل لكي يمارسه بعد تخرجه، فإن هذا الفرد يكون غير مستعد للعمل خلال فترة البحث، أي غير متاح للعمل وبالتالي لا يدخل في تعداد العاطلين. كما أن هذا المعيار يستبعد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات الخاصة بهم كالمرض أو المسئوليات العائلية، وما إلى ذلك. كما أن حجم البطالة يتحدد خلال فترة البحث سواءا أكانت يوما أم أسبوعا أم شهرا .

– **أن يكون الفرد باحثا عن عمل**: ويقوم هذا المعيار على أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص، وبالتالي، فإنه وفقا لهذا المعيار، يجب أن يتخذ العاطلون خطوات جادة للحصول على عمل خلال فترة البحث، مثل التسجيل في مكاتب العمل سواءا الخاصة أو الحكومية، ونشر إعلانات البحث عن وظيفة، والرد على الإعلانات، وطلب مساعدة الأهل والأصدقاء في ذلك، وطلب الحصول على التراخيص اللازمة، وتقديم طلبات عمل مباشرة إلى الشركات وأصحاب الأعمال.[2]

[1] – صابر بلول، الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سورية، الواقع، الأسباب، الحلول مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، دمشق، 2002، ص257 .

(**) يتراوح هذا السن ما بين 16 و65 سنة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يختلف من دولة إلى أخرى.

[2] – طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم لاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 298 .

الشكل 6: المعايير المعتمدة لتحديد العاطل عن العمل

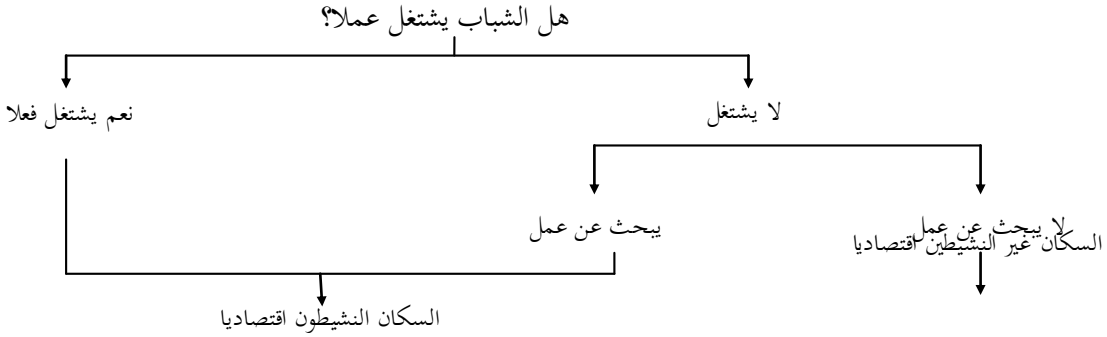

المصدر: أحمد عمر الرلوي، نحو تفعيل الاقتصاد العراقي لامتصاص ظاهرة البطالة،بحوث و أوراق عمل ندوة عربية، الجزء الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة البليدة ، 26– 28 أفريل 2006، ص114 .

هناك بعض الإنتقادات التي وجهت إلى المفهوم الرسمي للبطالة بصفة عامة، تتمثل أهمها فيما يلي:[1]

– لا يأخذ في حسبانه كلا من البطالة المقنعة والبطالة الجزئية، فالفرد يعد في تعداد العاملين ما دام يعمل حتى ولو لساعة واحدة، مثله في ذلك الفرد الذي يعمل سبع أو ثماني ساعات يوميا.

– لا يربط بين العمل والإنتاجية، فالفرد الذي يعمل وينتج ما قيمته دينار واحد في اليوم — مثلا– يحسب في تعداد العاملين مثل الفرد الذي يعمل وينتج ما قيمته 100 دينار.

– لا يأخذ في تعداد العاطلين إلا الأفراد الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل، وبالتالي، يهمل قطاعا كبيرا من العاطلين الذين لا يبحثون عن عمل بعد ما يئسوا من الحصول على وظيفة.

– يتجاهل الأفراد الذين يعملون في وظائف هامشية أو يقومون بأنشطة غير مشروعة.

يمكن إسناد أسباب ظاهرة البطالة إلى جملة النقاط التالية:[1]

[1]– عبد القادر محمد عبد القادر، نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 27، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مارس 1990، ص205.

– التغير في هيكل عوامل الإنتاج: ومن بينها عنصر العمل، نتيجة الإنتقال من قطاع إلى آخر (إنتقال الدول الزراعية إلى دول نفطية) وهذا يعني أن الإقتصاد سيعتمد بشكل كبير على قطاع معين وإهمال باقي القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى عدم كفاية عناصر الإنتاج المكملة لعنصر العمل في العملية الإنتاجية؛[2]

– ارتفاع معدل النمو السكاني، خاصة في الوطن العربي، فقد بلغ سنة 2004 نحو 2.3 % وهو أعلى معدل زيادة في العالم في تلك السنة؛[3]

– سوء توزيع السكان جغرافيا والتفاوت في النمو بين مناطق المجتمع، وهو ما يشار إليه بخلل النسق الإيكولوجي، أي سوء توزيع الأفراد والمؤسسات مكانيا؛

– إعانات البطالة: وهي من الأمور المشجعة للبطالة، خاصة وإن بعض الدول الرأسمالية كفرنسا قد وصلت نسبة الإعانات فيها إلى 75 % من الأجور الإجمالية؛

– فقدان العمال لمناصب عملهم نتيجة سياسات التصحيح الإقتصادي المعتمدة من قبل المؤسسات الدولية؛

– إخفاق وفشل برامج التنمية الإجتماعية التي تبنتها الدولة، وتراجع الأداء الإقتصادي، وتراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل بالحكومة والمرافق العامة نتيجة تبني سياسة التحرير الإقتصادي والخوصصة؛

– ارتفاع معدل نمو العمالة مقابل انخفاض نمو الإنتاج الوطني؛

– إستمرار تدفق العمالة الأجنبية الوافدة، خاصة في دول الخليج؛

– إنكماش مفهوم العمل لدى المجتمعات العربية وقصوره على العمل بأجر في القطاعين العام والخاص، وعدم إقبال الشباب على العمل الحر؛

[1] – رباحي فضيلة، خلفاوي فاطمة، إشكالية البطالة وعلاقتها بالجريمة في الوطن العربي، بحوث و أوراق عمل ندوة عربية، الجزء الأول، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 26 إلى 28 أفريل، 2006، ص 205.

[2] – غيداء صادق سلمان، البطالة في لعالم العربي، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية، الجزء الأول، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 26 إلى 28 أفريل، 2006، ص ص: 55 –58.

[3] – زروق عثمان محمد، دور برامج توظيف الخريجين في معالجة مشكلة البطالة في الوطن العربي، مجلة المصرفي، لعدد الثامن والأربعون، بنك السودان المركزي، 2008، ص 14.

– ضعف مناهج مؤسسات التعليم والتدريب وعدم موائمة مخرجات وتخصصات التعليم مع احتياجات سوق العمل.

2.1.1.7. أنواع البطالة وطرق معالجتها:

هناك أنواع متعددة للبطالة تختلف من ظرف لآخر وتبعا للسبب الذي يكون أساس بروز ظاهرة البطالة، مما يترتب عليه اختلاف إجراءات مواجهتها. غير أنه يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للبطالة – يندرج تحتهما أنواع فرعية متعددة – هما البطالة السافرة والبطالة المقنعة.

* **البطالة السافرة (الصريحة)**: يمثل العاطلون عن العمل وفق هذا النوع، الفئة القادرة على العمل والراغبة فيه والباحثة عنه، لكن في حالة تعطل كامل، ويمكن التمييز بين نوعين من البطالة السافرة هما: البطالة الإجبارية والبطالة الإختيارية.[1]

– البطالة الإجبارية: يتضمن هذا النوع من البطالة السافرة، الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه، ويبحثون عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة. ويمكن التمييز بين عدة أشكال للبطالة الإجبارية، وذلك وفقا للأسباب المؤدية إلى كل منها وهي:[2]

- **البطالة الإحتكاكية** : هي نوع مؤقت من أنواع البطالة، حيث يشمل أولئك الذين يبحثون عن أعمال أفضل من أعمالهم وتواكب التطورات التكنولوجية وانتقال الأفراد من منطقة إلى أخرى ويرى الإقتصاديين أنه لا يمكن القضاء عليها لأنها ستتكرر [3].
- **البطالة الهيكلية:** وهي تنجم عن الخلل الهيكلي لمجموعة السياسات الإقتصادية المطبقة في مجالات الإستثمار من ناحية، وسياسات التشغيل من ناحية أخرى[4]. وتحدث هذه البطالة، عندما تؤدي التغيرات في أنماط الطلب إلى عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة، أو عندما تتسبب هذه

[1] – صندوق النقد العربي ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، القاهرة ، سبتمبر 2003 ، ص 171 .
[2] – علي عبد لوهاب نجا ، مرجع سابق ، ص 17 .
[3] – مصطفى سليمان وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص 240.
[4] – البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى، العدد 00، السداسي الثاني ، 2004، ص 149.

التغيرات في عدم التوازن بين المطلوب والمعروض من العمال فيما بين المناطق المختلفة، فضلا عن حدوث تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات أو تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم أو التغيير في الهيكل العمري للسكان وزيادة نسبة صغار السن والإناث في القوة العاملة، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة[1]. ويمكن التمييز بين بعدين لهذا النوع من البطالة، ويتمثل البعد الأول في عدم التوافق بين مؤهلات العاطلين وخبراتهم وبين متطلبات الوظائف الشاغرة، أما البعد الثاني، فيتمثل في عدم التوافق الجغرافي بين أماكن التوظيف الشاغرة وأماكن الباحثين عنها.[2] وعلاج البطالة الهيكلية، ليس بالأمر الهين، حيث أنها تتطلب فترة طويلة نسبيا لمواجهتها، وهي الفترة التي خلالها يتم إعادة تعليم العمال العاطلين وتدريبهم لإكسابهم المهارات التي تتطلبها الوظائف الشاغرة والجديدة التي استحدثتها التغيرات الهيكلية.[3]

- **البطالة الدورية:** تعتبر البطالة الدورية، بطالة إجبارية ترتبط بتقلبات النشاط الإقتصادي – أو ما يسمى دورة الأعمال الإقتصادية – حيث تظهر عند تعرض بعض النشاطات الإقتصادية للإنكماش أو الركود أو التراجع على مستوى الإقتصاد ككل.[4] ويتطلب علاج البطالة الدورية، اتباع سياسات اقتصادية توسعية تهدف إلى زيادة مستوى الطلب الكلي من خلال تشجيع زيادة كل من الإستثمار والصادرات والإنفاق الحكومي و / أو إنقاص كل من الواردات والضرائب.[5]
- **البطالة الموسمية:** والتي تنتج عن توقف العمل لعدم توفر الإنتاج خلال فترة أو حقبة محددة،[6]. وهي تنشأ بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة [(*)]. ويمكن الحد من البطالة الموسمية عن طريق إيجاد وظائف أخرى كوسيلة تكميلية لدخل العائلة، حيث قد يصادف موسم الركود في صناعات موسمية موسم النشاط في صناعة أخرى.

[1]- مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 234.

[2]- رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، مطابع الرسالة، الكويت، 1997، ص ص: 30 – 31.

[3]– طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مرجع سابق، ص 301 .

[4]– أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، مبادىء الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 1997، ص 252.

[5]– مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 235.

[6]– زروق عثمان محمد، مرجع سابق، ص 13.

[(*)] أي أنها تنشأ نتيجة لتغير أو تذبذب الطلب على العمل تبعا لتذبذب مستوى الإنتاج.

– البطالة الإختيارية: وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بكامل إرادته واختياره دون إجبار أو إكراه، كتقديم استقالته من العمل أو تركه لتفضيله وقت الفراغ، أو لأنه يفكر في البحث عن عمل بظروف أحسن وأجر أفضل[1]. إذن تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل، إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم مثل: الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجور المتاحة وبعض المتسولين، وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية، ولا يرغبون في الإلتحاق بوظائف مماثلة ذات أجور منخفضة. غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع.[2]

* **البطالة المقنعة (المستترة):** تعتبر البطالة المقنعة من أبرز مظاهر الدول النامية، وهي تمثل تلك الحالة التي تتوفر فيها أيدي عاملة تفيض عن حاجة النشاط الإقتصادي، حيث تستنزف هذه الطاقة في أعمال لا تحقق أي إنتاج فعلي[3]. ويؤدي هذا العدد الفائض من العمال إلى تخفيض الإنتاجية الحدية للعمل (*)، وإلى درجة تصبح فيها الإنتاجية الحدية لوحدة العمل منعدمة وسالبة في بعض الأحيان.[4]

إن البطالة المقنعة توجد حيث يعمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم، أو في حالة وجود أعداد من العاملين في بعض القطاعات دون أن يترتب على وجودهم ناتج صافي أو إضافي، أو حتى أنه قد يترتب – أحيانا – على توظيفهم نقص الناتج الكلي، أي أنهم في حالة عمالة ظاهريا – فقط – بينما عملهم لا يسفر عن خلق سلع أو خدمات، وبالتالي، تكون إنتاجيتهم الحدية في الحالة الأولى صفرا وسالبة في الحالة الثانية (**).

[1] – صابر بلول، مرجع سابق، ص 259.

[2] – ناصر مراد، مكافحة مشكلة البطالة في الجزائر، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية، الجزء الثاني، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 26 إلى 28 أفريل، 2006، ص 346.

[3] – منى الطحاوي، إقتصاديات العمل ، مكتبة نهضة لشرق، القاهرة، 1995، ص 85.

(*) أشار " ديفيد ريكاردو " إلى البطالة المقنعة في عرضه " لقانون تناقص الغلة " الذي ينطبق على الدول الفقيرة والمتخلفة، ولكن هذا النوع انتشر في النظم الإشتراكية، وفي الجهاز الإداري، وفي وحدات القطاع العام خاصة في لدول النامية.

[4] – حسين عمر، الموسوعة الإقتصادية، دار النهضة لعربية، القاهرة، 1996، ص 58.

(**) تظهر هذه الحالة لظروف غير اقتصادية، عادة ما تكون ظروف اجتماعية أو سياسية.

ويمكن أن نوضح هذا النوع من البطالة في النشاط الزراعي، حيث يكون عرض عنصر الأرض ثابتا، بينما يزيد عرض عنصر العمل، مما يؤدي إلى حدوث ظاهرة تناقص الغلة وسريان قانون تناقص الغلة. وحتى يحدث هذا النوع من البطالة، لا بد من توافر عدة شروط أهمها:

– ثبات الكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج الأخرى ، و ثبات المستوى التكنولوجي المستخدم؛

– تغير الكمية المستخدمة من عنصر العمل، مع تماثل أو تجانس وحداتها المستخدمة.

فإذا توافرت هذه الشروط، ومع استمرار زيادة الكمية المستخدمة من عدد العمال، فإنه يترتب على ذلك حدوث ظاهرة تناقص الغلة، بمعنى أنه بعد أن يصل الناتج الكلي إلى أقصاه، يبدأ في التناقص مما يعني أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل أو لكل عامل جديد يتم تشغيله تكون سالبة. وهذا يعني أنه يمكن سحب عدد من العمال من العملية الإنتاجية، دون أن يترتب على ذلك تناقص في الناتج الكلي.

الشكل 7 : البطالة المقنعة

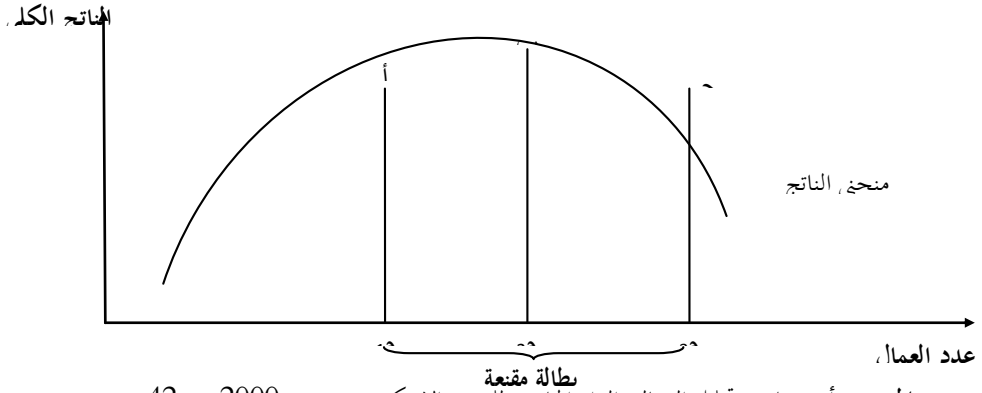

المصدر: أحمد ماهر، تحليل العمالة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص42.

يوضح لنا الشكل أعلاه دالة الناتج الكلي من القمح مثلا عند تشغيل أعداد مختلفة من عنصر العمل وقدر ثابت من عنصر الأرض. ونلاحظ أنه عند تشغيل عدد م1 من العمال، يمكن الحصول على أ م1 من الناتج الكلي من القمح، وعند تشغيل م2 من العمال، يظل الناتج الكلي من القمح ثابت كما هو، حيث يمكن الحصول على ب م2 (نلاحظ أن أ م1 = ب م2)، هذا يعني أن هذا القدر من وحدات عنصر العمل والتي تقدر بالمسافة م1 م2 إنتاجيتها الحدية تساوي صفرا والناتج الكلي ثابت لم يتغير. إذا هذا القدر من

وحدات عنصر العمل في حالة بطالة مقنعة، وإذا استمرينا في توظيف عدد أكبر من عنصر العمل وليكن م3، فنلاحظ أنه يترتب على ذلك نقص الناتج الكلي إلى جـ م3. وهذا يعني أن الإنتاجية الحدية لهذا القدر من وحدات عنصر العمل تساوي مقدارا سالبا، أي أنها في حالة بطالة مقنعة أيضا. وبالتالي فإن عدد العمال المقدر بالمسافة م1 م3 تمثل بطالة مقنعة، لأنها تمثل كمية العمل التي يمكن سحبها من العملية الإنتاجية دون أن يتأثر الناتج الكلي.[1]

ويمكن أن يكون للبطالة المقنعة مفهومين:

المفهوم الأول: ينصرف إلى الأفراد الذين يعملون، ولكن ليس بكامل طاقتهم، أو يعملون في أعمال إنتاجيتهم فيها أقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه في أعمال أخرى.

المفهوم الثاني: وهو الأكثر شيوعا، وهو ينصرف إلى الأفراد الذين يعملون في أعمال تكون فيها الإنتاجية الحدية للعمل ضئيلة جدا أو منعدمة، وقد تكون سالبة.

وتزداد البطالة المقنعة ظهورا وانتشارا في البلدان النامية، حيث تتميز بوجه عام بوفرة نسبية في عنصر العمل، بينما تكون فرص العمل فيها محدودة، بسبب ضيق مجالات الإنتاج عموما، مما يجعل الأفراد يشتغلون في أية أعمال حتى ولو كانت متدنية أو عديمة الإنتاجية، ومما يدعم ذلك الأمر، انخفاض المستوى التعليمي، وارتفاع نسبة الأيدي العاملة غير الماهرة. ولذا، فإن أسباب البطالة المقنعة، تكمن في طبيعة الإقتصاد النامي وخصائص بنيانه، حيث يكون الوزن النسبي للقطاع الصناعي محدود، وقدرته على امتصاص العمالة ضعيفة، وبالتالي، لا يوجد أمام فائض العمل، إلا الإلتجاء إلى القطاع الزراعي – بسبب الزيادة السكانية في الريف ونظام العائلة الممتدة فيه – أو إلى قطاع الخدمات الحكومية – لأسباب اجتماعية وسياسية مثل سياسة تعيين الخريجين – والتكدس فيهما، مما يجعل الأيدي العاملة في أنشطة هذين القطاعين تفوق الإحتياجات الفعلية لتلك الأنشطة.

ويلاحظ، أن البطالة المقنعة تمثل تبديدا لجزء مهم من القوة العاملة، حيث تستنزف هذه الطاقات في أعمال لا تفيد الإقتصاد، ولا يترتب عليها إضافات مهمة إلى الناتج الوطني، ومن ثم ، يمثل هذا النوع أخطر

[1] – قضية البطالة وتوفير فرص العمل، دراسات ووثائق، الجزء الأول، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، لقاهرة، 1996، ص 20.

أنواع البطالة، لأنه من الصعب حصرها والتعامل معها أو علاجها، ولا سبيل لعلاجها، إلا بخلق مجالات جديدة للإنتاج، يصاحبها فرص عمل حقيقية تستوعب فائض العمل في الأعمال المنتجة، وذلك من خلال تغيير بنيان الإقتصاد الوطني والتنويع في هيكله.

2.1.7. مفهوم ظاهرة الفقر:

ازداد الفقر في الثمانينات وأوائل التسعينات المنفرطين (خلال فترة صعود العولمة) أما الفقر عند المسنين والأطفال فيرتفع إلى نسبة مخيفة، بخاصة عند الأطفال الذين يعيش ون في أسر ليس فيها سوى أحد الأبوين، وما أكثرها في مجتمعات فقدت معاني المحبة واللطف والنظافة الأخلاقية.

1.2.1.7. تعريف الفقر:

ورد تعريف الفقر في معجم لسان العرب ه الحاجة و على أن هو ضد الغنى والفقير أسوء حالا من المسكين . واصطلاحا الفقير هو الشخص قليل المال .أما الفقر بمعناه الاقتصادي هو تلك الحالة المادية التي لا يستطيع الفرد من خلالها تحقيق الحد الأدنى لمتطلباته الأساسية، إما لعدم كفاية دخله أو لعدم وجود دخل على الإطلاق أما المعيار الدولي فهو يعرف الفقر عن طريق تحديد عتبة معينة لدخل الفرد حيث يعتبر البنك الدولي الفقر المدقع حصول الفرد على أقل من 1,90 دولار في اليوم، و بنا ء على الأسرة التي يقاس الفقر عادة تعيله وليس الفرد .يتم تعديل هذه العتبة لكل دولة حسب قوتها الشرائية باستخدام تعادلات القوة الشرائية PPA حتى نتمكن من مقارنة البيانات بشكل عادل وف قا لمستوى المعيشة لكل منها. يقسم المفكر الإسلامي الدكتور محمد شوقي الفنجري الفقراء في المجتمع إلى 3 طوائف على النحو التالي:

– الفقير الذي بإمكانه أن يعمل ويكسب ويكفي نفسه بنفسه، فهو يملك قدرة بدنية وعقلية، لكنه يفقتر إلى رأس المال أو أداة الصنعة، وهذا النوع يعطى من الزكاة بقدر ما يسد حاجته فيمكنه من العمل والكسب، ويغنيه عن سؤال الناس إلى الأبد، فلا يحتاج الزكاة مرة أخرى، لأن مشروعه سيدر عليه دخلا كافيا، فهو المسؤول الأول والأخير عن الإنتاج والربح والخسارة.

– الفقير الذي بإمكانه أن يعمل ويسد حاجته وحاجة آل بيته، لكنه فرغ نفسه ووقته وجهده لعبادة الله جل وعلا، ومما لا شك فيه أن العبادة فريضة، لكن العمل عبادة أيضا، وكل شيء بمقدار، فهذا النوع لا

يعطى من الزكاة دينار اواحدا، بخلاف الفقير المتفرغ للعلم إذا تعذر عليه الجمع بين العمل والدراسة فإنه يعطى بقدر ما يساعده على أداء مهمته.

– الفقير العاجز غير القادر على الكسب بسبب مرض أقعده، أو كبر سن، أو بله، أوصغر سن كاليتيم، وهذا النوع يُصرف له من الزكاة ا رتب دوري منتظم إلى زوال سبب العجز، فمثلا إذا تعافى المريض يقطع راتبه، وعندما يكبر الطفل اليتيم يقطع راتبه وهكذا.

2.2.1.7. أسباب الفقر:

لآفة الفقر أسباب كغيرها من الآفات المنتشرة في وقتنا الحالي، وتنقسم هذه الأسباب لقسمين رئيسيين، وهما:

* **الأسباب الخارجية:** تتصل هذه الأسباب بالأحداث والتهديدات التي تتعرض لها الدولة من أي جهة خارجية، وفيما يأتي بعضها :اشتراك الدولة في صراعات ونزاعات لا نهائية، أخطر ما في ذلك الدخول في الحروب، العلاقات السياسة السيئة مع الدول الأخرى والتي لها دور في تفشّي ظاهرة الفقر .تع رض دولة معينة للغزو والاستعمار من قِبَل دولة أخرى، ويترتب على ذلك النهب والسلب لخيرات تلك البلاد دون رحمة.

* **الأسباب الداخلية:** هذه الأسباب موصولة بالدولة ذاتها وبالنظام السياسي المتّبع فيها، وله عدة أسباب، منها:

– انتشار النظام الجائر في دولة معينة مما يؤدي إلى شعور المواطنين بعدم الاستقرار، أي أن النظام السياسي الداخلي يلعب دورا هاما في التخلص من مشكلة الفقر.

– تصاعد التوترات والصراعات في الدولة، وغياب الأمن القومي السائد فيها.

– الصراعات الأهلية بين أفراد الدولة الواحدة.

– النيل من ثروات البلاد من قبل بعض أفراد البلاد أنفسهم بأشكال الفساد المتعددة.

– غياب حسن التصرف بالموارد الطبيعية التي تمتلكها البلاد لقلة التكنولوجيا أو رأس المال، والذي من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم مشكلة الفقر.

للفقر تأثير واسع، إذ إنه لا يؤثر على فئة دون أخرى، بل هو آفة ممتدة إلى كافة أجزاء المجتمع، يسبب الشقاء لصاحبه، ويصل تأثيره إلى الجوانب النفسية والجسدية لأي شخص، فيهلك القوة الإبداعية والإنتاجية التي يتمتع بها ويجعل حياته دون هدف، وفي نتائج لبحوث اجتماعية وسكانية ذكر بأنه يوجد ارتفاع ملحوظ في إجمالي الانتحار والمرض والوفيات والجريمة والجنوح وعدم الالتحاق بالمدارس والتسرب المدرسي وتفشي الجهل عند الفقراء. فتشير هذه النتائج أيضا إلى تميّز الفقراء وذوي الحاجة بنماذج مخصصة لكل من المرض والوفاة والانحراف المجتمعي، إذ يموت أغلب الفقراء نتيجة للأمراض الطفيلية والإنتانية والأمراض الناتجة عن سوء التغذية أو تدنيها، في حين هم أكثر الفئات احتمالية للإصابة بمخاطر الحروب والكوارث والمجاعات، وللفقر أيضا دور في تنمية المشاعر السيئة عند الفقراء من حسد وغيرة وشعور بمرارة تقود للإنقاص من الذات في كثير من الأحيان.

2.7. طرق قياس البطالة والفقر:

في المبحث السابق تطرقنا إلى أهم الجوانب النظرية والتحليلات الإقتصادية التي تطرقت إلى البطالة والفقر، في هذا المبحث سنتطرق إلى أهم طرق قياس كل منهما.

1.2.7. قياس البطالة:

يمكن قياس البطالة وفقا للتعريف الرسمي والعلمي للبطالة، وهذا من خلال الفرعيين المواليين، واعتمادا على المفاهيم السابقة.

1.1.2.7. قياس البطالة وفقا للتعريف الرسمي للبطالة:

يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة وذلك وفق المعادلة التالية:[1]

[1] – بن حمودة محبوب، قراءة في ظاهرة البطالة في العالم العربي، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية، الجزء الأول،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 26 إلى 28 أفريل، 2006، ص 68.

ويشير مصطلح قوة العمل هنا، إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة.[1] أي أن قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة.

غير أن هذا المقياس الرسمي وجهت له انتقادات كثيرة، أهمها:[2]

– تفتقر الأجهزة المعنية بقياس البطالة في الدول العربية إلى وجود الآلية الدقيقة لتحديد حجمها وقياسها ويرجع ذلك إلى: صعوبة بيان الفئة العمرية المحددة في التعريف، عدم ضبط الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل، كيفية التعامل إحصائيا مع الخريجين الجدد وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة، تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة ...إلخ.

– صعوبة قياس اقتصاد الظل (الإقتصاد الخفي أو الأسود أو الموازي)، حيث لا تدخل أنشطة هذا الإقتصاد في الإحصاءات الرسمية خاصة في الدول النامية.

– يؤخذ على هذا المقياس الرسمي للبطالة أنه يركز على البطالة الصريحة (السافرة) فقط، ويهمل كافة الأنواع الأخرى غير الصريحة للبطالة.[3]

2.1.2.7. المقياس العلمي للبطالة:

وفقا لهذا المقياس، فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع، عندما يكون الناتج الفعلي في الإقتصاد معادلا للناتج المحتمل، وبالتالي، يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي. بينما إذا كان الناتج الفعلي في الإقتصاد أقل من الناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة، يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي، ويحدث ذلك إما بسبب عدم الإستخدام الكامل لقوة العمل و / أو بسبب عدم الإستخدام الأمثل لها.

[1] – ساسية خضراوي، سليمة عبيدة، قياس البطالة حسب المعايير الدولية مع الإشارة إلى مشاكل قياسها في الدول العربية، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية، الجزء الأول، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 26 إلى 28 أفريل، 2006، ص141.
[2] – علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص ص: 12 –14.
[3] – ساسية خضراوي، سليمة عبيدة، مرجع سابق، ص ص: 147 –148 .

والإستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه بالإنتاجية المتوسطة المحتملة، وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع، وبالتالي، فإن:

الناتج المحتمل = قوة العمل × الإنتاجية المتوسطة المحتملة

ن م = ق × ج م (1)

إذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به، ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار وليكن 05 % مثلا.[1] يصبح لدينا: قوة العمل المحتسبة = 0.95 (من قوة العمل الكلية). ومن ثم، فإن الناتج المحتمل هو ذلك الناتج الذي يتم الحصول عليه من تشغيل 95 % من قوة العمل تشغيلا كاملا و أمثلا.

ن م = 0.95 ق × ج م (2)

ولدينا: الناتج الفعلي = قوة العمل × الإنتاجية المتوسطة الفعلية.

إذن: ن ف = 0.95 ق × ج ف (3)

ولدينا أيضا: فجوة الناتج = الناتج المحتمل – الناتج الفعلي

أي : ف ن = ن م – ن ف (4)

وتعرف فجوة الناتج بأنها تمثل قيمة الناتج المفقود نتيجة لعدم استخدام موارد المجتمع استخداما كاملا و/أو أمثلا. و من المعادلتين (3) و (4) يصبح لدينا:

ف ن = 0.95 ق × ج م – 0.95 ق × ج ف

أي ف ن = 0.95 ق (ج م – ج ف) (5)

ويمكن تحويل فجوة الناتج المقاسة بوحدات نقدية إلى فجوة بطالة مقاسة بوحدات عمل، وذلك من خلال قسمة المعادلة رقم (5) على الإنتاجية المتوسطة المحتملة (ج م) .

[1] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص ص: 15 – 16.

إذن :

$$\text{فجوة أو حجم البطالة} = \frac{\text{فجوة الناتج}}{\text{ج م}}$$

$$1.\ \text{ف ب} = \frac{\text{ف ن}}{\text{ج م}} = \frac{\mathbf{0.95}\text{ق}\left(\text{ج م}.\ \text{ج ف}\right)}{\text{ج م}}$$

$$\text{فجوة أو حجم البطالة} = 0.95\ \text{ق}\left(1 - \frac{\text{ج ف}}{\text{ج م}}\right) \quad (6)$$

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}}$$

إذن يصبح لدينا :

$$\text{معدل البطالة (م ب)} = \frac{\mathbf{0.95}\ \text{ق}\left(\frac{\text{ج ف}}{\text{ج م}} - \mathbf{1}\right)}{\mathbf{0.95}\ \text{ق}}$$

أي أن :

$$\text{معدل البطالة} = 1 - \left(\frac{\text{ج ف}}{\text{ج م}}\right) \quad (7)$$

والمعادلة رقم (7) تمثل معدل البطالة وفقا للمقياس العلمي، وهذا المقياس يأخذ في حسبانه كافة أنواع البطالة في المجتمع سواءا كانت سافرة أو جزئية أو مقنعة.

2.2.7. قياس الفقر:

يستند قياس الفقر غالبا إلى مؤشر أساسي وحيد وهو الدخل، لكن يعاني هذا النهج من العديد من الانتقادات حيث انه يقدم صورة جزئية عن الفقر بكونه يركز على الجانب المالي فقط.

مع تطور النظرية الاقتصادية والاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي وظهور الاقتصاد التضامني خلال الثمانينيات والتسعينيات، ظهرت احتياجات وتحديات جديدة . خلال الآونة الأخيرة اعتمد عددا من الاقتصاديين على دلائل ملموسة تبين أن النمو لا يقلص دائما من مستوى الفقر، وأن زيادة الثروة لا تفيد بالضرورة تحسن مستويات المعيشة.[1]

1.2.2.7. قياس الفقر اعتمادا على الذحل فقط:

يوجد طريقتان رئيسيتان لقياس الفقر في المجتمعات، وهما:

– الطريقة المطلقة: والتي تضع حدًا أدنى للدخل يجب على كل فرد تحصيله لتحقيق مستوى معقول من المعيشة، ويصنف كل مَن يقع دون هذا المستوى فقي اً ر، وتجدر الإشارة إلى أن خط الفقر أو مستوى الفقر يختلف من مجتمع إلى آخر، بل يتغير داخل المجتمع نفسه تبعًا للتغي ا رت التي تط أ ر على بنية المجتمع، وطاقته الإنتاجية، ومستواه التكنولوجي.

– الطريقة النسبية: والتي تتعامل مع الفقر على أنه أمر نسبي، إذ يرتبط خط الفقر بمعدل توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فكل من يشكل 20- 25% من أفقر سكان المجتمع يصنف فقيرا، وأما النسب الأخرى فلا تدخل في عداد الفقراء بغض النظر عن مستواها المعيشي، أو مقدار الدخل الذي تعتمد عليه.[2]

من بين الاقتصاديين الخبير الاقتصادي و الفيلسوف Amartya Sen الذين فسروا الفقر ، حيث قدمت أعماله نظرة جديدة فيما يخص اللامساواة و العدالة الاجتماعية . ووفقا لمنظور القدرات الذي وضعه، يعرف Sen الفقر بأنه الحرمان من الاحتياجات الأساسية و "**القدرات**" التي تسمح للفرد بالعيش بكرامة والتمتع بحقوق أساسية وحريات جوهرية.

يشير Sen إلى مفهوم "القدرة Capability" كقدرة الأفراد على تنفيذ الأنشطة الأساسية، وهي القدرة على تلبية الاحتياجات الغذائية، القدرة على التعلم، القدرة على التنقل، القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية، إلخ . وتبعا لهذا التعريف، فإن التنمية لا تتحقق من خلال زيادة الدخل فحسب، بل أيضا من خلال قدرات الناس المتزايدة .

[1]- Kanbur R, Income Distribution and Development, in Atkinson, A. Bourguignon, Handbook of Income Distribution, Volume 1, New York: Elvesier, 2000, pp. 791-841.

-[2]

كما يرى Sen أن الحرمان من القدرة يمثل مقياسا للفقر أكثر اكتمالا من مقياس الدخل، إذ يغطي أبعاد معينة من ظاهرة الفقر قد لا تحيط بها الإحصاءات الكلية .لذلك دعا Sen إلى صياغة نظرة أكثر شمولا للفقر وعدم المساواة والتنمية بُغية إعداد سياسات ملائمة تسهم إسهاما حقيقيا في تحقيق أقص ى درجة من حرية الفرد واختياره[1]، ومنه تم تطوير مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد بعد سنوات لاحقة والذي سنذكره في الفرع الموالي.

2.2.2.7. دليل الفقر المتعدد الأبعاد:

تم إنشاء مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد IPM في عام 2010 من قبل مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية OPHIلصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD).

بينما يقوم مؤشر التنمية البشرية بقياس متوسط الإنجازات، يعمل دليل الفقر المتعدد الأبعاد على قياس أوجه الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية، يستعمل هذا المؤشر بشكل رئيسي في البلدان النامية حيث يقيس أبعاد الفقر في أكثر من 100 دولة وهو يحدد الحرمان المتعدد الذي يعاني منه الفرد أو الأسرة من حيث **الصحة والتعليم ومستوى المعيشة**، وذلك باستخدام البيانات الجزئية من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، كما يسمح هذا المؤشر بإجراء مقارنات بين البلدان النامية وأيضا داخل نفس البلد حسب المجموعة العرقية والمناطق، أو وفقا لسمات أساسية أخرى للأسرة أو المجتمع.[2]

– أبعاد مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد: يتألف دليل الفقر المتعدد الأبعاد من ثلاثة أبعاد (3) وعشرة (10) مؤشرات فرعية للفقر، بعد التعليم له مؤشران، وكذا البعد الصحي. أما بُعد مستوى المعيشة فيشمل ستة مؤشرات، الجدول أدناه يوضح أبعاد ومؤشرات الحرمان فيما يتعلق بالفقر الأسري.

فبفضل دليل الفقر المتعدد الأبعاد (IPM) يمكن تحديد النقص أو الحرمان في وقت واحد، قام مصممو هذا المؤشر المركب الجديد بتقييم **الأبعاد الثلاثة بالتساوي** (الثلث لكل منها)، لكنهم أعطوا أوزان مختلفة للمؤشرات. يبلغ وزن مؤشري التعليم والصحة لكل منهما $\frac{1}{6}$ (مجموع الأوزان للمؤشرين يساوي إذن الثلث) في حين يبلغ وزن كل مؤشر من مؤشرات مستوى المعيشة الست $\frac{1}{18}$ (مجموع أوزان هذه المؤشرات يساوي أيضا الثلث).

[1]- Sen A., Commodities and Capabilities, Elsevier Science Publishers, Oxford. And Sen A. (1992). Inequality Re-examined, Clarendon Press, Oxford. 1992.

[2]- بن حبيب لامية، مرجع سابق، ص ص90-93.

يتم تعيين درجة حرمان كل شخص وفقا لحرمان أسرته في كل من المؤشرات العشرة، وبالتالي فإن المؤشرات تسمح بحساب المستويات والحالات المختلفة للحرمان، ومن ثم، تعتبر الأسرة في حرمان معيشي إذا لم تلبي احتياجاتها الأساسية، إن تقييم الفقر المتعدد الأبعاد يستخدم بيانات على مستوى الأسرة، ومع ذلك فالفرد هو وحدة التحليل المعتمدة، وتستخلص كافة النتائج كنسبة إلى إجمالي عدد السكان في البلد المعني أو في مجموعة البلدان موضع الدراسة.[1]

[1]- بن حبيب لامية، مرجع سابق، ص ص90-93.

الجدول 9: أبعاد ومؤشرات الحرمان فيما يتعلق بالفقر الأسري

البعد	المؤشر	محروم إذا...	الوزن
الصحة	التغذية	أي شخص بالغ أقل من 70 سنة من العمر، أو أي طفل (عمره ما بين يوم و 59 شهرا) يعاني نقصا في التغذية يحدد في ضوء العلاقة بين الوزن و العمر.	$\frac{1}{6}$
	وفيات الأطفال	أي طفل في الأسرة بالغ أقل من 18 سنة توفي خلال فترة السنوات الخمس السابقة للمسح.	$\frac{1}{6}$
التعليم	سنوات الدراسة	لا يوجد في الأسرة فرد من البالغين 12 سنة أو أكثر أكمل ست سنوات دراسية.	$\frac{1}{6}$
	حضور المدرسة	أي طفل في سن المدرسة لا يذهب إلى المدرسة حتى سن إتمام الصف الثامن.	$\frac{1}{6}$
المستوى المعيشي	الكهرباء	الأسر لا تملك الكهرباء.	$\frac{1}{18}$
	الصرف الصحي	لا تستطيع الأسر الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة (وفقا لإرشادات أهداف التنمية المستدامة)، أو تم تحسينها لكنها مشتركة مع أسر أخرى.	$\frac{1}{18}$
	مياه الشرب	ليس لدى الأسرة إمكانية للوصول لمياه شرب آمنة (وفقا لإرشادات أهداف التنمية المستدامة) ، أو أن مياه الشرب الآمنة تبعد ثلاثين دقيقة أو أكثر ذهابا وإيابا سيرا على الأقدام	$\frac{1}{18}$
	المسكن	هناك عنصر واحد على الأقل من العناصر السكنية الثلاثة (الأرضية أو الجدران أو السقف) مصنوع من رمال أو روث أو طين، والسكن ليس له سقف أو جدران ؛ يتم بناء السقف أو الجدران باستخدام مواد طبيعية مثل القصب، النخيل، الطين، التراب، العشب، القصب، البلاستيك، خشب خام، ورق كارتوني، قماش أو خيمة	$\frac{1}{18}$
	وقود الطهي	الطهي يعتمد على الروث أو الخشب أو الفحم.	$\frac{1}{18}$
	ملكية الأصول	لا تمتلك الأسرة سيارة أو شاحنة ولا تملك أكثر من أحد الأصول التالية :جهاز إذاعي أو تلفزيوني أو هاتف أو كمبيوتر أو عربة أو دراجة أو دراجة نارية أو ثلاجة.	$\frac{1}{18}$

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019 ، 2020، ص 11.

– قياس دليل الفقر المتعدد الأبعاد : تعتبر الأسرة فقيرة إذا كان تحليل المؤشرات يبين أنها محرومة من الخدمات الأساسية التي يزيد مجموعها المرجح عن 33% من جميع الحرمان المدروسة، وتعد أيضا أنها "فقيرة متعددة الأبعاد" إذا عانت من الحرمان فيما لا يقل عن 3 من الخصائص العشر التي تغطيها المؤشرات.

– المرحلة الأخيرة من إنشاء دليل الفقر المتعدد الأبعاد: هي تجميع المعلومات في مقياس واحد، فيتضمن مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد قياسين وهما:

– **نسبة الفقراء :** هي نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية فقيرة، سواء كانت تعاني من الفقر أم الفقر المدقع، إلى إجمالي السكان و يرمز لها بحرف **H** أي: $H = \frac{q}{n}$

حيث:

q: تمثل عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، **n:** تمثل مجموع السكان.

– **شدة الفقر**: تمثل متوسط مستوى حرمان الأشخاص المصنفين كفقراء، والذي يحتسب من خلال جمع أوزان مؤشرات الحرمان لجميع الفقراء ثم قسمة حاصل الجمع على العدد الإجمالي للفقراء، و يرمز لها بحرف **A** حيث:

$$\mathbf{A} = \frac{\sum_1^q \mathbf{c}}{\mathbf{q}}$$

حيث **c**: تمثل مستوى الحرمان التي تعاني منه الأسر الفقيرة[1].

ومنه يتم حساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد بضرب نسبة الفقراء (**H**) في شدة الفقر (**A**) ويعبر عنه رياضيا كما يلي: $\mathbf{IPM = H \times A}$

تنبغي الإشارة إلى أن مؤشرات الفقر والتي تتمثل في نسبة الفقراء، وشدة الفقر تعرض عادة كنسبة مئوية، في حين أن دليل الفقر المتعدد الأبعاد يعرض كعدد عشري قيمته تتراوح ما بين 0 و 1 حيث كلما اقتربنا من 1 كلما كانت نسبة الأسر الفقيرة أكبر.

3.2.2.7. **مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد في العالم والجزائر:**

يعرض تقرير التنمية البشرية لعام 2019 تقديرات ل 107 دولة نامية تخص 5.9 مليارات نسمة (أي 75.6% من الإجمالي العالمي) في البلدان المشمولة، يعيش حوالي **1,3** مليار شخص في فقر متعدد الأبعاد بين عامي 2008 و 2019، أي ما يعادل 22% من إجمالي سكان البلدان النامية و 16% من الإجمالي العالمي.

ومن المتوقع أن ترتفع معدلات الفقر المدقع في العالم لأول مرة منذ أكثر من 20 عاما حيث أدت الاضطرابات الناشئة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد–19) إلى تفاقم الفقر وتدهور المستوى المعيشي في عدة مناطق في العالم وتباطؤ التقدم المحرز في جهود الحد من الفقر. هذا الوضع يستدعي وضع مجموعة من السياسات التي تتصدى للفقر تصديا شاملا، بالإضافة إلى تحسين الإنفاق الحكومي، بما يمكن من وضع خطة متكاملة تسمح بالوصول إلى سياسات اجتماعية ناجحة تضمن حياة كريمة وتكافلا اجتماعيا واستقرارا اقتصاديا، والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المنشودة.

[1]- بن حبيب لامية، مرجع سابق، ص ص90-93.

بالنسبة للجزائر، يشير دليل الفقر المتعدد الأبعاد إلى قيمة 0,008 في سنة 2019 حيث تمثل نسبة الفقراء 2,1%من إجمالي السكان وشدة الفقر تقدر ب . 38,8% وحسب نتائج دراسة حديثة حول الفقر المتعدد الأبعاد فق معدل الفقر في الجزائر ب 14,6%. [1]

خلاصة:

على ضوء ما سبق، يمكننا القول أن مفهوما البطالة والفقر عرفا العديد من التحولات عبر السنوات الأخيرة، ومع تزايد وتيرة التطور التكنولوجي ستغير من مفهومهما أكثر وأكثر وسنرى أنواع أخرى من البطالة والفقر خاصة مع الذكاء الإصطناعي واستخدام الآلات والروبوتات محل الإنسان.

أسئلة وتطبيقات حول الفصل الخامس:

1– قارن بين البطالة الدورية والموسمية؟

2– ماهي الفجوة الإنتاجية؟

3– كيف يمكن قياس البطالة من خلال الدخل؟

4–كيف حددت النظرية الإقتصادية مفهوم القوة العاملة؟

5– مثال تطبيقي عن قياس معدل البطالة: إذا كان الإقتصاد يتكون من 750.000 شخص، منهم 475.000 شخص عامل و 25.000 شخص عاطل، **المطلوب:** –أحسب نسبة التشغيل –أحسب نسبة البطالة

الحل: 1– حساب القوة العاملة: هي كل شخص قادر عن العمل ومنه:

$$500.000 = 25.000 + 475.000$$

2– معدل التشغيل: $\frac{475.000}{500.000} \times 100 = 95\%$

3– معدل البطالة: إما 1– 0.95 =0.05 أو نطبق نفس المعدل السابق لكن نستخدم عدد البطالين وهذا وفقا لما يلي: $\frac{25.000}{500.000} \times 100 = 5\%$

6– مثال تطبيقي عن قياس دليل الفقر المتعدد الأبعاد: لتكن البيانات التالية لدولة ما:

البعد	المؤشر	الوزن	الأسر المعيشية			
حجم الأسرة المعيشية			1	2	3	4

[1]- بن حبيب لامية، مرجع سابق، ص 97

		4	7	5	4	
الصحة	التغذية	0	0	1	0	$\frac{1}{3}$ /2= %16.7
	وفيات الأطفال	1	1	0	1	$\frac{1}{3}$ /2= %16.7
التعليم	سنوات الدراسة	1	0	1	0	$\frac{1}{3}$ /2= %16.7
	حضور المدرسة	0	0	0	1	$\frac{1}{3}$ /2= %16.7
المستوى المعيشي	الكهرباء	1	0	1	1	$\frac{1}{3}$ /6= %5.6
	الصرف الصحي	0	0	1	0	$\frac{1}{3}$ /6= %5.6
	مياه الشرب	0	0	1	0	$\frac{1}{3}$ /6= %5.6
	المسكن	0	0	0	0	$\frac{1}{3}$ /6= %5.6
	وقود الطهي	1	1	1	1	$\frac{1}{3}$ /6= %5.6
	ملكية الأصول	0	1	0	1	$\frac{1}{3}$ /6= %5.6

المطلوب : – أحسب قيمة دليل الفقر المتعدد الأبعاد لهذه الدولة.

الحل:

1– الحساب المرجح لحرمان الأسرة:

الأسر المعيشية	1	2	3	4
درجة الحرمان الفردي c (مجموع لكل حالة حرمان مضروبة في الوزن) لكل فرد من أفراد الأسرة المعيشية	%5.6*1+%16.7×1 =%22.3	%5.6×4+%16.7×3 =%72.5	%5.6×4+%16.7×1 =%39.1	%5.6×2+%16.7×2 =%50.2
هل الأسرة تعاني من فقر متعدد الأبعاد؟ $C \geq 33\%$	**لا**	نعم	نعم	نعم

2– حساب نسبة الفقراء(H) :

$$H = \frac{q}{n} = \frac{7+5+4}{4+7+5+4} = 0.800$$:

هذا يعني أن **80%** من سكان العينة يعيشون في أسر معيشية فقيرة.

.

3– حساب شدة الفقر (A) :

$$\mathbf{A} = \frac{\sum}{}$$

هذا يعني أن الفقير يعاني من الحرمان في 56% من المؤشرات المرجحة.

4– حساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد(IPM)

$$\mathbf{IPM} = H * A$$
$$\mathbf{IPM} = 0{,}800 * 0{,}564$$
$$\mathbf{IPM} = 0{,}451$$

7– تمرين عن قياس معدل البطالة: إذا كان الإقتصاد يتكون من 2.5 مليون شخص، منهم 500.000 شخص عامل و 300.000 شخص عاطل، **المطلوب:** –أحسب نسبة التشغيل –أحسب نسبة البطالة

* إذا علمت أن متوسط دخل الشخص في هذا الإقتصاد هو 340.000 و.ن، **المطلوب:** – أحسب مستوى الأجور لكل الإقتصاد

* أضف إلى تحليلك أن متوسط مؤشر العام للأسعار هو 5%. **المطلوب:** – حساب الأجر الحقيقي. – ما هي اقتراحتك لهذا الإقتصاد.

8– تمرين عن قياس دليل الفقر المتعدد الأبعاد: لتكن البيانات التالية لدولة ما:

البعد	المؤشر	الوزن	الأسر المعيشية			
			1	2	3	4
حجم الأسرة المعيشية			3	8	7	2
الصحة	التغذية	$\frac{1}{3}$ /2= 16.7%	0	0	1	0
	وفيات الأطفال	$\frac{1}{3}$ /2= 16.7%	1	1	0	1
التعليم	سنوات الدراسة	$\frac{1}{3}$ /2= 16.7%	0	1	1	0
	حضور المدرسة	$\frac{1}{3}$ /2= 16.7%	1	1	1	0
المستوى المعيشي	الكهرباء	$\frac{1}{3}$ /6= 5.6%	0	1	1	0
	الصرف الصحي	$\frac{1}{3}$ /6= 5.6%	0	0	1	0
	مياه الشرب	$\frac{1}{3}$ /6= 5.6%	0	1	1	0
	المسكن	$\frac{1}{3}$ /6= 5.6%	0	1	0	0

	وقود الطهي	$\frac{1}{3}$ /6= 5.6%	1	1	1	1	0
	ملكية الأصول	$\frac{1}{3}$ /6= 5.6%	0	1	0	1	1

المطلوب : – أحسب قيمة دليل الفقر المتعدد الأبعاد لهذه الدولة.

8. مؤشرات نوعية الحياة

تمهيد:

كما أشرنا في الفصول السابقة، لم تعد أهداف التنمية قاصرة على تعظيم نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي و إشباع الحاجات الأساسية له ورفع مستوى المعيشة وتقليص الفقر ونشر الرفاه، بل تعدى هذا كله إلى توسيع خيارات البشر المرتبطة بالقدرات (تعليم، تدريب ،صحة، انتاج...) إلى جانب إطلاق الحريات العامة والسياسية، فكل ذلك يؤدي في النهاية إلى تمكين الأفراد من صياغة نوع الحياة التي يرغبون بها و ذلك من خلال إحداث نقلة نوعية في منظور التنمية، فلا ينظر إلى التنمية بمعزل عن نوعية الحياة.

ومنه يهدف هذا الفصل لتتبع مفهوم نوعية الحياة عبر الزمن للوصول ومعرفة الأطر النظرية التي نشأ من خلالها، إلى جانب تبيان مؤشراتها الموضوعية و الذاتية.

1.8. التقديم النظري لنوعية الحياة:

يعتبر مفهوم جودة الحياة من المفاهيم الصعبة الاحاطة بها لما تحمله من جوانب متعددة ومتفاعلة وهي من أكثر المفاهيم شيوعا وبحثا.

1.1.8. مفهوم نوعية الحياة:

نوعية أو جودة الحياة من المفاهيم الحديثة نسبيا التي لاقت اهتماما كبيرا في العلوم الطبيعية والانسانية على سبيل المثال علم البيئة، الصحة، الطب النفسي، الاقتصاد ،السياسة ،الجغرافيا ،علم النفس ،علم الاجتماع، التربية، الادارة وغيرها حيث لم يحظ أي مفهوم بتبن واسع على مستوى الاستخدام العلمي و العملي العام في حياتنا اليومية وبهذه السرعة مثلما حدث لمفهوم نوعية الحياة، سنتطرق هنا إلى تشكل مفهوم نوعية الحياة وتعريفها.

1.1.1.8. نشأة مصطلح نوعية الحياة:

ترجع نشأة مفهوم نوعية الحياة في بعض الأدبيات إلى القرن الثامن عشر، حيث أصبح الاهتمام بالحياة ذاتها وتحقيق الذات والسعادة من القيم الأساسية فالمجتمع من هذا المنطلق هو أداة لإمداد المواطنين بالاحتياجات المطلوبة للحياة الجيدة.

حسب فينوهوفان تم ترسيخ هذا المفهوم في القرن التاسع عشر من خلال فكرة "أن أفضل مجتمع هو الذي يوفر لأكبر عدد من أفراده أكثر سعادة ممكنة."

ومع بدايات القرن العشرين كانت هناك محاولات للإصلاح الاجتماعي والتأثير في تطوير حال الرفاه حيث تم تعزيز الجهود التي تؤدي إلى خلق مجتمع أفضل في مكافحة مثلث الرعب وهو الجهل والفقر والمرض، نتيجة لذلك فإن التقدم المحرز كان يقاس بالتعليم والتحكم في الأمراض الوبائية والتخلص من الجوع وتركزت الجهود حول خلق مجتمع الرفاه والذي يؤمن حياة جيدة لكل فرد و على وجه الخصوص مستوى المعيشة المادي.

كما يرجع البعض نشأة مفهوم نوعية الحياة إلى كتابات كارل ماركس التي اهتمت بالفروق في أسلوب الحياة لدى الطبقات الاجتماعية المختلفة.

وخلال حقبة الستينات من القرن الماضي ربط البعض ظهور مفهوم نوعية الحياة بنمط معين تميز بالترف والذي حققته المجتمعات التي عاشت نموا اقتصاديا لسنوات واستطاعت أن تحل جميع المشاكل المعيشية لغالبية سكانها أي أن مفهوم نوعية الحياة يعني في مضمونه التميز والتفرد في الأشياء.

ومع التوسع في مفهوم دولة الرفاه في معظم دول الغرب خلال عقد الستينات والتي ربطت محددات النمو الاقتصادي بالأجندة السياسية، حيث كان مفهوم نوعية الحياة متناغما مع النظام السياسي الاقتصادي السائد في دول الغرب الصناعية والذي كان هدفه هو انتاج السلع التي من شأنها تحقيق نوعية الحياة الأفضل.

كما طرح المفهوم الجديد لنوعية الحياة كبديل للتساؤل المتزايد حول غنى المجتمع لكنه الأكثر تعقيدا كما يستشهد بمقولة الرئيس السابق ليندون جونسون والتي تعرف المجتمع العظيم بأنه هو ذلك المجتمع الذي يهتم بالكيفية وليس بالأعداد، ليس بالكم ولكن بنوعية الحياة.

ومع بداية السبعينات اتخذ مفهوم نوعية الحياة اتجاها يعبر عن عدم الرضا عن الوضع القائم و هو رفضه للمجتمع الاستهلاكي معارضا لفكرة الكم ومؤيدا لفكرة الكيف ما دام التغيير لا يمثل تعديلا جوهريا في الدعائم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام.[1]

[1]- أحمد عبد العزيز احمد البقلي، مفهوم نوعية الحياة: النشأة و التطور، ورقة بحثية مقدمة إلى معهد التخطيط القومي، مركز الديموغرافي، المؤتمر السنوي 43 قضايا السكان والتنمية، لوقائع وتحديات المستقبل ما بعد 2015، لقاهرة 18/17 ديسمبر 2014.

وفي هذا الوقت طرح مصطلح نوعية الحياة من جانب المهتمين بالأبعاد البيئية والايديولوجية لنوعية الحياة والتي تهتم بتأثير النظام الاقتصادي والاجتماعي على البعد البيئي لنوعية الحياة.

2.1.1.8. تطور وانتشار مصطلح نوعية الحياة:

تباينت محاولات تعريف مفهوم نوعية الحياة باختلاف الأطر النظرية التي أفرزت تعريفات هذا المفهوم حيث صنفت الأطر النظرية إلى ثلاثة مناحي رئيسية أولها المنحى الإجتماعي والأنثروبولوجي وثانيها المنحى النفسي وثالثها المنحى الطبي.

ففي المنحى الأول وفي محاولة لبناء نظام المؤشرات الاجتماعية طور بعض علماء الاجتماع و علم النفس مقاييس ذاتية للرفاه تنتمي إلى نوعية الحياة كما طور مقياس الرضا عن الحياة في عام 1961 على يد..... مع وجوب ذكر أن هناك تجارب سابقة منذ عام 1957.

وفي المنحى الثاني فإن لعلم النفس السبق في فهم وتحديد المتغيرات المؤثرة في نوعية حياة الإنسان ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى كون نوعية الحياة في النهاية هي تعبير عن الادراك الذاتي لنوعية الحياة.
كما أن تقييم الفرد للمؤشرات الموضوعية التي سنتناولها لاحقا في دراستنا كالدخل والسكن والعمل والتعليم يمثل في أحد مستوياته انعكاسا مباشرا لإدراك هذا الفرد لنوعية الحياة والذي يتوقف على مدى أهمية كل متغير من هذه المتغيرات بالنسبة للفرد وذلك في وقت محدد و ظروف معينة .

و تشير بعض الأدبيات النفسية إلى صعوبة صياغة تعريف محدد لنوعية الحياة للأسباب التالية:

* الحداثة النسبية للمفهوم على مستوى التناول العلمي.
* تطرق هذا المفهوم للاستخدام في العديد من العلوم.
* عدم ارتباط هذا المفهوم بمجال محدد من جوانب الحياة.

كما يعتبر البعض أن مفهوم نوعية الحياة ليس بالضرورة مرتبطا بمستوى التقدم الاقتصادي والتكنولوجي فنوعية الحياة هي تعبير ذاتي جدا عن رفاه الفرد أوشعوره بذلك الرفاه وهو مفهوم يستخدم ليغطي مفاهيم أخرى مثل الأمن، السلام، تكافؤ الفرص، المشاركة والرضا الذاتي وهي مشكلات صعبة القياس وتحتاج إلى اسهامات من علماء التغذية والتعليم وعلم النفس و الهندسة والاجتماع والصحة وغيرهم.[1]

[1] - أحمد عبد العزيز احمد البقلي، مرجع سابق، ص45.

أما في المنحى الثالث فقد استخدم مصطلح نوعية أو جودة الحياة في عام 1975 وأصبح جزءا من المصطلحات الطبية المستخدمة وفي أوائل الثمانينات بدأ استخدامه بصورة منهجية ومنتظمة عندما ارتبط المصطلح مع مرض الأورام لما واجه الأطباء مشكلة بأن علاج مرضى السرطان ذو تكلفة عالية وذلك بغرض زيادة المدى المتوقع لعمر هؤلاء المرضى فجودة الحياة قدمت مساهمة فعالة في الأبحاث المتعلقة بالعناية بالمرضى وتستخدم لتعكس مدى الاحترام المتزايد لأهمية كيفية شعور المريض ورضاه عن الخدمات الصحية المقدمةبجانب النظرة التقليدية التي تركز على نتائج المرض.[1]

2.1.8. ماهية نوعية الحياة:

اعتمد مفهوم نوعية الحياة في البدايات على المفاهيم المالية أو الاقتصادية، حيكان مفهوم نوعية الحياة مرتبطا بشكل أساسي بالدخل الوطني وحسابات الناتج، والتي كانت الأكثر شيوعا في قياس تقدم المجتمعات ونوعية حياة الناس وذلك بافتراض أن الأبعاد المالية والاقتصادية تتضمن الكثير من العوامل الأخرى.

1.2.1.8. تعريف نوعية الحياة:

ثم تغير مفهوم نوعية الحياة ليشتمل على بعض الجوانب الاجتماعية والبيئية والنفسية والتي تؤثر على رفاهية الانسان بحلول القرن الحادي والعشرين، حيث ارتفعت أسهم العوامل الأخرى غير المالية أو الاقتصادية في تحديد مفهوم نوعية الحياة، الأمر الذي وصل الى اعتراف دولي من خلال إعلان اسطنبول في 30 جوان 2007 بالحاجة إلى إجراء قياس التقدم الاجتماعي في كل بلد بأساليب تتجاوز المقاييس الاقتصادية التقليدية مثل الناتج المحلي الاجمالي للأفراد.

وفي عام 2009 تم التأكيد على أن البعد الاقتصادي لا يكفي لتحديد مفهوم نوعية الحياة، حيث صدر تقرير لجنة قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتي أنشئت من قبل رئيس الجمهورية الفرنسية.

وتلخيصا لما سبق، فإنه عادة ما يشير مصطلح نوعية الحياة إلى الدرجة التي تعتبر فيها حياة الشخص مرغوب فيها مقابل غير المرغوب فيها غالبا مع التركيز على عناصر حاردية مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[2]

[1] - أحمد عبد العزيز احمد البقلي، مرجع سابق، ص45.

[2] – لبنى عبد العزيز، نهى محمد عفت، مؤشرات جودة الحياة ودورها في زيادة المشاركة المجتمعية في عمليات الحفاظ الحضري، مجلة باحث، جوان 2019، ص 86.

وعلى الرغم من ذلك التداخل بين مفهوم جودة الحياة والمفاهيم ذات الصلة، هناك زخم من الأدبيات التي اهتمت بوضع تعريف لنوعية الحياة منها من يحاول تعريفها من خلال إبراز ما تتضمنه نوعية الحياة الجيدة (مثل السعادة، الرضا، الثروة، القيم والادراك) وأدبيات أخرى تعرفها من منظور المؤشرات الاجتماعية (الصحة، التعليم، السكن...الخ) وثالثة تعرفها بشكل غير مباشر من خلال تحديد العوامل التي تؤثر على نوعية حياة الأفراد.

لذا نجد أن هناك تنوع كبير في تعريف نوعية الحياة فتارة يتم تعرفها من خلال الوظيفة أو الخدمة المقدمة للأفراد وتارة اخرى من خلال المتغيرات أو المكونات التي تشكل بناء هؤلاء الافراد وفيما يلي نستعرض تعريفات نوعية الحياة في محاولة لتحليل تطورها الزمني:

– تعريف موسوعة ويكيبيديا: "نوعية الحياة هي مصطلح يستخدم لتقييم الرفاهة العامة للأفراد والمجتمعات"

– تعريف القاموس الحر:"نوعية الحياة هي الرضا الشخصي أو عدم الرضا عن الظروف الفكرية أو الثقافية التي يعيشها الانسان (تمييزا لها عن حالة الراحة)."

– تعريف قاموس ويبستر 1973:"يتضمن المتع وأساليب الحياة فهو يرى ضرورة تميز نوعية الحياة بخاصية القبول أو الابتهاج وكذلك الجمال والجاذبية المعنوية للحياة الواقعية كما يرى أن نوعية الحياة يجب أن تتضمن بعض المتع ووسائل الراحة ووسائل الجمال وهي الحياة السهلة والمقبولة أو السارة"

مما سبق وبعد تحليل التعاريف السابقة نستنتج أن تعريف موسوعة ويكيبيديا هو الأشمل مقارنة بالقاموس الحر وقاموس ويبستر الذي يمتد إلى مرحلة الإحساس بالسعادة.

2.2.1.8. التسلسل الزمني لتعريف نوعية الحياة:

نبدأ هنا في استعراض تعريفات نوعية الحياة وفق التسلسل الزمني ووفق المتاح من المصادر:

*** عقد الستينات:**

– تعريف جون قومان 1966 "نوعية الحياة هي عبارة عن المكونات الفيزيقية و الثقافية التي تتصل بالحياة الجيدة أو الرديئة والبيئات الجذابة المحيطة" و تعني أنه يجب أن تكون نوعية الحياة ذات جاذبية خاصة للأفراد تشبع فيهم معنى الحياة الحسنة المحققة للراحة و البهجة.

– تعريف آخر:"هي رقي مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع"معناه النزوع نحو حياة الترف والوفرة.[1]

*** عقد السبعينات:**

– تعريف دالكيوروك :"هي الاحساس الذي يشعر به الفرد عن جودة حياته و المعيشة و يترتب على إحساسه بالرضا أو عدم الرضا عن الحياة احساسه بالسعادة أو بالشقاء"معناه أن السعادة تأتي بعد الرضا.

– تعريف ليو:"هي مسمى ذاتي يشير إلى الرفاهية الاجتماعية و البيئية التي يعيش فيها الإنسان"

خلاصة القول من التعاريف السابقة أن نوعية الحياة تختلف من فرد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر ومن وقت إلى آخر.

*** عقد الثمانينات:**

– تعريف وينجو:"هي نوعية البيئة الاجتماعية والطبيعية التي هي من صنع الانسان أو الطبيعة التي يسعى الافراد إلى إشباع حاجاتهم من خلالها"

– تعريف قلاتزير ومور: "الرفاهية ليست في الجوانب الاقتصادية، بل في جوانب الحياة الأخرى مثل الإسكان والصحة والعلاقات الاجتماعية."حيث تعدى مفهوم نوعية الحياة إلى تمتع الفرد بصحة جيدة.

*** عقد التسعينات:**

– تعريف تايلور وبوجدان:"هي رضا الفرد بنصيبه و قدره في الحياة و الشعور الداخلي بالراحة".

– تعريف كيث:"هي الشعور بالاستقلال و الرضا الذاتي".

– تعريف قود GOOD:"هي امتلاك الفرص لتحقيق أهداف معينة"

– تعريف ستارك وقولدسبوري:"هي الشعور العام بالراحة والرضا عن الحياة والسرور والسعادة والنجاح والقدرة على تبني أسلوب حياتي يشبع الرغبات الفريدة واحتياجات الفرد"

– تعريف لامبور وغريسبان :"هي القدرة على تبني أسلوب حياة يشبع الرغبات و الاحتياجات لدى الفرد"

تعريف الغندور:"هي إدراك الفرد لموقعه في الحياة في سياق الثقافة والنسق القيمية التي يعيش فيها و التي ترتبط بأهدافه وتوقعاته واهتماماته ومعاييره"[2]

[1] – لبنى عبد العزيز، نهى محمد عفت، مرجع سابق، ص87.

[2] – لبنى عبد العزيز، نهى محمد عفت، مرجع سابق، ص87.

*** بداية الألفية الثالثة:**

قامت الهيئة الأوروبية للبيئة بدمج العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية في محاولة لقياس نوعية الحياة في 25 دولة من الإتحاد الأوروبي تلك العوامل هي الوضع الاقتصادي، السكن، العمل، الصحة، العوامل الذاتية للتنعم والادراك الذاتي لنوعية الحياة.

– تعريف جون اليكسندر:"هي التجاوز عن حدود توفير ضرورات الحياة إلى توفير أساليب الراحة و الأشياء"

– تعريف أمارتيا:"نوعية الحياة محددة بالفرص المتعددة المتاحة لدى الأفراد و حريتهم في الاختيار بينها"

– تعريف عبد الفتاح وحسين:"هي رقي مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع وأن جودة الحياة تعبر عن نزوع نحو نمط حياة التي تتميز بالترف، هذا النمط لا يستطيع تحقيقه إلا مجتمع الوفرة ذلك المجتمع الذي استطاع أن يحل كافة المشكلات المعيشية لغالبية أفراده"

ترجع نشأة مفهوم نوعية الحياة إلى القرن الثامن عشر. و شهد هذا المفهوم تطورا كبيرا و اختلافا بحسب الإطار النظري الذي يعالجه ليشمل مفاهيم أخرى غير اقتصادية مثل الأمن ،السلام و تكافؤ الفرص...الخ و كذا أبعاد هذا المفهوم و كان لعلم النفس السبق في فهم و تحديد المتغيرات المؤثرة على نوعية حياة الانسان.

يرتبط مفهوم نوعية الحياة بعدة مفاهيم منها: الرفاه، التنعم، التنمية ،حقوق الإنسان، المعرفة،إشباع الحاجات، الفقر ...الخ

هناك اختلاف بين التعريفات السابقة و ذلك راجع إلى أهداف القائمين على البحث سواء كانوا أفراد أو مؤسسات أو منظمات ،حيث أن البحوث النظرية و الفلسفية يتسع فيها المفهوم ليتضمن عوامل غير قابلة للقياس أحيانا، على عكس البحوث الميدانية ،التي تميل إلى تعريف المفهوم بالاعتماد على العوامل القابلة للقياس.[1]

2.8. مؤشرات نوعية الحياة:

سنتعرض في هذ المبحث لمفهوم مؤشرات نوعية الحياة وكذا أنواع مؤشرات نوعية الحياة منها الموضوعية والذاتية.

1.2.8. مفهوم مؤشرات نوعية الحياة:

[1]– لبنى عبد العزيز، نهى محمد عفت، مرجع سابق، ص88.

قبل أن نتطرق للمؤشرات المتعلقة بقياس نوعية الحياة سنتطرق لمفهومها ونماذجها أولا، ثم للمؤشرات المستخدمة في قياسها.

1.1.2.8. تعريف مؤشرات نوعية الحياة:

مؤشرات جودة الحياة هي طريقة لقياس حيوية المجتمع، حيث تعطينا المؤشرات معلومات منفصلة عن قضايا جزئية من حياة المجتمع، حيث يستفيد منها صناع القرار والمخططين لوضع البدائل والحلول للقضايا التي تواجه المجتمع ويمكن استخدامها لقياس تلك البدائل والأهداف الموضوعية للحل، وفي معظم الحالات تكون الصلة بين تلك المؤشرات والمجتمع واقعية بمعنى آخر هي مقياس يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة وتعطي بيانات كمية ونوعية تساعد في تحديد أولويات التنمية الحضرية ووضع خطط وسياسات من شأنها تحقيق أهداف تحسين جودة الحياة.

2.1.2.8. أهم النماذج الشاملة المعروفة عالميا لقياس جودة الحياة:

– التصنيف العالمي لقابلية العيش:وهو مؤشر سنوي صادر عن "ذا ايكونوميستانتلجنس يونيت" ويصنف المدن في 140 دولة حسب جودة الحياة الحضرية فيها بناءا على تقييم الاستقرار والرعاية الصحية والثقافة والبيئة والتعليم والرياضة والبنية التحتية".

– مسح مرسر لجودة الحياة: والذي يصنف 231 مدينة بناءا على الجوانب الآتية: النقل، البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية، الخدمات العامة، الصحة، البيئة الاقتصادية، المدارس، التعليم، البيئة الطبيعية، السكن، توفر الوسائل الاعلامية، المسارح، دور السينما، الرياضات، السلع الاستهلاكية، المطاعم والاستجمام.

– قائمة مجلة مونوكل لنمط الحياة: وهي قائمة سنوية تضم 25 من أفضل المدن للمعيشة في العالم ويكون التقييم بناءا على الجوانب الآتية: الاتصال العالمي، القضايا البيئية، امكانية الوصول للأماكن الطبيعية، الجودة المعمارية، التصميم الحضري، الرعاية الصحية، بيئة الأعمال، الجريمة، الأمن الثقافة، المطاعم، التسامح وتطوير السياسات المبادرة.[1]

[1]- مريم حسام، رؤية جديدة للأمن الإنساني من أجل تفعيل الحق في جودة الحياة، جامعة سطيف 2، ص 102.

– مؤشر السعادة العالمي 2017 : والذي يصنف 155 دولة وفقا لمستويات السعادة بناءا على الجوانب الآتية: الفساد ، حرية الاختيار ، متوسط العمر المتوقع ، إجمالي الناتج المحلي للفرد، الدعم الاجتماعي والعطاء.

– مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لجودة الحياة: وهو مؤشر يقارن جودة الحياة بين البلدان بناءا على 11 جانبا أساسيا في نظر المنظمة كالأمن، الصحة، الدخل، الوظائف، التوازن بين الحياة و العمل والتعليم ومستوى الرضا، السكن، البيئة، المجتمع والمشاركة المدنية.

– مؤشر ARRP لجودة المعيشة: وهي مبادرة متميزة من معهد السياسات العامة لقياس جودة الحياة في المجتمعات الأمريكية بناءا على الجوانب الآتية : النقل، الصحة، الاقتصاد، التعليم، الإسكان والأحياء السكنية، البيئة، المشاركة المجتمعية والتساوي في الفرص.

– تعريف منظمة الصحة العالمية 1995: الذي يعتمد على تقييمات الفرد الذاتية لظروف حياته.

2.2.8. قياس مؤشرات نوعية الحياة:

هناك مؤشرات موضوعية ومؤشرات ذاتية، سنذكرها الفروع الموالية.

1.2.2.8. المؤشرات الموضوعية (المادية) لنوعية الحياة:

يلاحظ أن المتحمسين لهذا النوع من المؤشرات هم الأخصائيون والعاملون بأجهزة الدولة والعلماء والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية، و فيما يلي عرض لأهم المؤشرات الموضوعية:

– الصحة: العمر المتوقع عند الولادة (في سنوات).

– الحياة العائلية: نسبة الطلاق (لكل 1000من السكان) وتحول إلى رقم قياسي من 1 (أدنى معدلات الطلاق) إلى 5 (أعلى معدلات الطلاق).

– الحياة الاجتماعية: تفاعل الفرد مع الأسرة، العزلة الإجتماعية (الإستبعاد)

– الرفاه الاجتماعي: يتمثل في نصيب الفرد من الإنتاج المحلي الإجمالي.

– الاستقرار السياسي والأمني: معدلات الجريمة، التعددية الحزبية، ممارسة الحريات النقابية.....الخ

– المناخ و الموقع الجغرافي: خط العرض للتمييز بين الدول الدافئة والباردة.[1]

[1]- مريم حسام، رؤية جديدة للأمن الإنساني من أجل تفعيل الحق في جودة الحياة، جامعة سطيف 2، ص 102.

– الأمن الوظيفي: معدل البطالة.

– الحرية السياسية: متوسط المؤشرات السياسية و الحريات المدنية .

– المساواة بين الجنسين: متوسط الذكور و الإناث على الدخل.

بالإضافة إلى مؤشرات أخرى كالغذاء والتغذية، المرافق العمومية، الدخل، السكن، العمل، التعليم المواصلات، المكانة الاجتماعية والصحة....الخ.

2.2.2.8. المؤشرات الذاتية(المعنوية) لجودة الحياة:

تهتم المؤشرات الذاتية بتقييم جودة الحياة كما يدركها ويستجيب لها الأفراد وما تحققه لهم من إشباعات ومن ثم مدى شعورهم بالرضا والسعادة، وبالتالي فإن سعادة الناس ورضاهم أو تعاستهم وسخطهم هو أفضل مؤشر لجودة الحياة، وتكون المؤشرات الذاتية أكثر خصوصية للفرد ومن ثم لا يمكن استخدام المؤشرات الموضوعية لقياس الذاتية إلا في حالة معرفة قيمة هذه المؤشرات بالنسبة للفرد و اتجاهاته.

ويمكن حصر المؤشرات الذاتية لنوعية الحياة في ما يلي:

– الأمن: وهو حماية الناس من التهديدات و الأوضاع القاسية التي يواجهها ويتطلب هذا إيجاد نظم سياسية، اجتماعية، اقتصادية ، بيئية، ثقافية و عسكرية التي تمنح الناس لبنات البقاء على قيد الحياة.

– الأمان الاجتماعي: وهو القدرة على الاختلاط بالبشر دون الإحساس بالخوف سواء في الشارع أو العمل أو المدرسة ...الخ

– الحرية: شعور الفرد بامكانية لعيش وممارسة هواياته من سفر وعطل ...الخ دون الشعور بالقيود وكل ذلك في إطار قانون يحمي مصالحه ويقر حقوقه وواجباته.

– رؤية المستقبل و الطموحات:وهي فكرة تتولد بتوافر جميع المؤشرات السابقة و التي تمنح الانسان القدرة على الإبداع و التفكير في المستقبل بطموح.

– الرضا عن الحياة: هو تقبل الفرد لذاته وأسلوب الحياة التي يحياها في المجال الحيوي الذي يحيط به فهو متوافق مع ربه وذاته وأسرته وسعيد في عمله، متقبل لأصدقائه وزملائه ، راض عن انجازاته الماضية، متفائل بما ينتظره من المستقبل، مسيطر على بيئته، فهو صاحب القرار وقادر على تحقيق أهدافه.[1]

3.2.2.8. ترتيب أفضل الدول من حيث جودة العيش لسنة 2020 وموقع الجزائر:

[1]- مريم حسام، رؤية جديدة للأمن الإنساني من أجل تفعيل الحق في جودة الحياة، جامعة سطيف 2، ص 102.

اعتمد التصنيف بشكل أساسي على الوصول الواسع إلى الغذاء و السكن، التعليم الجيد، الرعاية الصحية والتوظيف.

كما يعتمد التصنيف بشكل فرعي لجودة الحياة على متوسط درجات متساوية حسب: تكلفة العيش، سوق العمل، الاستقرار الاقتصادي، دعم الأسرة، المساواة في الدخل ،الاستقرار السياسي، الأمان، نظام عام متطور، نظام صحة عامة متطور.

وللعام الخامس تحتل كندا المرتبة الأولى بشكل عام في توفير نوعية حياة جيدة ولكن يرى المشاركون في الاستطلاع أن بلدان أمريكا الشمالية هي رقم 1 لكونها مستقرة سياسيا، ورقم 4 لوجود نظام تعليم عام متطور، ورقم 2 لامتلاكه سوق عمل جيد وهو تصور مدعوم من قبل بحث مستقل. ولكن تم تصنيف كندا ضمن العشرة الأوائل في جميع السمات التسعة باستثناء واحدة وهي القدرة على تحمل التكاليف. ومن ثم يتم تصنيف الدول الأوروبية التالية بعد كندا وهي: الدانمارك، السويد، النرويج، أستراليا، هولندا، سويسرا، نيوزيلاندا، فنلندا وألمانيا وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة 15 بزيادة مركزين عن العام الماضي على الرغم من أنها احتلت المرتبة الأولى في سوق العمل لكنها احتلت المرتبة 56 من حيث القدرة على تحمل التكاليف. جاءت دولة الامارات العربية المتحدة في المرتبة 25 وهي الوحيدة عربيا الموجودة في القائمة.

تفيد المؤشرات الموضوعية أو المادية لجودة الحياة في توفير بيانات كمية وقياسية عددية لتحليل ودراسة مستوى جودة الحياة إضافة إلى العوامل النفسية التي توفرها المؤشرات الذاتية أو المعنوية.

الخلاصة:

ظهر مفهوم جودة الحياة في الرن الثامن عشر وتناولته مختلف العلوم بالدراسة والتعريف أولها علم النفس ولقد تعددت وتباينت تعاريف الباحثين والعلماء لمفهوم جودة الحياة ولعل أشمل تعريف هو ما ورد في موسوعة ويكيبيديا وتضمنت الدراسات قياسا لجودة الحياة عن طريق مداخل أو مؤشرات مختلفة كالمؤشرات الموضوعية التي ترتبط بالبيئة الخارجية والمؤشرات الذاتية او المعنوية التي تشمل ادراكات الفرد لظروفه من خلال التركيز على الجوانب النفسية التي تقيس المشاعر الايجابية لدى الافراد و توقعاتهم في الحياة.

أسئلة وتطبيقات حول الفصل السادس:

1– كيف ترتبط نوعية الحياة مع المؤشرات الأخرى؟

2– كيف عرف الطب النفسي نوعية الحياة،

3– ما الذي أدى إلى تطور مفهوم نوعية الحياة عير العقود، وكيف اختلفت؟

4– كيف يمكن تحسين نوعية الحياة في الجزائر؟

9. مؤشرات التنمية المستدامة

تمهيد:

في ظل اقتصاد السوق وتوسع الاستثمارات وتطور المنافسة الاقتصادية بين المؤسسات أصبح من الضروري إدخال تغييرات تنموية على الدول والمجتمعات والبحث عن الوسائل الملائمة في إنشاء آليات جديدة لإدماج فئة الشباب وتجسيد برامج إصلاحية واسعة، من أجل خلق فرص عمل تستوعب العمالة الجديدة التي أضحت مسألة تكيفها مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية من أهم ما يثير قلق علماء الاجتماع والاقتصاد.

حيث يعتبر موضوع التنمية المستدامة من المواضيع الهامة التي حظيت باهتمام واسع من طرف الباحثين للتأثير الذي تسببه في الأدوار والوظائف الفعالة في جميع المجالات داخل المجتمع، وفي هذا الفصل سنعالج أهم مؤشرات التنمية المستدامة.

1.9. الإطار النظري للتنمية المستدامة:

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم مفاهيم التنمية المستدامة من خلال مطالب وفروع سنتناولها في بحر هذا الفصل.

1.1.9. مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة مفهوم واسع يجب التوسع فيه والإحاطة به، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف، أهداف وأبعاد التنمية المستدامة من خلال عدة فروع.

1.1.1.9. تعريف التنمية المستدامة:

إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند التعرض لمفهوم التنمية أنه مشتق من لفظ "التنمية" من "نمّى" بمعنى الزيادة والانتشار. أما لفظ "النمو" من "نما" ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموا.[1]

وأما فيما يخص مفهوم التنمية المستدامة فإننا نجد من أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشارا ذلك الوارد في تقرير بروندتلاند*، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون

[1]- محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الثقافي، دار المعارف الجامعية، مصر، 2002، ص130.

التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"[1]. حيث اكتسب تعريف هيئة براند تلاند للتنمية المستدامة شهرة دولية منذ بداية الحوار حول ذلك المفهوم, حيث ظهرت في تقرير تلك الهيئة المعروف بعنوان مستقبلنا المشترك في عام 1978 محاولة لتعريف التنمية المستدامة بأنها عملية التأكد أن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلبياً في قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم.

كما تعرف كذلك على أنها "تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها هي الأخرى".[2] وأيضا تعرف بأنها "محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل بين البيئة والاقتصاد".[3]

2.1.1.9. أهداف التنمية المستدامة:

عملية التنمية عملية تاريخية ودينامية، تفرض التغيير على كل عناصر المجتمع, وتقييم عملية تقدم التنمية في أي دولة، مهمة معقدة في جميع المجالات، وبخاصة في مجال التنمية الاقتصادية، ولذلك لابد من تحديد الأهداف التي تتطلبها عملية التنمية المستدامة ومن أهمها:

– المساواة الاجتماعية: تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة. وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات. وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم. ومن القضايا المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر، العمل وتوزيع الدخل، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية، وعدالة الفرص بين الأجيال.

– الصحة العامة : هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة. ومنه فمن بعض أهداف التنمية المستدامة هي الصحة وتتضمن تحقيق احتياجات الرعاية الصحية خاصة في المناطق الريفية، والسيطرة على الأمراض المعدية. أما مؤشرات الصحة فهي: حالة التغذية، الوفاة، الرعاية الصحية.

[1] – سحر، قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع التركيز على الإدارة البيئية، أعمال المؤتمر المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، 2006، ص 25.

[*] نشر من قبل اللجنة غبر الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن بروندتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية.

[2] – محمد عزت محمد إبراهيم، محمد عبد الكريم ربه، اقتصاديات الموارد، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 294.

[3] – عبد الله، محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع الصناعي، الإسكندرية: مطبعة البحيرة، ط2، 2009، ص 376.

– التعليم: يعتبر التعليم، متطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة. وقد تم التركيز عليه لأنه من أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة. وهناك ارتباط حسابي مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي. وتوجيهه نحو التنمية المستدامة، وزيادة فرص التدريب وزيادة التوعية العامة. وقد حققت الكثير من دول العالم نجاحا ملموسا في التعليم وفي تدريب سكانها على المعلومات الحديثة. أما مؤشرات التعليم فهي مستوى التعليم، ومحو الأمية.

– الشغل: توفير فرص أكثر للعمالة وتقليص حجم البطالة المقنعة أو الظاهرة، وتوظيف القسم الأعظم من الموارد البشرية. ولهذا الأمر أهمية اجتماعية وإنسانية، والسبب في ذلك يعود إلى القوة الشرائية التي تستطيع العمالة وضعها بين أيدي السكان.[1]

2.1.9. أبعاد للتنمية المستدامة:

إن للتنمية المستدامة أبعاد مختلفة ومتشابكة ببعضها البعض ولكن نحاول هنا حصر أهم ثلاث أبعاد متكاملة ومترابطة والتي يجب التركيز عليها وإعطائها نفس الأهمية والتحليل وهي كالتالي:

1.2.1.9. البعد البيئي:

يمثل البعد البيئي أهم الأبعاد التي ترتكز عليهم التنمية المستدامة لأن هذا البعد البيئي يمثل نقطة الصدارة في سلم الاهتمامات القومية ولذلك يقع على الحكومة والأفراد الحفاظ عليه والعمل على تطويره وتحسينه حتى تكون قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية وعلى إتاحة الفرصة لحياة أفضل للأجيال الجديدة ولكن يمكن القول بأنه يتوقف تحقيق التنمية المستدامة أو البيئة على أمرين أساسيين هما:

- السكان: يمكن النظر إلى أن هدف التنمية المستدامة هو إدراك خطر المشكلات البيئية ويقصد بها الأضرار التي تلحق بالبيئة حيث يعد أكبر مسبب لهذه الأضرار هو الزيادة الهائلة في عدد السكان بالدرجة الأولي. لأنه من المعروف أن زيادة عدد السكان على نحو مستمر بدرجة تؤدي إلى الضغط على الموارد الطبيعية مما يقضي في النهاية إلى إزاحة مواردها. الأمر الذي يؤدي لارتفاعمعدلات الفقر

[1] – خليل محمد حسن لشماع ، خضير كاضم حمود ، نظرية المنظمة ، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000، ص357 .

والى البطالة بأنواعها المختلفة. ومن ثم تعمل إستراتيجية التنمية المستدامة إلى مواجهة هذه المشكلات وهذا ما يدفعها لمعرفة كل ما يحدث بداخل البيئة لممارسة أنشطة التنمية بها.

- التكنولوجيا: حيث تعرف التكنولوجيا على أنها مجموعة من المعارف والمهارات والأدوات والمعدات التي تمكن المجتمع من إنتاج السلع والخدمات. ويمكن القول أن التكنولوجيا هي حجر الزاوية في جهود التنمية خاصة الصناعية لما تحتاج هذه الأخيرة إلى آلات ومعدات تستعملها المؤسسات لأنها مورد قادر على خلق الثروة، وهي وسيلة تتيح لمن يملكونها ممارسة السيطرة الاجتماعية والاقتصادية من أجل التجديد والمنافسة الناجحة خاصة داخل الأسواق لحدوث نمو لتلك المشاريع [9]. من هنا تأتي أهمية اختيار التكنولوجيا المناسبة لتلك المشاريع وحسب قدراتها المتاحة، وتطوير تكنولوجية ملائمة لها تتلاءم وطبيعتها وإمكانياتها الحالية، ونخلص أن إستراتيجية التنمية الصناعية تهدف إلى جعل التكنولوجيا تأخذ بعين الاعتبار الأهداف القريبة والبعيدة للتنمية الاقتصادية هذه من ناحية،والموارد المتاحة من ناحية أخرى خاصة ب الصناعة.

2.2.1.9. البعد الاقتصادي:

تطلب عملية التنمية الاقتصادية استخدام المزيد من الموارد وعلى أساسها يتحدد تأثير التنمية الاقتصادية على البيئة من حيث تدهورها أو تلوثها. وعلى صانعي القرار في الدول اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية التي من شأنها تحقيق السلامة البيئية ومثال على ذلك وضع ضرائب على التلوث البيئي وهذا ما سيساعد على تشجيع التخطيط الجيد والشامل للموارد على المدى الطويل وتقسيمها بطريقة عادلة لضمان استدامة الدخل والعدالة بين الأفراد . وعليه تتطلب عمليات التنمية الاقتصادية استخدام المزيد من الموارد الطبيعية والبشرية لما لها من تأثير على المشاريع في النمو والتطور وزيادة الإنتاج، وتحقيق أقصي حد من الرفاهية من جراء الأنشطة الاقتصادية مع المحافظة على الموارد الاقتصادية على مر الزمن لضمان استدامة استغلالها وضمانا لتحقيق التنمية الاقتصادية عامة.[1]

3.2.1.9. البعد الاجتماعي:

[1] –حفظي إحسان، علم اجتماع التنمية، الإسكندرية: دار المغرفة الجامعية، 2006، ص 140.

يعكس بصفة خاصة البعد الاجتماعي الواسع لعملية التنمية باعتبارها عملية تغيير وإعادة بناء شامل للنظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة. وإن غياب الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية في إستراتيجية التنمية المطبقة في الدول كان السبب في فشل الكثير من البرامج التي حاولت تحقيق التنمية في تلك الدول. حيث أن التنمية لا تكون إلا من خلال ممارسات الأفراد حيث تزيد قدرتهم على إحداث اضطرابات في القوى الطبيعية وتصل إلى درجة إحداث تغييرات وتأثيرات على تلك المشاريع والمؤسسات، ولذلك وجب الاهتمام أكثر بالأفراد في سياسة التنمية المستدامة وفي برامج الاستثمار الرامية إلى حفز التنمية.

4.2.1.9. البعد السياسي:

تظهر أهمية البعد السياسي في الحد من المشكلات البيئية (الأمن البيئي) ومن أكثر أشكال التهديدات استخدام القوة العسكرية للسيطرة على مصادر البيئة، وعلى الدول إيجاد أساليب تمكنهم من منع استخدام المصادر الطبيعية بشكل يهدد الأمن البيئي، كأسلوب التعاون الدولي فيما يتعلق بالقضايا البيئية وهو فحوى استرتيجية التنمية المستدامة. ومنه فتحقيق التنمية والاستمرارية فيها يحتاج إلى وعي سياسي ومشاركة فعلية للأفراد فهي بمثابة بناءات تنظيمية يشارك فيها الأفراد ويشعرون من خلالها بقضيتهم كأشخاص قادرين على تحديد مصائرهم.[1]

2.9. دراسة بعض مؤشرات التنمية المستدامة:

تطور مفهوم التنمية تطورا كبيرا بدءا بالمفهوم الاقتصادي الضيق إلى مفهوم واسع شامل لنوعية الحياة سواء في الحاضر أو المستقبل والذي ظهر خلال العقود الأخيرة تحت اسم التنمية المستدامة . وقد عرفت مؤشرات التنمية أيضا نفس مراحل التطور التي عرفها مفهوم التنمية حيث تكتسب هذه المؤشرات أهمية بالغة في دراسة وتقييم كل الظواهر المرتبطة بالتنمية وفي مختلف المجالات .وسنتطرق فيما سيأتي إلى ثلاثة أنواع من مؤشرات التنمية المستدامة والمتعلقة بالطاقة، البيئة واللامساواة.

[1]- حفظي إحسان، مرجع سابق، ص 147.

1.2.9. مؤشرات الطاقة والبيئة:

سنناقش في هذا المطلب مؤشرات الطاقة والبيئة، حيث كما سبق وأشرنا الإستخدام الرشيد والنظيف للطاقة والحفاظ على البيئة من أهم أهداف التنمية المستدامة وسنرى كيف يمكن قياس التطور المحقق في هذين المجالين.

1.1.2.9. مؤشرات الطاقة:

يتمثل الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في ضمان حصول جميع أفراد المجتمع على طاقة ميسورة التكلفة مع تحسين مستوى التغطية الكهربائية وزيادة حصة الطاقة المتجددة ضمن الطاقة المستهلكة عالميا وذلك في البلدان النامية خاصة .تشمل مؤشرات الطاقة إحصاءات النفط والغاز، الكهرباء والطاقة المتجددة . يتناول هذا الجزء من المطبوعة دراسة مؤشرين ضمن هذه المؤشرات وهما مؤشر التغطية الكهربائية ومؤشر استخدام الطاقة المتجددة.

– مؤشر التغطية الكهربائية: يعتبر قطاع الطاقة الكهربائية من أهم القطاعات الإقتصادية في جميع بلدان العالم، حيث أصبح الاعتماد على الطاقة الكهربائية اعتمادا كاملا، ليس فقط لأمور الصناعة وتوفير الرفاهية، بل لتلبية المتطلبات الأساسية اللازمة لاستمرار الحياة العادية.

تعد نسبة التغطية الكهربائية ضمن مؤشرات الأداء التي يستخدمها منظمو قطاع الكهرباء عالميا لمراقبة وتقييم جودة خدمة الكهرباء المقدمة للمستهلكين، حيث يشير هذا المؤشر إلى عدد الأشخاص الذين يحصلون على الكهرباء كنسبة مئوية من عدد السكان الإجمالي.

تشير تقارير منظمة الأمم المتحدة إلى ارتفاع نسبة التغطية الكهربائية حول العالم من 12% إلى 89.6% خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2018، حيث بلغ عدد الأشخاص المحرومين من الكهرباء أقل بقليل من مليار نسمة.[1]

بالنسبة للجزائر، سجل نشاط وصل الكهرباء تطورا معتبرا خلال العقود الأخيرة وذلك بفضل المخطط الوطني للكهربة الذي سمح بتوسيع التغطية بالكهرباء إلى المناطق المعزولة. وقد بلغت النسبة الوطنية للتغطية بالكهرباء 100% في المناطق الحضرية وحتى الريفية، حسب التقرير الأخير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2].

[1] – منظمة الأمم المتحدة، الطاقة المتجددة :التشريعات والسياسات في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيت الأمم المتحدة، بيروت :لبنان،2019 .

[2] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019، نيويورك، 2020 .

– مؤشر استخدام الطاقة المتجددة: أصبح استخدام الطاقة المتجددة اليوم أحد المحاور الرئيسة نحو الانتقال إلى منظومة الطاقة المستدامة .وقد ازداد الاهتمام بتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة في العالم – خاصة الشمسية وطاقة الرياح – باعتبارها الأولويات الوطنية التي حددها رؤساء الدول لوضع خطط وبرامج مصحوبة بمقاييس وآليات تطبيق، أو التركيز على تكنولوجيات طاقة متجددة معينة .وذلك بدرجات متفاوتة تختلف بحسب ما تتمتع به الدولة من وفرة في الموارد الطبيعية للطاقة.

من بين المؤشرات المستعملة لتقييم أداء قطاع الطاقة نذكر نسبة الطاقة المتجددة في استهلاك الطاقة النهائي والتي تمثل نسبة استخدام مصادر الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء لصالح المستهلكين المنزليين أو التجاريين.

وفقا لتقرير منظمة الأمم المتحدة، بلغت نسبة الطاقة المتجددة في استهلاك الطاقة النهائي 16.4% على مستوى العالم و 0.1% في الجزائر، وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع المملكة المغربية 4.1% وتونس 14.8%، وبذلك على الجزائر أن تسعى إلى تطوير هذا القطاع بهدف تنويع المزيج الوطني للطاقة.[1]

2.1.2.9. المؤشرات البيئية:

بفعل المشاكل البيئية التي أصبح يعاني منها النظام الإيكولوجي في الوقت الحالي، وفي مقدمتها الاحتباسالحراري، اتساع ثقب الأوزون، اتضح للعالم ككل أن المتسبب الرئيس ي فيها هي أنظمتنا الإنتاجية، حيث تسعى كل الدول لتحقيق التنمية المنشودة .وقد أدى السعي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة إلى الإفراط في تسخير الطبيعة مما نتج عنه إحداث أضرار على البيئة، ويعتبر الاقتصاديينGrossman و Krueger أول من تحدث وا عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة، وعب را عنها من خلال منحنى Kuznets للبيئة.[2]

يصف النموذج الأصلي لمنحنى Kuznets العلاقة بين مستوى الثروة (مقاسة بالناتج المحلي الإجمالي الفردي) ومستوى اللامساواة حيث ينخفض هذا الأخير مع زيادة النمو الاقتصادي. فأظهرت الدراسة أنه يمكن استعمال هذا النموذج في المجال البيئي كما هو موضح في الشكل الموالي:

[1] – منظمة الأمم المتحدة، الطاقة المتجددة :التشريعات والسياسات في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيت الأمم المتحدة، بيروت :لبنان،2019 .

[2] – تومي صالح، بختاش راضية، النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية ولسياسية الأخرى، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 5، 2014، ص ص 187 –188.

الشكل 8: منحنى Kuznets البيئي

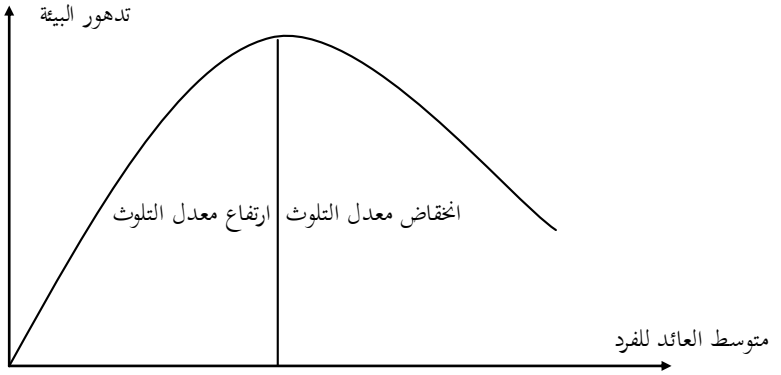

المصدر: Grossman & Krueger. Economic Growth and the Environment, Working Papers n° 4634, 1994.

افترضت الدراسة وجود علاقة بين تدهور المحيط والدخل الفردي في شكل حرف "U" معكوس بحيث أن العديد من المؤشرات الصحية والبيئية تتدهور بشكل كبير في بداية النمو الاقتصادي بسبب التصنيع الكثيف، إلا أنها سرعان ما تتحسن بمجرد بلوغ المجتمعات مستويات دخل عليا، واهتمامها بجودة الحياة. بشكل عام لم تعد هذه النظرية صالحة على مستوى كل البلدان وخاصة الدول الصناعية، وفقا لتقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE)التي تنذر بالخطر نظرا للوضع البيئي الحالي.

2.2.9. مؤشرات اللامساواة:

يرمي الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة إلى الحد من انعدام المساواة وضمان تكافؤ الفرص داخل البلدان وفيما بينها، ذلك لتمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي للجميع، بصرف النظر عن السن، الجنس، الإعاقة، الانتماء العرقي أو الاثني، الأصل، الدين، الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030 يعد التفاوت في الدخل من أكبر التحديات التي تواجه الدول بحيث أن انعدام المساواة في هذا المجال يمكن أن يكون تهديدا خطيرا للاستقرار الاجتماعي والسياسي، ومن بين المؤشرات الأكثر استعمالا لقياس التفاوت في توزيع الدخل نذكر معامل Gini.

1.2.2.9. تعريف معامل Gini

معامل أو مؤشر Gini مقياس يستخدم في الاقتصاد، وضعه عالم الإحصاء والمجتمع الإيطالي Corrado Gini في بداية القرن العشرين سنة 1912، فهو يسمح بقياس درجة التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة ضمن مجموعة سكانية. تتراوح قيمة المعامل بين الصفر والواحد الصحيح ليمثل الصفر المساواة، التامة في توزيع الدخل بينما يمثل الواحد التفاوت في ذلك التوزيع . أي أنه كلما كانت قيمة معامل Gini صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل . وعموما، فإن أكثر البلدان مساواة لديها معامل جيني يقارب 0,2، في حين أنه في أكثر البلدان تفاوتا يبلغ معامل جيني قيمة . 0,6 ولغرض تبسيط قراءة المؤشر، تستخدم بعض المؤسسات الدولية كالبنك الدولي القيم بين 0 و100 (أي ضرب المعامل ب 100) وتجدر الإشارة أن دخول الأسر تحسب على أساس الدخل المتاح مثل الأجور، دخل العمالة، الإيجارات، وغير ذلك من السيولة، بالإضافة إلى التحويلات (البطالة، العلاوات الأسرية وما إلى ذلك) ونتحصل على مجموع دخل الأسرة بعد خصم الضرائب المباشرة المدفوعة.

2.2.2.9. قياس معامل Gini:

يحدد مؤشر جيني شدة التفاوتات بين السكان، ويتم التعبير عنه رياضيا بالعلاقة التالية:

حيث: $\mathbf{G}$: معامل Gini $\mathbf{n}$: عدد أفراد المجتمع.

$\mathbf{X_i}$ و $\mathbf{X_r}$: أجور الأفراد $\boldsymbol{\mu}$: متوسط الأجور.[1]

3.2.2.9. تطور معامل Gini في الجزائر:

شهد معامل تطورا غير متماثل حتى أواخر تسعينيات القرن العشرين حيث وصل إلى ذروته، في سنة 1988 عند قيمة 040 وذلك نتيجة تفاقم التفاوتات الناجمة عن الطفرة النفطية التي حدثت في عام 1986. ابتدا ء من سنة 2000 انخفض التفاوت في الدخل من 0.35 إلى 0.32 عام 2011. ويرجع ذلك إلى التحويلات الاجتماعية الضخمة التي قامت بها الحكومة الجزائرية خلال تلك الفترة حيث تم الزيادة في قيمة الحد الأدنى المضمون للأجور

[1]-Benhabib L.. Inégalités de revenus en Algérie : une menace pour le Développement Durable, Revue Algérienne de Finances Publiques, 11(01), 2021, pp. 150-151

(SNMG)بثلاثة أضعاف وتعديل 66% من الأجور و 55% من المعاشات التقاعدية بين عامي 2000 و 2013 مما سمح بارتفاع مستوى الأجور من 19% من الناتج المحلي الإجمالي في منتصف الألفية إلى28.4% في2019. أما بالنسبة للعقد الأخير، فالبيانات المتعلقة بمعامل Gini غير متاحة.

يؤكد التقرير الصادر مؤخرا حول أهداف التنمية المستدامة على ضرورة توافر البيانات وتحديثها لمتابعة الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة (الحد من عدم المساواة)، حيث أبلغت العديد من البلدان عن بيانات قديمة أو غير متوفرة إطلاقا في ما يخص معامل Gini وفقا ل Ibarra و Atamanov، فإن هذه المشكلة تتعلق بشكل خاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA والجزائر واحدة من بين تلك الدول التي لا تتجاوز إحصاءاتها عام 2011. وهذا يجعل تحليل ظاهرة عدم المساواة في الدخل في الجزائر أمرا صعبا يتطلب اللجوء إلى مصادر أخرى مثل مستوى استهلاك الأسر المعيشية، متوسط الأجور أو مستوى الأجور حسب الفئات العشرية. déciles

الجزائر وإن كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتها في المضي قدما نحو إستراتيجية التنمية المستدامة فإن مثال بسيط عن الفجوة بينها وبين الدول المجاورة لها في نفس المجال تبين بوضوح حقيقة أن الرغبة غير كافية وإنما القدرة على تطبيق التخطيط تأتي في المقدمة لذلك وجب مواجهة كل نقاط الضعف المتعلق بالمسألة من:

- تكثيف سياسات الوعي البيئي.
- محاربة كل أشكال التلوث التي من شأنها تهديد الثروة البيئية.
- حاولة سد الفجوة بين التعليم بمختلف مستوياته (في المجال البيئي خاصة) والواقع المطروح

خلاصة:

مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من أجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسيا من جهة ومن جهة أخرى اقتصاديا كون أن ثرواتنا المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة مما يعكس مدى ملائمة المضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة من استغلال للطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات.

أسئلة وتطبيقات حول الفصل السابع:

1– كيف يمكن اعتبار التنمية المستدامة امتدادا لمفهوم كل من التنمية الإقتصادية والبشرية؟

2– ما هو معامل جيني وما دوره في مؤشرات التنمية المستديمة؟

3– ما هي معوقات التنمية المستديمة في الجزائر؟

4– كيف يمكن قياس معامل جيني؟

10 . مؤشر الحوكمة والأداء الحكومي:

تمهيد:

الحوكمة هي مجموعة من القواعد والاجراءات التي تحكم كيفية الإدارة وتنظيمها، وهي تهدف إلى حماية حقوق أصحاب المصلحة، وضمان كفاءة و فعالية الادارة سواءا كانت شركة أو حكومة، وتعزيز الشفافية و المساءلة.

1.10. مفهوم الحوكمة في الإطار الحكومي:

كلمة الحوكمة مشتقة من الكلمة اليونانية "kubernaein" والفعل اللاتيني"gubernare" الذي يعني "التوجيه، ولها نفس الجزر اللغوي وغالبا ما يستخدم المصطلح بالتبادل مع مصطلح "الحكومة". ومع ذلك، في حين أنه تم تعريف الحكومة على نطاق واسع بأنها مجموعة من المؤسسات التي تم إنشاؤها بموجب الدستور والقوانين، وتشير الحوكمة على نطاق واسع إلى وجود علاقة سلوكية بين الحكام والمحكومين. وتحدد الأمم المتحدة الحوكمة بأنها "الهياكل والعمليات التي تتولى بموجبها أي منظمة اجتماعية –من أي عائلة أو شركة تجارية أو مؤسسة دولية–توجيه نفسها. وتتراوح من بين السيطرة المركزية إلى التنظيم الذاتي". كما عرفت الأمم المتحدة أيضا الحوكمة بشكل أكثر بساطة باعتبارها تشير إلى "عملية اتخاذ القرار والعملية التي تُنفذ بها القرارات أو لا تنفذ". ومازال مصطلح الحوكمة والحكومة مرتبطين ارتباطا وثيقا: تصدر المؤسسات الحكومية القوانين وتوفر الخدمات العامة، في حين تشير الحوكمة إلى مجموعة أوسع من العلاقات بين المواطنين العاديين والمسؤولين الحكوميين الذين يطبقون القوانين ويقدمون الخدمات بين مختلف المؤسسات الحكومية (ويعد الإطار المفاهيمي لها في بعض الأحيان هو "الضوابط والموازنات") والكيانات الخاصة المشاركة في تصميم السياسة وتنفيذها، وبين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. وبمعنى آخر، تشير الحوكمة إلى الطريقة التي يمارس بها أصحاب السلطة تلك السلطة بشكل رسمي وبشكل غير رسمي وتحدد كيف تعمل المؤسسات وكيف ترتبط الدول بالمجتمعات على نطاق أوسع وليس فقط عن طريق الهيئات الحكومية القياسية وبهذه الطريقة تتداخل مسائل الحوكمة مع المسائل المتعلقة بالقيادة الأخلاقية والنزاهة العامة ويجب ملاحظة أنه على الرغم من أن النميطة الحالية تناقش الحوكمة بشكل أساسي في سياق القطاع العام فمن الممكن أن يرتبط المصطلح بأي

منظمة أو مجموعة على أي مستوى ويستخدم في سياقات مختلفة مثل إدارة الفساد والحوكمة العالمية والحوكمة الدولية والوطنية والمحلية أو حتى داخل الأسرة.

كما تشير الحوكمة بشكل عام إلى المؤسسات والسلطة والنظام والعدالة والإنصاف. وفي القطاع العام، تشير الحوكمة أيضا إلى عملية استخدام السلطة –في هذه الحالة تستلزم سن وإصدار سياسات عامة فعالة وإجراءات شرعية وخاضعة للمساءلة من جانب المواطنين والقوانين التي تؤثر بشكل مباشر على التفاعل الإنساني والمؤسسي والاقتصادي والتنمية الاجتماعية–. وبالتالي، عادة ما تركز دراسة الحوكمة على تصميم وتنفيذ برامج الرفاهية التنظيمية الحديثة وأنظمة المنافع العامة الجماعية مثل معاشات الشيخوخة والتأمين الصحي وما إلى ذلك، وتسعى إلى تشجيع تقديم الخدمات بكفاءة وبطرق تتفق مع أنظمة ديموقراطية المثل العليا وحدود الموارد.[1]

1.1.10. تعريف الحوكمة الرشيدة:

أدرك المجتمع العالمي بحاجته إلى الحوكمة الرشيدة منذ التسعينيات وما بعدها، وعلى الرغم من وجود معاني مختلفة لمصطلح الحكومة الرشيدة إلا أن المصطلح يرتبط بشكل عام بالأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر ضرورية لتحقيق التنمية. وبالتالي، فإن الحوكمة الرشيدة هي العملية التي تدير بها المؤسسات العامة الشؤون العامة وتدير الموارد العامة بطريقة تعزز سيادة القانون وإعمال حقوق الإنسان (الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

وفي عام 1996، أعلن صندوق النقد الدولي "تعزيز الحكم الرشيد في جميع جوانبه، بما في ذلك ضمان سيادة القانون، وتحسين الكفاءة والمساءلة في القطاع العام، والتصدي للفساد، والعناصر الأساسية لإطار العمل الذي يمكن أن تزدهر الاقتصادات". والآن، يستخدم مصطلح" الحوكمة الرشيدة" عادة من قبل منظمات التنمية الوطنية والدولية. وعلى الرغم من ذلك، فإن معناها ونطاقها ليسوا واضحين دائما.[2]

[1]- Andrews, Matt , The Good Governance Agenda: Beyond Indicators without Theory. Oxford Development Studies, vol. 36, issue 4 (December 2008), pp. 379-407.
[2] - Fukuyama, Francis. What is Governance? Governance, vol. 26, issue 03 (July 2013), Wiley Periodicals, Inc, pp. 347-368.

كما يعرف جونستون (2002) الحوكمة الرشيدة بأنها "طرق شرعية وخاضعة للمساءلة وفعّالة للحصول على السلطة العامة والموارد واستخدامهم في السعي من أجل تحقيق أهداف اجتماعية مقبولة على نطاق واسع". ويربط هذا التعريف الحوكمة الرشيدة بسيادة القانون والشفافية والمساءلة ويجسد الشراكة بين الدولة والمجتمع وبين المواطنين. وعلى نحو مماثل.

أشار روز أكرمان (2016) إلى أن الحوكمة الرشيدة تشير إلى "جميع أنواع الهياكل المؤسسية التي تعزز كل من النتائج الموضوعية الجيدة والشرعية العامة".

وفقا لمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان)، فإن السؤال الرئيسي لتقييم الحوكمة الرشيدة هو: هل تضمن مؤسسات الحكم بشكل فعال الحق في الصحة والسكن اللائق والغذاء الكافي والتعليم الجيد والعدالة والأمن الشخصي؟ وتشتمل العناصر الأساسية للحوكمة الرشيدة على الشفافية والنزاهة والقانونية والسياسة السليمة والمشاركة والمساءلة والاستجابة وغياب الفساد والمخالفات. وللاطلاع على مناقشة العلاقة بين النزاهة والشرعية.

ويعرف البنك الدولي الحوكمة الرشيدة من حيث التقاليد والمؤسسات التي تتم ممارسة السلطة عن طريقهم في أي دولة. ويشمل ذلك (1) العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها؛ (2) قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات السليمة على نحو فعال؛ (3) احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بينهم. وهذا التعريف هو أحد أكثر تعريفات الحوكمة الرشيدة استخداما بشكل متكرر ويشكل أساس مؤشرات الحوكمة العالمية المستخدمة على نطاق واسع.[1]

2.1.10. مبادئ الحوكمة الرشيدة:

ترتبط الحوكمة الرشيدة ارتباطا وثيقا بمكافحة الفساد ووفقا لذلك، فإن بعض المبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة هي أيضا مبادئ لمكافحة الفساد والتي هي:

[1]- Ghosh, R.N., and Mohammed Abu Bakar, Corruption, Good Governance and Economic Development: Contemporary Analysis and Case Studies. World Scientific Publishing, 2015.

* المشاركة: تشير المشاركة إلى فرصة مشاركة جميع قطاعات المجتمع بشكل فعال في عملية اتخاذ القرار المتعلق بجميع القضايا ذات الأهمية. ويتم تعزيز المشاركة عن طريق تمكين البيئات التي يتم فيها نشر المعلومات ذات الصلة بشكل مناسب في الوقت المناسب بحيث يتمكن جميع الأشخاص المعنيين من التعبير عن آرائهم بطريقة غير مقيدة.

* سيادة القانون: وهذا يعني أن الأطر القانونية الموجودة، والنظام والقانون، والنظام القضائي المستقل والفعال وحقوق الملكية والعقود مطبقة وتطبق معايير حقوق الإنسان وهناك قيود دستورية على سلطة السلطة التنفيذية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تستجيب القوانين العادلة والمنفذة بشكل محايد لاحتياجات المجتمع. ويميز فوكوياما (2013) بين "سيادة القانون" و "الحكم بالقانون". ويشير مصطلح "الحكم بالقانون" إلى الاستخدام التنفيذي للقانون والبيروقراطية باعتبارهم أدوات للسلطة، في حين أن "سيادة القانون" تكون عندما تكون السلطة التنفيذية نفسها مقيدة بنفس القوانين التي تنطبق على أي شخص آخر. وتقدم كل هذه العناصر معا.

* الشفافية: توجد الشفافية عندما يستطيع أفراد المجتمع المعنيين فحص عملية صنع القرار المتخذ من قبل من هم في السلطة. تعتمد الشفافية على الشراكة: يجب على المسؤولين إتاحة المعلومات، ويجب أن يكون هناك أشخاص ومجموعات لديهم أسباب وفرص لاستخدام المعلومات. ومن بين هذه العوامل وجود قضاء مستقل وصحافة حرة قادرة على المنافسة ومسؤولة بالإضافة إلى مجتمع مدني نشط وناقد، ويجب أن تكون القواعد والإجراءات متاحة للتدقيق ومفهومة مما يعني أن الحكومة النزيهة توضح ما يجري من تصرفات وكيف تحدث ولماذا، ومن يشارك، وما هي القرارات التي تتخذ بشأن المعايير.[1]

* الاستجابة: توجد الاستجابة عندما تخدم المؤسسات والعمليات جميع أصحاب المصلحة بسهولة وبطريقة سريعة ومناسبة بحيث تتم حماية مصالح جميع المواطنين. وتشير الاستجابة أيضًا إلى تحديد الممارسات المضمنة والقائمة على التميز والتي تؤثر على الجماعات الأقلية أو العرقية ومعالجتها بما في ذلك مراعاة الاعتبارات الجنسانية ومشاركة جميع الجنسين في الحوكمة. ومن الممكن ادراج آليات تحسين الاستجابة اللامركزية الانتقائية

[1]- Grindle, Merilee S., Good enough governance revisited. Development Policy Review, vol. 25, issue 05 (September 2007), pp. 553-557

حيث أنه من المفترض أن تكون الحكومات المحلية أكثر انسجامًا مع احتياجات ناخبيها ويمكنها أن تخدم الناس بشكل أسرع والذين من الممكن أن يصبحوا بدورهم أكثر مشاركة في صنع القرار. ويمكن لمواثيق المواطنة وقوانين التسهيل أن تزيد من الاستجابة عن طريق توفير أطر زمنية لكل خطوة في تحقيق خدمات الخطوط الأمامية والخطوط الساخنة والموظفين المتفانين في تلقي الشكاوى والمظالم ومتابعتها على الفور. ومن الصعب قياس الاستجابة لأغراض المقارنة خاصة على المستوى الدولي.

* توافق الآراء: يضمن توافق توافق آراء أن تخدم الأنظمة الحالية المصالح العليا للمجتمع. وقد يكون هذا أحد أصعب المبادئ حيث من المحتمل أن يؤثر أي عمل أو سياسة على مجموعات مختلفة في المجتمع بطرق مختلفة وغالبًا ما تكون متعارضة. ولذلك، يجب أخذ وجهات النظر المختلفة في الاعتبار. وللوصول إلى حل وسط، يجب أن يكون هناك بنية وسيطة قوية ونزيهة ومرنة حتى يمكن تحقيق المصالح العليا للمجتمع بأسره. ويعد كل من جلسات الاستماع العلنية والاستفتاءات العامة ومنتديات النقاش والحق القانوني للمواطنين في تقديم الالتماسات للقادة حول آليات السياسة والتشاور أمثلة على وسائل العمل من أجل الوصول إلى توافق في الآراء أو إلى حل وسط على الأقل.

* الإنصاف والشمول: يتواجد عندما يكون لدى لكل فرد فرص لتحسين رفاهيته أو الحفاظ عليها. وهذا يعني أن أخذ جميع أفراد المجتمع وخاصة الأكثر ضعفا في الاعتبار عند وضع السياسات ولا يشعر أي شخص بالعزلة أو الحرمان من الحقوق أو بتركه في الخلف. ووفقا لرولز (1971)، يجب أن تحقق السياسة الاجتماعية والاقتصادية شرطين: أولا، أن تكون المسؤوليات والمناصب متاحة للجميع في ظل حالات المساواة العادلة في الفرص، وثانيا، أنها توفر أكبر فائدة لأفراد المجتمع الأقل حظا (مبدأ الاختلاف). [1]

وتعد الضرائب التدريجية والرعاية الطبية المجانية والإسكان المدعوم أمثلة على آليات الإنصاف. ويعد المؤشر الجيني هو المقياس الأكثر شيوعا لعدم المساواة مهما كان غير كاملا وهو الذي يقيس التوزيع الإحصائي للدخل أو ثروة سكان الدولة. والمقياس الآخر هو النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر وتم تعديله ليعكس الأوضاع المحلية.

[1]- Grindle, Merilee S., op-cit, pp. 558-560

* فعالية الحكومة وكفاءتها: تتواجد فعالية وكفاءة الحكومة عندما تستخدم العمليات والمؤسسات الموارد أفضل استخدام لتحقيق نتائج تلبي احتياجات المجتمع، وتتطلب الفعالية والكفاءة تحسين الجودة وتوحيد تقديم الخدمات العامة وإضفاء الطابع المهني على البيروقراطية وتركيز الجهود الحكومية على الوظائف الحيوية والقضاء على التكرار أو التداخل في الوظائف والعمليات، ومن أجل تقديم الخدمات العامة يجب على الوكالات تلبية احتياجات المواطنين على الفور وبصورة كافية وتبسيط الإجراءات الحكومية والحد من الروتين واستخدام التكنولوجيا المناسبة عندما يكون ذلك ممكنًا وكذلك تنسيق العمليات بين مختلف الوكالات الحكومية للقضاء على متطلبات المعلومات الزائدة عن الحاجة. كما يمكن القول إن هناك حتمية معيارية تدعم الحوكمة الرشيدة لتوظيف الموارد والسلطات بطريقة أخلاقية ومهنية تثبت النزاهة وتزيد من القيم العامة والمصالح العامة وتتطلب الفعالية والكفاءة أيضًا أن تتوافق أهداف الأداء الفردية مع برامج الوكالة وأهدافها. وعلى غرار ذلك قد تكون المكافآت المناسبة والتعويضات غير النقدية ضرورية للمحافظة على الكفاءة وتعزيز الروح المعنوية.

* المساءلة: تعتمد المساءلة على مبدأ أن كل شخص أو مجموعة مسؤولون عن أعمالهم وخاصة عندما تؤثر أفعالهم على المصلحة العامة. ويشار إلى محاسبة أو مسؤولية أفعال الشخص بحيث توجد أنظمة لصناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للرد على الجمهور وكذلك لأصحاب المصلحة المؤسسيين. وتعد المساءلة جزء من مسألة التصميم المؤسسي مما يعني ضمنيا أن الضوابط والتوازنات الرسمية يمكن ويجب أن تبنى في أي بنية دستورية (جونستون، 2002). ويعد تعزيز المساءلة أمر مهم أيضا لمنع الفساد وهو أحد الأهداف الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما تتطلب المساءلة أيضا طاقة سياسية بمعنى أنه "يجب على الأشخاص وجماعات المصالح والمجتمع المدني والمحاكم والصحافة وأحزاب المعارضة أن يصروا على أن يتبع الأشخاص الذين يحكمون ولايات مشروعة ويشرحون أفعالهم" وأن أولئك الذين يطالبون بالمساءلة يجب أن يكونوا واثقين بأنهم يمكنهم القيام بذلك بأمان وأن المسؤولين سوف يستجيبون بأمانة ويأخذون الاحتياجات والمطالب الاجتماعية على محمل الجد " بعض الأحيان يتم التمييز بين المساءلة الأفقية (الضوابط والتوازنات داخل القطاع العام) والمساءلة الرأسية (مساءلة الحكومات تجاه مواطنيها). ولمزيد من النقاش حول المساءلة الأفقية والرأسية يمكنك الاطلاع على النميطة 3 من سلسلة النمائط الجامعية التعليم من أجل العدالة والتي تدور حول مكافحة الفساد. وتعد مدونة قواعد الأخلاق أو قواعد السلوك مثال على آلية الحوكمة أو الأداة المصممة لتعزيز المساءلة والكفاءة المهنية.

وعندما لا تلتزم الأنظمة السياسية بهذه المبادئ الثمانية، فمن الممكن أن تكون مؤسساتها غير قادرة على تقديم الخدمات العامة وتلبية احتياجات الناس. ويستحق المبدأ السادس التأكيد عليه بشكل خاص حيث إنه يضمن أخذ آراء الأقليات في الاعتبار والاستماع إلى أراء أكثر الفئات ضعفا في المجتمع في عملية صنع القرار. وتم توضيح جميع المبادئ الثمانية في الفقرات التالية.[1]

2.10. قياس الأداء الحكومي:

تتداخل مؤشرات قياس الأداء الحكومي مع كل من مؤشرات التنمية الإقتصادية والبشرية وحتى قياس نوعية الحياة والتنمية المستدامة، وسنحاول هنا ذكر بعض مؤشرات قياس الحوكمة الرشيدة والفساد.

1.2.10. قياس الحوكمة الرشيدة:

تعد مهمة قياس مدى التزام الحكومة بمبادئ الحوكمة الرشيدة معقدة وصعبة، وفي الواقع قد تتعارض هذه المبادئ مع بعضها البعض. وعلى سبيل المثال، من الممكن المساس بالفعالية والكفاءة من أجل تحقيق الإنصاف والشمول. وتعطي المؤشرات الشائعة العلامات التالية للوكلاء:

(أ) وجود الإجراءات وجودتها كما هو الحال في صياغة الموازنة والمشتريات والوصف الواضح للوظائف في الأنظمة البيروقراطية؛

(ب) مستويات القدرة مثل متوسط التحصيل العلمي والمؤهلات التقنية والمهنية؛

(ج) المخرجات مثل نتائج الصحة والتعليم وتوافر الخدمات؛

(د) التقديرات المستمدة من الملاحظة المباشرة[2].

من بين المؤشرات الأكثر شيوعا المتعلقة بالحوكمة الرشيدة مؤشرات البنك الدولي للحوكمة العالمية ومؤشر النزاهة العامة وحرية فريدم هاوس في التقرير العالمي. وهناك أيضا مؤشرات ذات تركيز إقليمي مثل مؤشر إبراهيم للحوكمة الافريقية، وتقيس هذه المؤشرات الحوكمة الرشيدة عن طريق دراسة الجوانب المختلفة للحوكمة ومؤشراتها المختلفة. فعلى سبيل المثال، تحاول مؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي والتي تُستخدم على نطاق

[1]- Grindle, Merilee S., op-cit, pp. 561-562.
[2]- Grindle, Merilee S., Good Governance, R.I.P.: A Critique and an Alternative. Governance, vol. 30, issue 01 (January 2017), pp. 17.

واسع في جميع أنحاء العالم قياس الحوكمة الرشيدة من خلال قياس الجوانب الستة التالية للحوكمة استنادًا إلى "آراء عدد كبير من المستجيبين للدراسة الاستقصائية من المؤسسات والمواطنين والخبراء في البلدان الصناعية والنامية: "

- حرية التعبير والمساءلة: يعني مشاركة المواطنين ووسائل الإعلام المستقلة بما في ذلك الحرية السياسية والإعلامية وكذلك الحريات المدنية.
- الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب : تهديد انقلاب الدولة.
- فعالية الحكومة : جودة الخدمة المدنية.
- الجودة التنظيمية : سياسات ملائمة للسوق.
- سيادة القانون : المفاهيم المتعلقة بالجريمة والقضاء الفعال والعقود القابلة للتنفيذ.
- الفساد : تقاس السيطرة على الفساد من خلال أدوات المسح المركبة.

ومثالا اخرا، يسعى مؤشر النزاهة العامة إلى تقييم "قدرة المجتمع على السيطرة على الفساد وضمان إنفاق الموارد العامة دون ممارسات فاسدة" وكذلك "إخضاع حكومتهم للمساءلة. وفي هذا السياق، يقيس مؤشر النزاهة العامة الجوانب التالية : الاستقلال القضائي والعبء الإداري والانفتاح التجاري وشفافية الميزانية والمواطنة الإلكترونية وحرية الصحافة. وبالنظر إلى منهجها الشمولي لتقييم النزاهة فإن مؤشر النزاهة العامة يوفر بيانات مفيدة حول قضايا الحوكمة[1].

كما تعد إحصائية القيم العالمية من بين المصادر الإضافية لتقييم الحوكمة الرشيدة التي توفر تصنيفًا عالميًا للبلدان بناءا على الطريقة التي يرى بها المواطنين جودة الحوكمة في دولهم وعلاوة على ذلك، توفر الدراسات المحلية لحالات معينة نظرة ثاقبة ولكنها محدودة في قابليتها للتطبيق العام.

وعلى الرغم من ذلك، فقد تم انتقاد موثوقية جميع المؤشرات المذكورة أعلاه بسبب تقييماتها الذاتية وتحيزات أخذ العينات المحتملة بسبب درجات مختلفة من الاستعداد من جانب المشاركين في الإحصاء للمشاركة. ولذلك من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن كل من هذه القياسات لها حدودها الخاصة. وتم تصميم كل مقياس من مقاييس الحوكمة الرشيدة للكشف عن أشياء معينة وتجاهل الأخرى. ويجب على الطلبة أن

[1]- Helliwell, John F., and others, Empirical linkages between good governance and national well-being. Journal of Comparative Economics, vol. 46, issue 04 (December 2018), pp. 1332-1333.

يسألوا: ما هي بالضبط منهجية مطالبة القياس وكيف يتم صياغة معاييره وتشيدها؟ يذهب الجزء الأخير من السؤال إلى ما يقيسه بالفعل كل مؤشر أو تصنيف بدلا مما يدعي قياسه .

وأحد الأسباب الرئيسية لصعوبة تحديد وقياس الحوكمة الرشيدة هو أن كل من النهج النظري والنهج التجريبي يصور مصطلح "الحوكمة" بشكل مختلف (أندروز، 2008). ويُعد استخدام مصطلح "جودة الحوكمة" بدلاً من الحوكمة الرشيدة أحد الحلول الممكنة وعلى الرغم من ذلك اقترح باحثون مثل روثستاين وتوريل (2008) أنه طالما أن مصطلح الحوكمة الرشيدة يستخدم على نطاق واسع فإن محاولات تحديده وقياسه مهمة على الرغم من التحديات المنصوص عليها[1].

2.2.10. الفساد والحوكمة السيئة:

حتى منتصف التسعينيات، كان العلماء والممارسون غافلين نسبيًا عن قضايا الحوكمة السيئة والفساد وذكر الكثير منهم أن بعض أنواع الفساد يمكن أن يكون لها تأثير وظيفي على التنمية الاقتصادية لأنها يمكنها أن "تحرك الأحداث". ولكن منذ أن أصبحت المؤشرات والقياسات المختلفة متاحة مثل مؤشرات الحوكمة الخاصة بالبنك الدولي، أثبتت العديد من الدراسات أن المؤسسات الحكومية الخالية بشكل معقول من الفساد والممارسات ذات الصلة لها تأثير إيجابي قوي على مجموعة كبيرة من النتائج المتعلقة برفاهية الإنسان. وكان محور هذه المناقشة هو الصلة بين جودة المؤسسات الحكومية التي تنفذ السياسات (السيطرة على الفساد وسيادة القانون) والتنمية الاقتصادية، كما تقيض المؤسسات غير الفعالة توفير الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم وإنفاذ القانون. وعندما لا يتصرف المسؤولون الحكوميون بصفتهم بيروقراطيين يقدمون الخدمات كما هو متوقع منهم يمكن للناس محاولة الحصول على هذه الخدمات بطرق أخرى. وفي كثير من البلدان، يكون الأشخاص عادة قادرين على الحصول على الخدمات العامة دون الاضطرار إلى المشاركة في أي شكل من أشكال الرشوة ولكن لا يمكن قول الشيء نفسه في كل أنحاء العالم. وكما تجدر الإشارة إلى دور وسائل الإعلام في تعزيز الحوكمة الرشيدة والمساهمة في المفاهيم المتعلقة بنوعية الحكم على المستوى الدولي والوطني والمحلي. ولمزيد من النقاش حول دور وسائل الاعلام.

وترتبط مفاهيم الفساد والحوكمة الرشيدة مع بعضها البعض بعلاقة سببية ثنائية الاتجاه وتغذي بعضها البعض في حلقة مفرغة. وإذا لم تكن مبادئ وهياكل الحوكمة الرشيدة موجودة فسوف يوفر ذلك فرصة أكبر

[1]- Helliwell, John F., and others, op-cit, pp. 1334-1335.

للفساد. ومن الممكن أن يمنع الفساد بدوره من تنفيذ مبادئ وهياكل الحوكمة الرشيدة أو وضعها موضع التنفيذ. ويبدو أن انتهاكات مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالفساد. وفي النهاية، يمثل الفساد والحوكمة السيئة تحديات أمنية تقيض الديمقراطية وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية (لمزيد من المناقشات حول كيفية ارتباط الفساد بالسلام والأمن. وهناك مجموعة كبيرة من المطبوعات التي تكشف عن الآثار السلبية للحوكمة السيئة، والتي تتمثل بشكل أساسي في الفساد ونقص حقوق الملكية، والمجالات مثل صحة السكان وحصول الناس على المياه الصالحة للشرب، كما يؤثر إدراك ضعف جودة الحكومة بما في ذلك الحكم الاستبدادي والفساد والركود الاقتصادي على ما إذا كان الناس سيصوتون ويشاركون في العملية السياسية أن مقاييس الحكم الجيد أقوى من مقاييس الديمقراطية في التنبؤ بعدم وجود صراعات عنيفة بين الولايات وقدم كل من لابوينتي وروثستاين (2010) نتائج مماثلة للحروب الأهلية. كما أوضح جيلي (2006) أن "الحكم العام (مكون من سيادة القانون والسيطرة على الفساد وفعالية الحكومة) له أهمية كبيرة، بل شاملة في تقييمات المواطن العالمي للدول". ويضيف أن متغيرات الحكم لها تأثير أقوى على الشرعية السياسية من المتغيرات التي تقيس الحقوق الديمقراطية ومكاسب الرفاهية[1].

الكفاءة والأمانة والتعاطف الثقافي وما إلى ذلك لاستبعاد المزايا الخاصة. وهناك أنواع أخرى من الطعون –مثل الحوكمة الأفضل التي من شأنها أن تخفض الضرائب وتسهل العثور على وظائف في ظلالاقتصاد المنتعش وحماية أسرة الفرد وممتلكاته – الحصول على القليل من الاهتمام حتى عندما يكون الهدف هو حشد المشاركة ودعم المجتمع المدني. ويجب بذل جهود مكثفة لإقناع المواطنين والمسؤولين الحكوميين والقادة السياسيين بأن يستفيدون من الإصلاح[2].

[1]- Holland, Jeremy, and others (2009). Measuring Change and Results in Voice and Accountability Work. Department for International Development Working Paper Series. Paris: Organisation for Economic Cooperation and Developmen

[2]- Holland, Jeremy, and others (2009). Measuring Change and Results in Voice and Accountability Work. Department for International Development Working Paper Series. Paris: Organisation for Economic Cooperation and Developmen

خلاصة:

تتطلب الحوكمة الرشيدة اعتماد نهج متعدد الجوانب وأنظمة متعددة الضوابط والتوازنات يمكن من خلالها تحقيقها الفصل بين سلطات الوكالات المختلفة من خلال المجتمع المدني والمشاركة الإعلامية، ومن خلال الشراكة أو الاتفاقيات مع قطاع الأعمال.

أسئلة وتطبيقات حول الفصل العاشر:

1– قدم تعريف مختصر للحوكمة الرشيدة؟

2– ما هي مبادئ الخوكمة الرشيدة؟

3– فيما تتمثل أهمية الحوكمة الرشيدة؟

4– كيف يمكن قياس حوكمة الأداء الحكومي؟

5– أحينا قد تتعارض الحوكمة مع بعض الأهداف الإقتصادية والإجتماعية؟

11. مؤشرات الإقتصاد العالمي:

تسعى مختلف دول العالم إلى جذب الإستثمار وتشجيع مواطنيها على استثمار مدخراتهم لرفع الناتج المحلي الخام، وتخفيض البطالة والسيطرة على التضخم، لذا وضعت عدة هيئات دولية مالية وتجارية بعض المؤشرات لتقييم ومقارنة اقتصاد الدول لتحدد الأفضل للاستثمار.

سنناقش في هذا الفصل أهم اثنين وهما مؤشر التنافسية العالمية، مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية.

1.11. مؤشر التنافسية العالمية:

أفرزت الثورة الصناعية الرابعة عديد التحديات والضغوط اقتصادية على جميع الدول، من أبرزها قضية االندماج في السوق العالمية ومواجهة المنافسة الخارجية، حيث أصبح من الضروري لجميع الدول تأهيل اقتصادياتها لواجهة المنافسة الدولية، وتقوم عديد المؤسسات االقتصادية والمالية الدولية بإصدار مؤشرات بصورة دورية تقيم من خلالها أداء الدول وتقوم بتصنيفها بأسلوب موحد لتقييم الأداء، كما تعتبر تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الإقتصادي العالمي من بين المصادر الرئيسية للمستثمرين والفاعلين في القطاعين العام والخاص، حيث يعبر التقرير عن الإنتاجية الكلية التي تتمتع بها الدول، كما يبرز نقاط قوة وضعف الدول من خلال التعرف على موقعها حسب كل مؤشر.

1.1.11. الإطار المفاهيمي للتنافسية:

يختلف تعريف التنافسية باختلاف مستوى التحليل فيما كانت شركة، قطاع نشاط أو دولة، ويمكن تعريفها على الثلاث مستويات، بحيث كل هذه المستويات متكاملة فوجود شركة محلية ذات قدرة تنافسية كبيرة سيظهر ذلك في شكل قطاع فعال وتنافسي وبالأخير سينعكس ذلك على تنافسية الدولة.

1.1.1.11. تعريف التنافسية:

* على مستوى الشركة: بناءا على الدراسات التي قدمها مايكل بورتر عن التنافسية فإن الشركة هي من تنشئ القدرة التنافسية وليست الدولة، كما تبنى استراتيجيات تطوير تنافسية البلدان على استراتيجيات الشركات في مجال الإبتكار والإبداع والتطوير، وذلك بهدف التوسع في الأسواق المحلية والدولية والإنفتاح[1]

لتحقيق مستويات جيدة من التنافسية، كما عرفتها هيئة التجارة والصناعة البريطانية التنافسية أنها " التنافسية هي القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية

[1]- وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها بحوث ودراسات ومناقشات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 10.

حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآة الأخرى[1]، كما أن رفع تنافسية الشركة يحقق مجموعة من الأهداف أهمها تحقيق درجة عالية من الكفاية أي أن الشركة تمارس نشاطها بأقل مستوى من التكاليف وبالتطور التكنولوجي المسموح كما يضمن التطور والتحسين المستمر للأداء من خلال الإبداع والإبتكار الحصول على نمط جيد للأرباح كمكافأة للمؤسسة على تميزها عن منافسيها.

* على مستوى قطاع النشاط: ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع معين ما هو إلا ترجمة لقوة القدرة التنافسية لمؤسساته، نجد العديد من التعاريف للتنافسية على هذا المستوى منه من يربطها بالأداء في الأسواق الدولية إنها قدرة شركات قطاع صناعي معين في بلد ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الإعتماد على الدعم والحماية الحكومية وبالتالي تميز الدولة في تلك الصناعة.[2] أي هي قدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات مرنة وناظمة لها تتماشى والتطورات الإقتصادية وضمن آليات فعالة لقوى السوق من ناحية الموردين والمستهلكين، بالإضافة لحرية دخول السوق والخروج منه[3]، حيث تعمل القطاعات ذات القدرة التنافسية على تحقيق أربعة معايير أساسية متفق عليها وهي الربحية، التميز، المساهمة في التجارة الدولية و كذا المساهمة في تحقيق النمو الإقتصادي المتواصل.[4]

* على مستوى الدولة: حظيت التنافسية على هذا المستوى باهتمام الهيئات والمنظمات االقتصادية التي ت عنى بإدارة أألعمال الدولية، حيث تركز بعض التعاريف على ميزان المدفوعات وأخرى تستخدم عديد المؤشرات الموضوعية والذاتية لتقييم ما إذا كان البلد يولد نسبيا الثروة في الأسواق الدولية أكثر مما يولده منافسوه، بالإضافة للقدرة على الحفاظ على حصص الأسواق، وكذا القدرة على توفير مداخيل مستديمة أعلى، مع تحسين المعايير الإجتماعية والبيئية:

– تعريف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية :(OCDE) عرفها " Oughton القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي" وفي وثيقة أخرى " التنافسية هي " قدرة البلد على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية"[5]

[1]- وديع محمد عدنان، مرجع سابق، ص 10.

[2]- سامر علي البوش، القدرة التنافسية للصناعات الغذائية ودورها في التجارة الخارجية السوري، دمشق سوريا،2014 ، ص 24.

[3]– كبيري فتيحة، فعالية تكنولوجيا المعلومات والإتصال في رفع تنافسية المؤسسات،أطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد جامعة تلمسان،الجزائر، 2018، ص 14.

[4]– بورادي ساعد وعيساني عامر، تقييم تنافسية قطاع السياحة والسفر في بلدان المغرب العربي، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2015، ص 24.

[5]– وديع محمد عدنان، مرجع سابق، ص 05.

– تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية: (IMD)اعتبر أن التنافسية ما هي إلا أداة لتحليل كيفية قيام دولة ما أو شركة بإدارة قدراتها لتحقيق الربح، كما قام المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية بتعريف التنافسية بأنها "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقيق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل"[1]

– تعريف المنتدى الإقتصادي العالمي للتنافسية: (WEF) " العوامل التي تمكن الإقتصاديات الوطنية من تحقيق النمو االقتصادي المستدام والإزدهار بعيد المدى " نذكر أن المنتدى بادئ الأمر عرف التنافسية أنها "قدرة المنظمين في البلد على التفوق على منافسيها في الأسواق الدولية" ثم وسع التعريف وربط التنافسية بالقدرة على تحقيق النمو الإقتصادي وخلق الثروة، ثم ربطها بالسياسات الداعمة لمعدلات نمو اقتصادي مرتفع في المدى المتوسط.[2]

– المعهد العربي للتخطيط: تبنى المعهد في دراسة تنافسية الإقتصاديات العربية مفهوما للتنافسية يرتكز مؤشرين أولا الأسواق الخارجية والإستثمارية وثانيا الإستثمار الأجنبي المباشر كميادين أساسية لتطوير التنافسية العربية، كما تتحدد القدرة التنافسية على المستوى الدولي بتأثير العديد من العوامل هي كما يلي: أ–سعر الصرف؛ ب– ظروف السوق الدولي؛ ت– ترتيب أالفضلية؛ ث– تكلفة النقل الدولي.[3]

2.1.1.11. مؤشرات التنافسية على مستوى الدول (منهجية المنتدى الاقتصادي العالميWEF) :

تتميز منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي بالحيوية والتطور المستمر بهدف الإلمام بأكبر قدر من المحددات والمؤشرات التي تؤثر على تنافسية الدول في مختلف مراحل نموها، ويتكون المؤشر من اثنا عشر مؤشرا رئيسيا يضم العوامل التي تؤثر على التنافسية في ثلاث مجموعات أساسية مرتبة ارتباطا بمرحلة التطور الاقتصادي لكل دولة، كما صنفت الدول حسب مستوى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة المواد الأولية في الصادرات[4]، حيث صنفت إلى ثلاث مراحل رئيسية ومرحلتان انتقاليتان وهي:

[1] – طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص 05.

[2] – مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص 24.

[3] – محمد الطيب دويس، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر، (رسالة ماجستير) منشورة. جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص 07، ص 49.

[4] – ظافر محمد محمود، القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية، أطروحة دكتوا ره، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا2015، ص ..49

- مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج: أي الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية واليد العاملة الزهيدة والموقع الجغرافي المتميز والمناخ.

– مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة: أي تلك الدول التي تعتمد على الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج.

– مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الابتكار :وهي الدول التي وصلت لمرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي تعتمد على الإبداع والابتكار باعتباره المحرك الرئيسي للنمو[1].

كما يتم إعطاء تثقيل لكل مجموعة من المؤشرات وفق تصنيف اقتصاد البلد، والأهمية الأكبر للمجموعة الأولى (الأداء المؤسساتي، أداء الاقتصاد الكلي، التعليم، الصحة، البنية التحتية) فإذا كانت الدولة المدروسة ضمن فئة البلدان المعتمدة على الموارد يعطى وزن منخفض لمؤشرات الإبداع والابتكار والعكس بالعكس، كما يستخدم المنتدى في إعداده لتقرير التنافسية السنوي على نوعين من البيانات هما:

– البيانات الرقمية : Hard Data وتشكل ثلث قيمة المؤشر ويتم الحصول عليها من مصادر مختلفة على غرار البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة الصحة العالمية...الخ

– بيانات مسح قطاع الأعمال : Survey Data تشكل حوالي ثلثي قيمة المؤشر، حيث تجمع البيانات القيّمة عن طريق الاستبيان الموجه لرجال الأعمال في مختلف القطاعات لمجموعة كبيرة من المتغيرات غير المتوفرة في أي مصدر.[2]

ينقسم التقرير في تحليله إلى ثلاث فصول الأول يتحدث عن النتائج العالمية ثم المستوى الثاني يقدم التحليلات الإقليمية والقطرية ثم الثالث تحليل التنافسية والمساواة والاستدامة، ويتضمن التقرير أيضا ملخص تنفيذي يوضح ملامح الاقتصاد، بالإضافة إلى ملحقين رئيسيين هما:

-منهجية مؤشر التنافسية العالمية والملاحظات الفنية.

-مسح الرأي (الاستبيان) الذي يوضح وجهة نظر مجتمع الأعمال[3].

[1] – هبة الله أورسي، تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية (دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر)، (أطروحة دكتوراه) غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة سطيف الجزائر، 2012، ص 25.

[2] – المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، المرصد الوطني للتنافسية، سوريا، 2011، ص25.

[3] - معهد التخطيط القومي، عرض تقرير التنافسية العالمية، معهد التخطيط القومي، مصر، 2019، ص 04.

إن الهدف الرئيسي من تقرير التنافسية العالمية السنوي هو في أنّه يعطينا صورة شاملة للعوامل والخصائص المؤثرة والممكنة للنمو الاقتصادي والإنتاجية وكذا التنمية البشرية ليستفيد كل من الباحثين الأكاديميين، قطاع الأعمال وكذا الحكومات للمساعدة في قياس أثر الاستراتيجيات الوطنية في تعزيز مستويات الرفاه وتحقيق التقدم والنمو وتعزيز جودة الحياة للشعوب.

2.11. مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية:

لقد تخصصت منظمات دولية في تنقيط دول العالم وفق مؤشرات إحصائية اقتصادية معينة حسب طبيعة كل منظمة، وتصدر تبعا لذلك تقارير دورية شهرية أو فصلية أو سنوية، وبناء عليها يتم إجراء مقارنات بين دول العالم في إطار التعاون الدولي، لكن هذه المهمة تواجه صعوبات عدة بدءا من الاتفاق على مجموعة من المؤشرات المناسبة، مرورا بوضع تعاريف لهذه المؤشرات ووصولا إلى إقناع دول العالم على اختلاف مستويات تطورها بإتباع منهجيات معيارية دقيقة في جمع البيانات اللازمة لهذه المؤشرات التي تطور باستمرار نظرا للتطورات السريعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية والتكنولوجية المسارعة، ناهيك عن مصداقية هذه المنظمات المتخصصة وحيادية تصنيفاتها، ومن بينها مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية.

1.2.11. ماهية مناخ الأعمال:

يقاس نجاح التنمية الاقتصادية بما تستند عليه من البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية التي تلعب دورا هاما في عمليات التخطيط والمراقبة والتحليل للتطورات الاقتصادية، وتعتبر هذه المؤشرات ركائز أساسية لاتخاذ القرارات وعاملا أساسيا لمعرفة مدى التطور الحاصل على مستوى المؤسسات والقطاعات والبلدان.

1.1.2.11. تعريف مناخ الأعمال:

هناك مجموعة من التعاريف قدمت لهذا المصطلح ومن بينها:

– تعريف البنك العالمي :يعرفه البنك العالمي على أنه: "مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل والتوسع، وللسياسات الحكومية تأثير قوي على مناخ الأعمال من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة".

– تعرفه المنظمة العربية لضمان الاستثمار: "بأنه مجموعة الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار".

– كما ينصرف تعبير مناخ الأعمال إلى مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رأس المال، فالوضع الإدارية، وما تتميز به من فعالية وكفاءة ونظامها العام للدولة ومدى استقرارها السياسي والأمني وتنظيما القانوني والقدرة على تطبيقه، ومدى مرونته و وضوحه واتساقه مع السياسة الاقتصادية للدولة، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته، وما تمتاز به الدولة من منشآت قاعدية، وعناصر إنتاج، وما تمتلكه الدولة من خصائص جغرافية وديمغرافية، ووجود قوانين واضحة للملكية والحقوق، كل ذلك يشكل مكونات ما اصطلح على تسميته بمناخ الأعمال، ومن ثم فهي عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض.[1]

استخلاصا من التعاريف السابقة يمكن القول أن مناخ الأعمال مفهوم مركب ومتطور يشير الى جوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية الأساسية، وبعضها بالنظم الاقتصادية، والبعض الآخر بالنظم القانونية والأوضاع السياسية، وبالمؤسسات وبالسياسات والإصلاحات، فقد تكون عناصر هذا المناخ مناسبة في فترة معينة وتكون غير ذلك في فترة أخرى، فهو إذن مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والأيديولوجية وكذلك التكنولوجية والتنظيمية.

2.1.2.11. مكونات مناخ الأعمال:

هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها دوليا تسهم في توفير المناخ الجاذب للأعمال، إذ يعد وجودها في بلد ما مؤشرا على قدرة هذا البلد على توفير بيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمار سواء من قبل المستثمرين المحليين أم الأجانب، بما يؤهل هذا البلد على زيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني، وعليه يرتكز مناخ الأعمال على جملة من المقومات هي:

* المقومات الإقتصادية: ويقصد تلك العوامل ذات البعد الاقتصادي وتشمل:

– النظام الاقتصادي المطبق.

– مؤشرات الاقتصاد الكلي :كالناتج المحلي الخام، وضعية ميزان المدفوعات ومستوى الدين العام.

– السياسات الحكومية المطبقة والتي تشمل السياسة النقدية والمالية، سياسة التجارة الخارجية والعوامل التي تتحكم في السوق كحجمه وسوق العمل.

* المقومات السياسية والأمنية: يقصد تلك العوامل ذات البعد السياسي والأمني والمتمثلة في:

[1] – عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوىالاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2021، ص07.

– الاستقرار السياسي :ويقاس بمؤشرات عديدة أهمها درجة التماسك الاجتماعي من خلال الاضطرابات المدنية أو النشاطات الإرهابية والحروب الأهلية.

– النظام السياسي :سواء كان نظام ديمقراطي أو نظام دكتاتوري.

– الخلفيات التاريخية بين الدول، وأخيرا التكتلات الدولية وفوق الوطنية.

* المقومات القانونية والتنظيمية: وتشمل البيئة القانونية والتنظيمات الدولية مثل:

– العقود، القوانين المتعلقة بالاستثمار، قوانين التجارة الخارجية، القوانين المتعلقة بالملكية الفردية، قوانين المنافسة والعمل، الضرائب، القوانين الدولية.

* المقومات الاجتماعية والثقافية: تشمل كل العوامل ذات البعد الاجتماعي والثقافي كالعادات والتقاليد والأعراف إضافة إلى مستوى البطالة والفقر والمستوى التعليمي.[1]

2.2.11. مؤشرات مناخ الأعمال:

المؤشرات النوعية هي تلك المؤشرات التي لا يمكن حسابها ولكن تعطى لها قيم تقديرية تستند إلى آراء الخبراء والمحللين أو رجال الأعمال، وسوف نذكر منها مؤشرين فقط وهما:

1.2.2.12. مؤشر الحرية الاقتصادية:

يعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية وسيلة لقياس درجة هيمنة الحكومة على الاقتصاد وتأثيره في كافة مناحي الحياة الاقتصادية، السياسية، أداء الأعمال وعلاقاتها الخارجية، وفي سنة 1995م أصدر معهد Héritage foundation بالتعاون مع صحيفة "Wall Street Journal" مؤشر الحرية الاقتصادية، يقسم المؤشر درجات الحرية إلى 5 أقسام، أقصاها حرية مرتفعة جدا (80–100)، وأدناها حرية منعدمة (0–49.9)، ضم المؤشر في آخر تقرير له لسنة 2019

186دولة منها 20 دولة عربية.[2] أما عن العوامل التي يقيسها يشمل على 51 متغير يتم ضمهم في عشر مجموعات مقسمة إلى أربعة محاور أساسية، تتمثل هذه المحاور فيما يلي:

[1] – فيصل قورمي، عبدالعزيز قرفي، مداخلة بعنوان: تقييم المناخ الاستثماري وأثره في تشجيع ونجاح المبادرات الفردية، الأيام الدولية حول المقولاتية: أليات دعم ومساندة المؤسسات في الجزائر، جامعة بسكرة، 05 ماي 2011.

[2]- Roberts James b.kim anthony,. miller terry, the heritage foundation , 2019 index of economic freedom 25th anniversary edition.

– حكم القانون: تتوقف الحرية الاقتصادية على تمكين الأفراد وعدم التمييز والمنافسة في الأسواق التي لن تتحقق إلا بسيادة القانون الذي يشمل حقوق الملكية والتحرر من الفساد.

– محدودية دور الحكومة: يعكس هذا المحور مدى الاعتماد على آلية السوق واختيار تخصيص الموارد، وتقاس محدودية دور الحكومة من خلال الحرية الجبائية والإنفاق الحكومي.

– الأسواق المفتوحة: تشمل الأسواق المفتوحة حرية التجارة، حرية الاستثمار والحرية المالية.

بلغ عدد الدول سنة 2019 المشاركة في مؤشر الحرية الاقتصادية 186 دولة، احتلت الجزائر المرتبة171 عالميا واحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة 9 عالميا، وتلتها قطر في المرتبة 28 عالميا ثم البحرين في المرتبة 54 عالميا فالكويت المرتبة 90 عالميا.

2.2.2.12. مؤشر سهولة أداء الأعمال:

تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وينظر إلى هذا المؤشر كأداة استراتيجية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم، ويتيح عقد المقارنات فيما بينها)بوخاري، 2012 ، صفحة45 ،(44، ويتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال وتتمثل في)مجموعة البنك الدولي :(مؤشر بدء النشاط التجاري، مؤشر استخراج تراخيص البناء، مؤشر توصيل الكهرباء، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنقاذ العقود، مؤشر تسوية حالات الإعسار.[1]

[1]- بكطاش فتيحة، بوعزارة أحلام، تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد/ 10 العدد 05 خاص، اكتوبر 2020 ، ص 319– 337.

خلاصة:

في ظل التحولات والتقلبات الحاصلة في الاقتصاد الدولي وازدياد حدة المنافسة والصراع التجاري العالمي، وجب على الدول التسارع في تحسين مناخ أعمالها عن طريق حزمة من التغييرات والإصلاحات تمس نقاط الضعف في مختلف المجالات، والجزائر على سبيل المثال تعتبر من بين الدول التي عانت ومازالت تعاني من تفشي عدة ظواهر سلبية ما أثر على مناخ الأعمال لديها بصفة خاصة وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة، رغم المجهودات التي تقوم بها الهيآت المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الأعمال من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى تنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلا أن كثرة هاته المشاكل وعدم القدرة على السيطرة عليها كضعف المنظومة المصرفية والمالية، مشكل العقار الصناعي وغلائه الفاحش وأحيانا حتى وان وجد عدم ملائمته للمعايير الأساسية، ضعف البنية التحتية في الجزائر، ثقل النظام الضريبي، تغير القوانين والتشريعات التنظيمية وعدم وضوحها، تعقد وطول الإجراءات والوثائق اللازمة لإنشاء المشروع، تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيآت المكلفة بالاستثمار وتعدد الجهات الوصية، ضف على ذلك أكبر عائق تعاني منه الإدارة الجزائرية وهو مشكلة الفساد الذي لم يعد حالة عرضية يمكن معالجتها، بل أصبح آفة يصعب اقتلاع جذورها من الأساس، بالرغم من الجهود المبذولة لمكافحته أو حتى الوقاية منه، إلا أنها باءت بالفشل لسوء تطبيق هذه التشريعات والقوانين على أرض الواقع.

أسئلة وتطبيقات حول القصل الثاني عشر:

1- ماهي التنافسية الغقتصادية العالمية؟

2-كيف يمكن تحسين من تنافسية الجزائر؟

3- ما هي أهم الهيئات التي تصدر تقارير مؤشرات تنافسية الإقتصاد العالمي؟

4- اذكر بعض مؤشرات الإقتصاد العالمي؟

12. خاتمة:

تستخلص مدى أهمية المؤشرات الاقتصادية بحيث تعتبر مرجعا للمؤسسات الحكومية وكذلك للمستثمرين والباحثين والمؤسسات الدولية .فهي تساعد على الوقوف على أوضاع وإنجازات الدول في مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية، وبالتالي تعكس الصورة الحقيقية للنظام الاقتصادي ككل، ومقدار التقدم الذي تحقق، وما هي جوانب القوة ونقاط الضعف، مما يساعد على التغلب على مختلف المشكلات، والعمل على تدعيم نقاط الضعف.

وعليه فإن استخدام المؤشرات الاقتصادية لأغراض البحث والتطوير وإقرار السياسات والأهداف الاستراتيجية لمختلف القطاعات، أو استعمالها كأداة لجذب الاستثمارات يعود بالنفع على المؤسسات وكذلك على المستهلكين وبالنتيجة على الاقتصاد الوطني.

تعتبر دراسة المؤشرات الاقتصادية موضوعا واسعا لا يمكن حصره في هذه المطبوعة حيث تعد المؤشرات بمختلف أنواعها الاقتصادية الاجتماعية بالمئات، يصعب الإحاطة بها كلها.

لا نزعم من خلال هذه المطبوعة أننا أحطنا بكل جوانب الموضوع، فقد عمدنا إلى تقديم هذه الدروس بأسلوب سهل ومبسط من خلال الاستعانة بالإحصائيات الحديثة والبيانات مع دعم ذلك بأمثلة تطبيقية بهدف جعل المعالجة أكثر دقة ووضوح، وكذلك استخدام الحروف اللاتينية الشائعة الاستعمال للإشارة إلى مختلف المفاهيم الاقتصادية . ونأمل أن تتحقق الفائدة المرجوة من هذه المطبوعة.

13. قائمة المراجع:

• الكتب باللغة العربية:

– مجدي علي حسين الحبشي، مؤشرات الجودة كأداة لتجديد التعليم الجامعي – دراسة حالة لكلية التربية بالإسماعيلية جامعة قناة السويس، مجلة كلية التربية، المجلد 24 ،العدد 60 ،جامعة الزقازيق، 2008.

– قاموس المورد، الطبعة الثامنة والثلاثون، بيروت :لبنان، دار العلم للملايين، 2004.

– حافظ محمد، مفهوم مؤشرات النوع الإجتماعي وأنواعها، جامعة عين شمس، مصر، 2006.

– شوقي أحمد، دنيا الإسلام و التنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1979.

– محمد العماري، التنمية الاقتصادية و التخطيط، دار الحياة، دمشق، 1969.

– محمد السيد الحسيني وآخرون، مفهوم التنمية عند ماركس، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، مصر، بدون سنة.

– محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مقدمة في التنمية و التخطيط، بيروت، دار النهضة العربية، 1982.

– إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية – نظريات التنمية والنمو – استراتيجيات التنمية، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر،1997.

– محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، 'دراسات نظرية و تطبيقية'، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.

– مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر،الأردن،2007.

– إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية 'نظريات–نماذج–إستراتيجيات'،ط1، دار أسامة، الأردن، 2012.

– علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ط1، دار جليس الزمان، الأردن، 2014.

– عبد اللطيف مصطفى وآخرون، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014.

– صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

– زينب حسين عوض الله وآخرون ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

– مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والتوزيع،.القاهرة، 2003.

– خالد الوزني، أحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، عمان، دار وائل للنشر، ط 6، عمان، 2003.

– أنس البكري وآخرون، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، عمان، دار المستقبل،2002 .

– وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل، لبنان،2000 .

– وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد :الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الأردن، دار النفائس،2011 .

– مدحت القريشي، إقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

– محمد طاقة،حسين عجلان حسن، إقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

– نعمة الله نجيب ابراهيم، نظرية اقتصاد العمل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.

– عاصم بن طاهر عرب، إقتصاديات العمل، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى، 1994.

– عادل فليح العلي، هناء هادي محمد علي، إقتصاد العمل، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1990.

– تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

– علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

– طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم لاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

– مصطفى سليمان وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.

– مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

– رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، مطابع الرسالة، الكويت، 1997.

– أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، مبادىء الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 1997.

– منى الطحاوي، إقتصاديات العمل ، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1995.

– حسين عمر، الموسوعة الإقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996،

– قضية البطالة وتوفير فرص العمل، دراسات ووثائق، الجزء الأول، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة، 1996.

– محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الثقافي، دار المعارف الجامعية، مصر، 2002.

– سحر، قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع التركيز على الإدارة البيئية، أعمال المؤتمر المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، 2006.

– محمد عزت محمد إبراهيم، محمد عبد الكريم ربه، اقتصاديات الموارد، دار المعرفة الجامعية، 2000.

– عبد الله، محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع الصناعي، الإسكندرية: مطبعة البحيرة، ط2، 2009.

– أحمد عبد العزيز احمد البقلي، مفهوم نوعية الحياة: النشأة و التطور، ورقة بحثية مقدمة إلى معهد التخطيط القومي، مركز الديموغرافي، المؤتمر السنوي 43 قضايا السكان والتنمية، الوقائع وتحديات المستقبل ما بعد 2015، القاهرة 18/17 ديسمبر 2014.

– خليل محمد حسن الشماع ، خضير كاضم حمود ، نظرية المنظمة ، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000.

– حفظي إحسان، علم اجتماع التنمية، الإسكندرية: دار المغرفة الجامعية، 2006.

– وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها بحوث ودراسات ومناقشات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

– مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الدار الجامعية، مصر، 2011.

– عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوىالاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2021.

• الكتب باللغة الأجنبية:

-Tromben V, Introduction aux indicateurs et indicateurs démographiques, Commission économique pour l'Amérique Latine (CEPAL), Nations Unies, 2018.

-Boutaud A., Qu'est-ce qu'un indicateur ?, Dossier politique publique, Direction de la Prospective et du Dialogue Public, Lyon, 2015.

- Kaplan R.S., Norton D.P, The Balanced Scorecard: Measures That Drive Performance, Harvard Business Review, January-February 1992.

- Lorino P, Méthodes et pratiques de la performance, Éditions d'Organisations, 3eme édition, paris, 2005.

- Perret B, Indicateurs sociaux, Etat des lieux et perspectives, Les papiers du CERC, n°1, Conseil de l'Emploi, des Revenus et de la Cohésion sociale, Paris, 2002.

- Reix R, Systèmes d'information et management des organisations, Editions Vuibert, Paris, 1998.

- Chaucey Wilson, Brainstorming and beyond: A user centered designmethod, Morgan Kaufmann, 2013.

- Blanchard O., Cohen D. et Johnson D.. Macroéconomie, 6e édition, Pearson, Paris, 2013.

-Bali Hamid, inflation et mal-développement en Algérie, OPU, Alger, 1993.

- Kanbur R, Income Distribution and Development, in Atkinson, A. Bourguignon, Handbook of Income Distribution, Volume 1, New York: Elvesier, 2000.

- Sen A., Commodities and Capabilities, Elsevier Science Publishers, Oxford. And Sen A. (1992). Inequality Re-examined, Clarendon Press, Oxford, 1985.

• أطروحات:

– فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008.

– كبيري فتيحة، فعالية تكنولوجيا المعلومات والإتصال في رفع تنافسية المؤسسات،أطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد جامعة تلمسان،الجزائر، 2018.

– بورادي ساعد وعيساني عامر، تقييم تنافسية قطاع السياحة والسفر في بلدان المغرب العربي، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2015.

– محمد الطيب دويس، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر، (رسالة ماجستير) منشورة. جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.

ظافر محمد محمود، القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية، أطروحة دكتوا ره، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015.

[1]– هبة الله أورسي، تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية (دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر)، (أطروحة دكتوراه) غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة سطيف الجزائر، 2012.

• المقالات:

– حيدوسي أحمد، دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقية، مجلة الإدار والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، جوان 2021.

– الشيمي محمد نبيل، التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها، الحوار المتمدن، العدد 25، 2009.

– محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1999–2011، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد14 ، الدنمارك.

– علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة من 1970–2009، مجلة الباحث، عدد 11، الجزائر،2012 .

– محمد عدنان وديع، سوق العمل وتخطيط القوى العاملة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

– جغروري كمال، سوق العمل في الجزائر –الخصائص والتحديات–، المجلة الجزائرية للمناطق الجافة، مركز البحث العلمي والتقني في المناطق الجافة، بسكرة الجزائر، العدد 15، 2023.

– صابر بلول، الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سورية، الواقع، الأسباب، الحلول مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، دمشق، 2002.

– عبد القادر محمد عبد القادر، نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 27، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مارس 1990.

– زروق عثمان محمد، دور برامج توظيف الخريجين في معالجة مشكلة البطالة في الوطن العربي، مجلة المصرفي، العدد الثامن والأربعون، بنك السودان المركزي، 2008.

– البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى، العدد 00، السداسي الثاني ، 2004.

– لبنى عبد العزيز، نهى محمد عفت، مؤشرات جودة الحياة ودورها في زيادة المشاركة المجتمعية في عمليات الحفاظ الحضري، مجلة باحث، جوان 2019.

– مريم حسام، رؤية جديدة للأمن الإنساني من أجل تفعيل الحق في جودة الحياة، جامعة سطيف 2.

• المقالات باللغة الأجنبية:

- Rodrik D, One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions and Economic Growth, Princeton University press, 2007.

- Benhabib L.. Inégalités de revenus en Algérie : une menace pour le Développement Durable, Revue Algérienne de Finances Publiques, 11(01), 2021.

- Andrews, Matt , The Good Governance Agenda: Beyond Indicators without Theory. Oxford Development Studies, vol. 36, issue 4 (December 2008).

- Fukuyama, Francis. What is Governance? Governance, vol. 26, issue 03 (July 2013), Wiley Periodicals, Inc.

- Grindle, Merilee S., Good enough governance revisited. Development Policy Review, vol. 25, issue 05 (September 2007).

- Grindle, Merilee S., Good Governance, R.I.P.: A Critique and an Alternative. Governance, vol. 30, issue 01 (January 2017).

- Helliwell, John F., and others, Empirical linkages between good governance and national well-being. Journal of Comparative Economics, vol. 46, issue 04 (December 2018).

• المداخلات:

– رباحي فضيلة، خلفاوي فاطمة، إشكالية البطالة وعلاقتها بالجريمة في الوطن العربي، بحوث و أوراق عمل ندوة عربية، الجزء الأول، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 26 إلى 28 أفريل، 2006.

– غيداء صادق سلمان، البطالة في العالم العربي، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية، الجزء الأول، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 26 إلى 28 أفريل، 2006.

– ناصر مراد، مكافحة مشكلة البطالة في الجزائر، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية، الجزء الثاني، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 26 إلى 28 أفريل، 2006.

– بن حمودة محبوب، قراءة في ظاهرة البطالة في العالم العربي، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية، الجزء الأول، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 26 إلى 28 أفريل، 2006.

– ساسية خضراوي، سليمة عبيدة، قياس البطالة حسب المعايير الدولية مع الإشارة إلى مشاكل قياسها في الدول العربية، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية، الجزء الأول، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 26 إلى 28 أفريل، 2006.

– فيصل قورمي، عبدالعزيز قرفي، مداخلة بعنوان: تقييم المناخ الاستثماري وأثره في تشجيع ونجاح المباردات الفردية، الأيام الدولية حول المقولاتية: أليات دعم ومساندة المؤسسات في الجزائر، جامعة بسكرة، 05 ماي 2011.

• المطبوعات:

– أمين عويسي، أساسيات مناهج الاستشراف، مطبوعة منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2018.

– بن حبيب لامية، محاضرات في مادة: نظرية المؤشرات الإقتصادية، مطبوعة منشورة، جامعة مستغانم، 2022.

عمروش شريف، مطبوعة بعنوان تحليل سوق العمل، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر مهني تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة البليدة 2، الجزائر 2022-2023.

• المطبوعات باللغة الأجنبية:

- Collège de France, Quels sont les sources et les défis de la croissance économique?, Manuel de cours, Collège de France, 2020.

• تقارير:

– مركز الإحصاءSCAD، دليل المؤشرات الإحصائية، أدلة المنهجية والجودة، دليل رقم 1، أبوظبي، 2016.

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية201 9–2022 ، نيويورك.

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حساب أدلة التنمية البشرية، نيويورك، 2007.

– صندوق النقد العربي ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، القاهرة ، سبتمبر 2003.

– وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها بحوث ودراسات ومناقشات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

– منظمة الأمم المتحدة، الطاقة المتجددة :التشريعات والسياسات في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيت الأمم المتحدة، بيروت :لبنان، 2019 .

– سامر علي البوش، القدرة التنافسية للصناعات الغذائية ودورها في التجارة الخارجية السورية، دمشق سوريا، 2014 .

– طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.

– المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، المرصد الوطني للتنافسية، سوريا، 2011.

– معهد التخطيط القومي، عرض تقرير التنافسية العالمية، معهد التخطيط القومي، مصر، 2019.

• تقارير باللغة الأجنبية:

- Steffen, W.., and others. Planetary Boundaries: Guiding Human Development on a Changing Planet, Science,2015, 347(6223).

- Ghosh, R.N., and Mohammed Abu Bakar, Corruption, Good Governance and Economic Development: Contemporary Analysis and Case Studies. World Scientific Publishing, 2015.
- Roberts James b.kim anthony,. miller terry, the heritage foundation , 2019 index of economic freedom 25th anniversary edition.

•مواقع الإنترنيت:

- Alexis Direr, « la monnaie et l'inflation », cours de macroéconomie, université Pierre Mendés, France, 2008, p 15, http:// www.jourdan.ens.fr/~adirer/, vu le 18/01/2015 à 19:30.
- Holland, Jeremy, and others (2009). Measuring Change and Results in Voice and Accountability Work. Department for International Development Working Paper Series. Paris: Organisation for Economic Cooperation and Developmen

– معايير تحديد أنواع التضخم، منتدى التمويل الإسلامي، تم التحميل على الموقع :
www.islaminfo.yoo7.com>t8topic، يوم 2019 / 01 / 17 :على12:00

– أفضل الدول من حيث جودة العيش 2020، موقع: www.tomooh.org